

2271
5083
25
742

حاشية العصام على
التصديقات

بسم الله الرحمن الرحيم

(المقالة الثانية في القضايا واحكامها) اى الموضوعات الذكريه في هذه
المقالة انواع القضية واحوال القضايا فعبّر عن الاحوال بالاحكام لانها
مما يحكم بها وهى العكس المستوى وعكس التقبض والتقبض
وتلازم الشرطيان وبما ذكرنا اندفع انه لا يحسن المقابلة بين القضايا
واحكامها لان معنى قوله في القضايا ان الموضوع الحقيقى لهذه المباحث
القضايا ولا يصح ذلك المعنى فى احكامها اذ لبس احوال القضايا
موضوعات حقيقة لشيء من المباحث فالمراد اماما يصدق عليها الاحوال
وهو بعض القضايا فيلزم مقابلة الخاص للعام وامانفسها والمراد انه
موضوعات ذكرية فمع انه من مقابلة الخاص للعام يلزم ان لا يكون
قوله واحكامها على نهج قوله في القضايا (قوله لما فرغ من مباحث
قول الشارح شرع فى مباحث الحجة) اراد بما بحث قول الشارح المسائل
المتعلقة به اما لكونها كاشفة عن حاله او عن حال ما يتوقف القول الشارح
عليه وهى الكليات لا الالفاظ ايضا لانها لم تذكر فى مقابلة مباحث
القول الشارح لكونها من مباحثه بل لانها من مقدمة الشروع فى الفن
وكان ذكرها فيها على سبيل العارية لتكنه وقد نيه عليه يجعل الفراغ
عن المقالة الاولى فراغه عن مباحث القول الشارح من غير التفات
الى الفراغ عن مباحث الالفاظ ايضا و اراد بمباحث الحجة ايضا ما يعنى المباحث

المتعلقة بها وبما توقف عليها ونبه باضافة الجمع الى الحجة على ان حق
البيان ان يجعل للحجة والقضايا مقالة واحدة كما في القول الشارح
ليشتد الحاجة الى بيان نكتة لارتكاب خلافة وبهذا عرفت ان معنى
قوله شرع في مباحث الحجة لبس انه اراد الشروع كما ظن بعض الظان
وفائدة قوله لما فرغ شرع حيث ان الشروع في هذه المقالة شروعا في مباحث
الحجة والقضايا كالكلبات لبست مقاصد بالذات للمنطقي فلا يتجه انه لا فائدة
في هذا الحكم (قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها)
وضع المقالة الثانية لبيان ذلك ورتبها على مقدمة وثلاثة فصول الملازمة نظرية
او بيانها ان للقضايا كالقياس احكاما كثيرة لا يسعها مقالة واحدة بخلاف
القول الشارح والكلبات بل هما قلتهما كاتنا بحيث يسعهما مباحث الالفاظ
ايضا مقالة واحدة وان الموقوف عليه للحجة انواع القضايا واحكامها وهي
الجملية والشرطية ولها ما لا بد من معرفته اولايعين في الشروع فيها
من تعريف القضايا وتقسيمها الى الجملية والشرطية فوجب الترتيب
على مقدمة لبيان ما يعين وثلاثة فصول لبيان الجملية والشرطية والاحكام
وبهذا اندفع ان المقدم في هذه الشرطية لا يستلزم التالي نعم الاستلزام
محتاج الى البيان لعدم ظهوره وفرق بين ثني شئ وثني ظهوره واستغنى
عن تقدير مقدمة في المقدم وهي ان للقضايا مباحث كثيرة
مع ان تقديرها لا يفي لتصحيح الاستلزام لجواز ان يكون للحجة مباحث قليلة
كالعرف وعن جعل قوله ورتبها عطفًا على مجموع الشرط
وليلجزاء مع انه حيث لا يكون في ذكره فائدة كثيرة وعن ابعده منه وهو جعل
الواو للاستيلاف وههنا بحث شريف وهو ان توقف الحجة لبس على جميع
القضايا التي تذكر في المقالة لانها لا تتركب من جميعها بل توقف
على قضايا تتركب منها وهي ما سوى الطبيعية فانه لا نفع للطبيعيات
في الاقبسة والحجة كما انه لم يكن توقف العرف على جميع الكلبات
بل هو ما سوى النوع والعرض العام ايضا عند المتأخرين فانه لا يتركب
منهما معرف فذكر الطبيعية في هذه المقالة لمزيد تحقيق القضايا المهمة
كما ان بيان النوع والعرض العام في المقالة الاولى لمزيد تحقيق
الكلبات المهمة ومنهم من قال يتركب العرف من النوع ايضا كما يقال
في تعريف المصنف الرومي انسان من بلاد الروم يحكم القوم بلفظ النوع

لا يكون جزأ من التعريف اما سهوا واما مخصص بما سوى الماهيات
 الاعتبارية ولبس بشئ لان تعريف الرومي تعريف اسمي والنوع
 يصح ان يكون تمام المشتركة بين مفهومين اسميين ويكون بهذا الاعتبار
 جنسا فتعريف الرومي بالانسان تعريف الشئ بجنسه لا بانوع (قوله
 اما المقدمة) المراد بالمقدمة ما يجب تقديمه على المقاصد اما توقف معرفتها
 عليه واما لا عاتية في معرفتها اما تعريف القضية فلا بد من تقديمه لتوقف
 تصور موضوعات المسائل ومجولاتها في الفصول الثلاثة عليه واما تقسيمها
 الى الاقسام الاولى فلانه كالتمه له لانه به يتم ما هو الغرض من التعريف
 اعني الانكشاف التام وتعين الاقسام الاولى التي تحصيلها فرع تحصيل
 المقسم اذ به تنكشف القضية مزيد انكشاف لا بالتقسيم الى الاقسام
 الثانوية اذ التقسيم الثانوي يوجب زيادة انكشاف القسم فان التقسيم
 القضية الجملية يوجب مزيد انكشافها لا مزيد انكشاف القضية ويوجب
 مزيد انكشاف القضية انما هو الانقسام الى الجملية والشرطية وبه يتعين
 الاقسام الاولى فان قلت الاظهر ان التقسيم واجب التقديم لانه
 يحصل به ما يحكم عليه في الفصول ولا حاجة في جعله من المقدمة الى تكلف
 جعله من التعريف بمنزلة التمه قلنا التقسيمات الى الاقسام الثانوية
 ايضا تشارك التقسيم الى الاقسام الاولى في هذه الصفة فيجب
 ان نجعل من المقدمة وبهذا اندفع ان التقسيمات الى الاقسام الثانوية
 ايضا توجب زيادة انكشاف للقضية فليزمن ان تكون من المقدمة
 ومن لم يعرف هذا قال لا يلزم ان يذكر المقدمة قبل الشروع
 في المقاصد ولزم ان الاحسن تقديم المقدمة فليزمن المصنف ترك الاحسن
 في كثير من المقدمات بقي ان يكون التقسيم كالتمه يوجب ان يقتصر
 في العنوان على تعريف القضية وان بيان احكام القضية كبيان اقسام
 الاولى لانها بما يبحث عنها في الفصل الثالث كما يبحث عن الجملية في الفصل
 الاول وعن الشرطية في الفصل الثاني فكما يجب معرفة الجملية
 والشرطية قبل الشروع في الفصول يجب تقديم الاحكام كذلك
 الا ان يقال وجوب تقديم معرفة الجملية والشرطية على فصليهما
 لان التقسيم اليهما كالتمه لتعريف القضية التي لا اختصاص له بفصل
 من الفصول ولولا له لوجب ذكر كل منهما في فصله والاحكام ليست

كذلك (قوله اى الحاشية بحسب القسمة الاولى) ولا يخفى ان قوله
 فى المقدمة فى تعريف القضية واقسامها الاولى بمعنى ان المقصود منها
 تعريف القضية واقسامها الاولى لقرار ان المذكور فى العنوان ليس
 الا ما هو المقصود به ان ذلك وذكور غير المقصود به مستكره جدا فحينئذ
 قوله فان القضية اثبات لدعوى ان الغرض من المقدمة تعريف
 القضية واقسامها الاولى ببيان ان الجملة والشرطية من الاقسام
 الاولى وقوله فالغرض تفريع للنتيجة ويحتمل ان يكون بيان صحة
 تفسير الاقسام الاولى بالحاشية بالقسمة الاولى فحينئذ قوله فالغرض
 جواب شرط محذوف اى اذا عرفت هذا فالغرض من وضع المقدمة ذكر
 الاقسام الاولى والمقصود منه توجيه ذكر السالبة والموجبة والمتصلة
 والمنفصلة فى المقدمة مع دلالة العنوان على اختصاصها بالاقسام
 الاولى وتحقيق التوجيه ان معنى العنوان تخصيص الغرض من المقدمة
 لا تخصيص المذكور فيهما وبأياه انه حينئذ يعنى عن سؤال ذكر المتصلة
 والمنفصلة فى المقدمة وجوابه (قوله بل اقسام ثمانية) اراد بالثانية
 ما يشمل الثلاثة فصاعدا ونظير ذلك قول النحاة ان التابع ثان
 باعرا ب سابقه وقول المنطقيين موضوع المنطق المعقولات الثانية
 (قوله) فالقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب
 فيه (اللام فى قوله لقائله بمعنى عن وليس صلة للقول والا لوجب
 ان يقال انك صادق او كاذب ثم المشهور تعريف القضية باحتمالها
 الصدق والكذب واعتبار الصدق والكذب اللذين هما صفتان لها
 فى تعريفها والمصنف عدل عنه الى تعريفها باعتبار الصدق والكذب
 اللذين هما صفتان للتكلم مع ان تعريف الشيء بحال نفسه اولى من تعريفه
 بحال متعلقه والمشهور اخصر من المذكور لظهور توجه لزوم الدور
 على التعريف المشهور لاشتهار تعريف الصدق والكذب اللذين هما
 صفتان للقضية بمطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة الخبر للواقع بخلاف
 اعتبار صدق التكلم فى التعريف فانه الاخبار عن الشيء على ما هو به
 واعتبار كذبه فيه فانه الاخبار عن الشيء لا على ما هو به وبهذا ظهر ان ما قبل
 ان قوله لقائله مستدرك لاحاجة اليه مما لا وجه له تليق بوجه انه لو قال القضية
 قول قائله صادق فيه او كاذب فيه لكان اخصر واظهر (قوله فى القضية

الملقوطة) اى في تعريفها (قوله وقوله يصح ان يقال آه) هو في تعريف القضية
 المعقولة بتقدير يصح ان يقال لقائله لفظه وفي تعريف الملقوطة على ظاهرة
 وقوله فصل اطلاق للفصل على ما هو بمنزلة والا لفصل من اقسام المفرد
 على ما سبق قال السيد السندان القضية تطلق تارة على الملقوطة وتارة
 على المعقولة اما بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والثاني اولى لان المعبر هو القضية
 المعقولة واما الملقوطة فانما اعتبرت لدلائلها على المعقولة فالظاهر ان اطلاق
 القضية عليها من قبيل اطلاق اسم المدلول على الدال وكذلك لفظ
 القول يطلق على المعقول والملفوظ هذا كلامه اقول قد تقرر في محله
 ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك وكونه حقيقة ومجازا يحمل على الثاني
 والشارح حكم في بحث الموضوع ان القول يرادف المركب وحقق هذا المحقق
 في اول بحث المعاني المفردة ان التركيب بالذات صفة اللفظ ويوصف المعنى به
 بالعرض فيوجب ذلك ان يكون القول حقيقة في اللفظ مجازا في المعنى
 فالقضية على عكس ما افاده ثم انه يحتمل ان يكون القضية ونظايرها منقولات
 من الالفاظ الى المعاني عند متأخري المنطقيين لان القدماء جعلوا موضوعات
 المسائل الالفاظ فالظاهر انهم سمو الالفاظ بهذه الاسامي وان المتأخرين
 اخرجوا الاحكام على المعقولات نقلوها الى المعاني هذا ولا يذهب عليك ان
 تعريف القضية صادق على المركب من المحكوم عليه والحكم بمعنى وقوع النسبة
 اولا وقوعها والمركب من المحكوم به والحكم والمركب من النسبة الحكمية
 والحكم والمركب من كل اثنين منها والحكم والمركب من الثلاثة والحكم فهذه
 سبعة ليست القضية الا الاخيرة منها فالتعريف الصحيح ان القضية هو المركب
 من المحكوم عليه وبه والنسبة ووقوع النسبة اولا وقوعها من حيث انها
 حاصلة في الذهن وقد نطلق عليها التصديق اطلاق اسم العلم على المعلوم
 على مذهب الامام واطلاق اسم العلم بالجزء على الكل على مذهب الحكم هذا
 اذا نقل اسم التصديق اليها عن العلم اما لو جعل او لا بمعنى المصدق به
 فوجه الاطلاق ان التصديق يصدق عليها او على جزئها (قوله لا نها
 اما ان تحمل بطرفيها الى مفردين) قد شحرت الافهام في فائدة قوله بطرفيها
 فمنهم من قال فائدته التشبيه على ان المراد الانحلال بنفس الطرفين لثلاثيته
 نقص التعريف بمثل قولنا الحيوان الناطق هو قائم فان الانحلال الى الحيوان
 الناطق وهو ليس بمفرد ووجه الاندفاع ان الطرف ليس هو الحيوان

الناطق بل الحيوان التالفي هو الطرف مع القيد والمراد افراد نفس الطرف
 وفيه ان الحيوان الناطق اذا لم يكن بتمامه طرفا لم يكن ذا خلا في القضية
 المنحصرة في الاجزاء الاربعة فلا تحلل القضية اليه وان كان داخلا فهو نفس
 الطرف على انه مع ادراج قوله بطرفها يبقى النقص يزيد قائم قضية فلا يصح
 التعريف بادراجها ولو فسر بما سبأ في يكون ادراجها غير محتاج اليه ومنهم
 من قال المراد تحلل بانحلال طرفيها والانحلال في الحقيقة صفة
 الطرفين لان انحلال الشئ بطلان الجزء الصوري فبا بطلان الجزء
 الصوري للقضية تحلل الطرفان لان الجزء الصوري را بطرفيها
 را بطرف القضية فبه بادراجها على ان الانحلال الذي وصف به
 القضية في الحقيقة وصف الطرفين وفيه ان انحلال الشئ اذا كان
 بطلان الجزء الصوري لم يكن لطرفي زيد قائم انحلال فالوجه
 ان قوله بطرفيها بمعنى باعتبار طرفيها وانما ذكر في التعريف
 ليتضح قوله الى مفردين اذ القضية باعتبار ابطال جزئها الصوري تحلل
 الى ثلاثة امور الطرفان والنسبة فبه على ان الانحلال الى المفردين بالنظر
 الى مجرد الطرفين وفيه تنبيه ايضا على ان هذا تقسيم للقضية الى الحولية
 والشرطية باعتبار الطرفين ولها تقسيم آخر باعتبار تفاوت النسبتين بان يقال
 القضية ان حكم فيها بثبوت شئ لشيء اوسلبه عنه فحولية والافشرطية (قوله
 وطرفا القضية هما المحكوم عليه وبه) يعني الشاملين للموضوع والمحمول
 والمقدم والتالي فيكون قوله طرفا القضية مشتركا بين القسمين ويريدان
 اضافة الطرفين الى قضية ليست كاضافته الى النسبة حتى تقتضي الخروج
 عنها (قوله ومعنى انحلالها ان تحذف الادوات الدالة على ارتباط احدهما
 بالآخر) قبل هذا لا يصدق على انحلال القضية الثابتة والايانزم حذف
 المحذوف ونحن نقول يصدق على حذف الادوات من القضية الثابتة مع انها
 لا انحلال لها ودفعه بان الحذف كما يستعمل في ترك اللفظ مع التقدير يستعمل
 في الترك مطلقا اي من اللفظ والتقدير وهذا هو المراد كما أوضحه بما لا مزيد عليه
 نعم يتجه انه لا يصدق التعريف على انحلال قضية محمولها فعل نحو قام زيد فانه
 ليس فيها اداة دالة على الارتباط بل المحمول فيها يرتبط بنفسه كما بين
 في المبسوطات ثم هذا معنى انحلال القضية الملقبولة ومعنى انحلال القضية
 المعقولة هو حذف الحكم الزا بط لا جزاء القضية وجعلها امرا واحدا نيا

في التبة والقصد فيبي الطرفان والنسبة التي بين بين كامور وتجارة غير
 متمزجة ولا تكون القضية مع تلك الامور بدون الحكم الرابط قضية فتزل
 منزلة المادة التي يكون الجسم معها بالقوة وتزل الحكم الرابط الذي معه
 القضية بالفعل لا محالة بمنزلة الصورة التي يكون الجسم معها بالفعل لا محالة
 ولبست المادة في القضية بمجرد المحكوم عليه والمحكوم به كما يشعر به كلام السيد
 المحقق في هذا المقام وما فرنا به من قبض الحكم ونسأل ان يديم
 ان الشارح ومن سبقه وحقه جعلوا الانحلال في تعريف القضية مقبسا
 الى انحلال المركب الخارجى الى اجزائه الموجودة في الخارج فانه باطل الصورة
 قالوا في بعد التحليل لبس الا اجزاء المادة فالحلال القضية استعما
 مجازى ولك ان تجعله من قبيل انحلال الماهية الى اجزائها بتحليل العقل
 ايها اي تفصيلها وجعلها مفصلة في نظره فتحليل القضية تمجرا اجزائها
 وتفصيلها في نظره وملاحظة كل جزء في حد ذاته لاملأ حظة الجميع
 بملاحظة ارتبطت فيها وامتزجت وصارت امرا واحدا يتوجه اليها
 العقل بتوجه واحد ولا خفاء في ان تحليل القضية ملفوظة كانت او معقولة
 بهذا الوجه الى اكثر من مفردين لا محالة وانحلال الشرطية يمكن ان يكون
 الى مفردين اذ كان تحليلها الى اجزائها جميعا كاشة ما كان فاشتد الحاجة
 الى ذكر قوله بظن فيها (قوله) اما موجبة ان حكم فيها بان احدهما
 هو الآخر) يشكل يقال زيد وكذا تعريف السالبة بيقول زيد اجاب السيد
 السند فيما بعد في اول فصل العملية بان قال زيد في تقدير زيد قائل وفيه نظر
 لان الوجدان الصادق يشهد بان التصديق في امثاله يتعلق بثبوت الوصف
 وقيامه بالفاعل لا بتأخر شيء مع شيء فلا يصدق تعريف الموجبة على هذه
 القضية وقس عليه السالبة فالصواب ان يقال اما موجبة ان حكم فيها
 بثبوت امر لا امر سواء كان بثبوت القائم بالشيء له او بثبوت المخدوم بالشيء
 له او سالبة ان حكم فيها بتساق ثبوت شيء لشيء (قوله) ولبس
 هو الدلالة على النسبة السلبية) اي التي هي رفع النسبة الايجابية المعبر عنها
 باللا وقوع (قوله) وهي كلمة ان والفاء في الشمس طالعة اعلم ان
 قوله كانت قد يكون من تواضع حرف الشرط لامتناع دخول حرف
 الشرط على الامم والدلالة على ان ادوات الشرط عند التحقيق ترتبط
 النسبة الى النسبة وكذا ان يكون قد زاد مع الدلالة على ان الانفصال

عند التحقيق بين نسب القضاء بهذا إذا لم يكن دعوى الزوم بحسب الاستعمال
وكذا التنافي وأما إذا كانت كذلك فكان وان يكون لبسا من توافع
الادوات بل من جملة الطرف إذا تمهد هذا فنقول لم يتعرض لكائن
وان يكون بعد حذف الادوات فيما بقي لانه لا يكون الحذف في القضاء بازيدنا
فيها مع الادوات فمع حذف الادوات لا تكونان باقتنين (قوله
فانتقض التعريفان) اى مجموعهما طرد بالنظر الى الشرطية وعكسا
بالنظر الى الجلية وقدم التعرض بالشرطية مع تاخرها لانها اقرب والسلوك
مسلك الترتي لان عدم الاطراد تعريف بالاعم وعدم الانعكاس تعريف
بالاخص والفساد في الثاني اكثر كما لا يخفى (قوله فنقول المراد بالمفرد
اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة) ينبغي ان يقول المراد بالمفرد ما يشملهما
اذ لا تردد في المراد ويمكن ان يجاب بان المراد بالمفرد منقسم اليهما واعلم ان القوة
تستعمل بمعنى الامكان المجامع للفعل والامكان المتنافي له اعني الامكان الاستعدادي
و المراد هنا الثاني ليصح المقابلة بين القسمين فافراد بقوله وهو الذي
يمكن آه ان المفرد بالقوة الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفردا مكانا مقابلا
للفعل لا المعنى الاعم المنقسم اليها وهو الذي يمكن ان يعبر عنه معناه بالمفرد
امكانا مجامعا للفعل اولا فالاول ان يقول المراد بالمفرد ما يمكن ان يعبر عنه آه
وهو اعم من المعبر عنه بالفعل ولك ان تجعل قوله وهو الذي آه بيان المراد
فيكون الامكان محمولا على الامكان المجامع للفعل الا ان في قوله والاطراف
في القضاء المذكورة بعض نبوة عنه (قوله واقطعها ان هذا ذاك آه)
كلمة ان في القضية الاولى مكسورة وتركها اولى وخير ذلك المحكوم عليه محكوم به
والمنسوب اليه منسوب به ومعنى اقلها اسهلها حصولا واقلها مؤنة وهي
الفاظ الصحيحة في كل موقع غير مختص بموقع دون موقع وانما قال اقلها
لانه يمكن في خصوص القضايا الفاظ مفردة كان يعبر عن الحيوان الناطق
بالانسان لكن في القطن بهما مزيد مؤنة وفي قوله واقطعها ان هذا ذاك آه تسامح
والمراد اقلها التعبير الواقع في هذا القضايا واختار هذا المسلك على ما هو الظاهر
من القول بان اقلها هذا وذلك وهو الموضوع والمحمول تنبيه على ان المراد
امكان التعبير مع اعتبار صحة كونها واقعة في القضية كما ستعرفه (قوله بل
ان تحققي هذه القضية بتحقيق تلك القضية) وقد عبر عن قولنا الشمس طالعة
على وجهه بفتح ان يحكم عليه بالحكم الشرطي بقضية اخرى هي تحققي

هذه القضية لا بمجرد قوله هذه القضية فان هذه القضية وان عبر بها عن
 قولنا الشمس طالعة لكن لا على وجه يصح ان يكون طرفا للشرطية فلا
 يتجه انه عبر عن قولنا الشمس طالعة بمفرد وهو قوله هذه القضية (قوله
 ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التحليل بمفرد بن) لان المانع
 من امكان التعبير بالمفرد هو الارتباط الشرطي المتقضى لتفصيل
 الطرف فاذا بطل الارتباط وزال المتقضى للتفصيل زال امتناع التعبير
 المستند الى ذلك المتقضى ولا يلحق ان المتبادر من تقييد افراد الطرف
 بالتحليل ان المعتبر الافراد بعد زوال الربط وتوجيه التعريف بان المراد
 بافراد الطرف امكان التعبير عنه بمفرد بن من حيث انه طرف خلاف
 ما يتبادر من التقييد بالتحليل فانه مما يشهد بان المعتبر ذات الطرف
 وبهذا اندفع ما قيل انه لا يمكن التعبير عن طرف الشرطية بعد
 التحليل بمفرد لان انحلال القضية الى ما منه تركيبها فهي متجهة
 الى طرفين معتبر فيهما تفصيل النسبة والمعتبر فيه تفصيل النسبة
 لا يصلح لان يعبر عنه بمفرد وذلك لان التفصيل بعد الانحلال
 ليس ضروريا حتى يمنع عن التعبير بالمفرد وظهر ان حذف قيد
 الانحلال اولى لوجهين احدهما انه لا تنفع لذكره وثانيهما انه يتبادر
 منه خلاف ما يتوقف على اعتباره صحة التعريف (قوله سميت
 جملة) فان قلت ما فائدة قوله سميت والاخصر فجملة قلت
 هذا مما يزاوله السنة ارباب تعريف المفهومات الاصطلاحية
 وسكان الداعي اليه انه تعريف اسمي لا حقيقي (قوله هذا هو
 المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء) فيه تنبيه على انه تلخيص كلام
 الشيخ ولبس اياه بعينه ولذا لم يقل هذا ما ذكره الشيخ واتى بالتعبير
 الفصل المفيد لحصر المطابقة على ما ذكره تعريفها ايضا حب
 للكشف واتباعه بانهم حرفوا كلمة الشيخ ولم ينقلوها مطابقة ولا
 يزال الشارح يشنع عليهم في كتبه بتلك الواقعة (قوله صوابه)
 اي صواب التعريف فان قلت الصواب هو القول المطابق للواقع
 ولا حكم للتعريفات هل ما حقق حتى يجري فيها المطابقة
 واللامطابقة فاعتنى ايضا بالصواب الى تعريف دون تعريف قلت
 انه يوصف التصورات بالمطابقة واللامطابقة باعتبار الحكم اللازم

لها وان الصواب يأتي بمعنى الصحيح كما يأتي الخطاء بمعنى السقيم ومن
 هذا القليل ما شاع من وصف الافكار بالصواب والخطاء (قوله
 لئلا يرد عليه مثل قولنا زيد ابوه قائم) الظاهر لانه لا يرد عليه لان
 المقام مقام الاستدلال على كون هذا القول صوابا لامقام بيان
 الغرض من القول فتفطن وقوله لئلا يرد عليه الاظهر
 لئلا يرد عليهما اي على التعريفين لان قولنا زيد ابوه قائم يرد
 على تعريف الجليسة عكسا وعلى تعريف الشرطية طردا فالاولى
 في تعليقه ان يقول فانه خليسة وليست بشرطية ليظهر انه
 نقض على كلا التعريفين (قوله وهو ليس بصواب) اي
 هذا التعريف ليس بصواب بمعنى عرفته او الحكم بان صواب التعريف
 هذا ليس بصواب اي غير مطابق للواقع او ما استدله عليه ليس
 بصواب لانه لا يستلزم كونه صوابا (قوله اما اولي الى آخره) لم يقل واما
 ثالثا فلان دفاع هذا النقض عنه بامر من تفسير المفرد لانه يحتمل ان يكون
 مراد المعارض صواب التعريف والتعريف المشتمل على لفظ مبهم
 يتبادر منه خلاف المراد خطأ ولا يصلح له امكان حمله على
 ما لا يتبادر منه ولذا صح منه قوله واما ثانيا فلان انحلال القضية الى آخره والا
 فيمكن ان يراد بالقضية القضية بالقوة القريبة من الفعل وبهذا اندفع
 ما يقال على قوله واما ثانيا فانه يمكن الجواب عنه بان اطلاق القضية في هذا
 التعريف مجازي (قوله فلو ردد بعض النقوض المذكورة عليه)
 الاولى عليهما كما عرفت قبل عليه انه يدفعه ما ذكره ثانيا فلا يتم ولا يكون هناك
 دليلان ودفع بان الاول الزامي والثاني تحقيقي فهناك دليلان وتعقب بان
 الترتيب حيث تقدم الثاني لان الثاني مبني على منع كون اطراف قضية قضايها
 والاول مبني على تسليمه فلزم منع ما اوههم تسليمه وهو مستهجن في نظر
 المناظرين ويرد ايضا ان قوله وهو ليس بصواب دعوى يقينية فلا يقوم الجدل
 دليلا عليه ويمكن ان يقال اراد بقوله وهو ليس بصواب انه ليس بصواب
 على تقدير صدق ما ذكره القائل من صحة كون طرفي قضية قضيتهم
 في الواقع ايضا فهو مشتمل على مطلوبين والاول دليل الاول والثاني دليل الثاني
 فيصفو البيان عن شوب الكذب (قوله فلا زال انحلال القضية الى ممانه
 تركيبها) اي لا تجل الى ما لم يتركب منه لانه تجل الى جيع ممانه التركيب

فلا يتجه انه لابد في الانحلال من ابطال بعض الاجزاء فلا يصح الانحلال الى ما منه التركيب فكيف وفرق بين دعوى ان الانحلال الى ما منه تركيبها وبين دعوى ان الانحلال الى جميع ما منه وقد يجاب بان المراد بكلمة ما اجزاء مادية وقد يجاب بان من لا تدخل في صلة التركيب الاعلى المادة ويدفعه قولهم الجسم مركب من الهوى والصورة (قوله وان ادوات الشرط والعناد اخرجت اطرافها عن ان تكون قضايا) الاولى ترك العناد او تبديل الشرط بالاتصال يتجه عليه ان طرف الشرط لم يكن قضية قبل التركيب حتى يخرج الاداة عن كونه قضية بل مركب من المحكوم عليه وبه والنسبة وبدخول حرف الشرط عليه يحدث فيه فرض الحكم فلا يكون قضية اصلا وكيف وقد تركب الشرطية من يديه الكذب اللتين تحكم بديهته عقول جميع العقلاء يكذب بهما كقولنا ان اجتماع القبطان حصل كل منهما مع الآخر وليس شيء من الطرفين حيث قد قضية اخرجها الاداة عن كونها قضية ويمكن ان يقال المراد اخراج الاداة الطرف عن صلاحية كونه قضية فانه قبل دخول الاداة كان مشتملا على نسبة حكمية صالحة لان يتعلق به الحكم بالوقوع او الالاقوع وقد خولها خرج عن هذه الصلاحية على ان هذه المناقشة بما لا تنصرف في ثبوت ان الشرطية لا تركب من قضيتين (قوله كانت قضية محتملة للصدق والكذب) صرح بالوصف توضيحا لتحقيق كونها قضية وفيما بعد تحقيق خروجها عن كونها قضية فلا تظن الوصف بمضغ (قوله نعم ربما يقال في الفن) هذا دفع لما عسى ان ينصر به القائل من انه يذكرك في الفن ان الشرطية مركبة من قضيتين ووجه الدفع انه مجاز جار في طرفي بعض الجمليات فلو حل عليه القضية في تعريف هذا القائل لتوجه النقص ببعض الجمليات واستعمال المجاز في التعريف من غير قرينة واضحة فان قلت هذا التجوز انما يليق فيما ليس احد طرفيه انشاء غير قابل لان يعتبر فيه الحكم اصلا لانه قضية بالقوة وامثال ان جاء لك زيد فاكرمه فلا كيف واكرمه لبس قضية بالقوة حتى يسمى قضية قلت هذه قضية متصلة وتعريف المصلة يقتضي ان يكون كل من طرفيها بحيث يمكن تقدير الصدق فيه فلا يصلح الانشاء ان يكون طرفا لها فلا بد من تأويله بان المراد ان جاء لك زيد فيجب عليك اكرامه ولهذا لم يورده الشارح دليلا على نفي كون ما ذكره

المقابل صوابا (قوله والافهما لبسا قضيتين لا عند التركيب ولا عند التحليل) اما عند التركيب فلان التركيب من مركبين خالين عن الحكم اعتبر في كل منهما بعد دخول اداة الشرط الحكم فرضا واما عند التحليل فلانه يحذف اداة الشرط اتنى فرض الحكم وفيها وبقيا خالين عن الحكم كما كانا قبل تركيب الشرطية منهما وكيف لا ولاذ كان خاصية تمنع ارتباط متعلقه بشئ وارتباط شئ به فلا يمكن اعتبار الحكم على وجه الاذعان في طرفي قضية جلية كانت او شرطية فمن ظن ان ادوات الشرط كانت مانعة عن الحكم فاذا ازيلت وجد الحكم فلم يصدق ظنه كيف وقولنا ان كان زيد حارا فهو ناهق لبس انتفاء الحكم في طرفيه لمنع الادوات حتى يعود بزواله ولو سلم فزوال مانع الادوات لا يستلزم زوال كل مانع ولا ينحصر المانع عن الحكم في طرفي الشرطية في الاداة فان العلم يكذب الطرفين في المثال المذكور مانع ايضا ولو سلم فنفس القضية لبست بمقتضية الحكم ولا مستلزمة للمقتضى حتى يتحقق بزوال المانع وعلى تقدير تحققه بعد حذف الادوات لا يكون تحليل القضية الشرطية الى قضيتين بل الى امرين صارا جزئى قضيتين حدثا بعد التحليل نعم طرفا الشرطية يستلزمان ملاحظة النسبة التي بين على وجه التفصيل لتوقف انعقاد الشرطية على فرض الحكم في طرفيها وكان اذعان الحكم يتوقف على تفصيل النسبة يتوقف فرضه عليه كما يحكم به وجد ان كل حاكم مصدق ولذا لا يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين اذ دلالة المفرد على شئ تفصيلا بخلاف انعقاد الجملة فان الحكم الجملي حالة مقتضية لملاحظة طرفيه اجمالا فلا يمكن الحكم على مركب ملحوظة فيه النسبة تفصيلا يحكم جملي ولا الحكم به كذلك بل يجب ان لا يشتمل شئ من طرفيه على نسبة مثل هذا جوهر لاشتمال الانسان حيوان كما توهم لان النسبة جزء مفهوم الانسان والحيوان الا انها اجمالية يظهر ذلك من تفصيلها وان اشتمل فان لا يكون نسبة فيه ملحوظة تفصيلا تفيدية كانت نحو بعض الجسم النامي حيوان ناطق وغلام زيد اخو عمرو واخبرية نحو زيد قائم يتناقضه زيد لبس بقاء ولهذا صح التعبير عن كل من طرفيه بمفرد فيمكن تمييز الشرطية عن الجملية باعتبار الطرفين بوجهين احدهما اشتمال طرفي الشرطية على النسبة العامة تفصيلا وامتناع اشتمال طرفي

الجملة عليها وثانيهما بإمكان التعبير عن طرفي الجملة بمفردين وعند
 إمكان التعبير عن طرفي الشرطية كذلك قال عبارة الواضحة الحالية
 عن خلل الابهام في مقام تعريفها اما ان يقال القضية ان كان طرفاها
 مشتملين على تفصيل النسبة التامة فشرطية والا فجملة واما ان يقال
 القضية ان امكن التعبير عن طرفيها بمفردين فجملة والافشرطية وهذا الاول
 مما قبل طرفاها اما ان يكونا مفردين بالفعل او بالقوة او لا تنقاضه بقولنا
 زيد قائم قضية لان طرفيها ليسا بمفردين بالفعل ولا بالقوة بل احدهما مفرد
 بالفعل والاخر مفرد بالقوة ولا يذهب عليك ان التعريف بإمكان التعبير
 عن الطرفين بمفردين وعدمه مبنى على ما اشتهر ان دلالة المفرد اجمالية بناء على
 اعتبار الاجزاء في وضعه فالمراد بالامكان الامكان العادي لا العقلي
 حتى يتجه انه لزم ان التعبير عن المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة والحكم
 تفصيلا لا يمكن لجوازا ان يوضع لفظ واحد بازاء هذه الامور تفصيلا
 فيفهم بعد العلم بالوضع لا محالة نعم يرد ان السيد المحقق في حواشي المطالع
 ذكر ان لفظ اضرب مفرد يفيد المنسوب والمنسوب اليه والنسبة تفصيلا بل
 الشارح نفسه صرح به في اول قضايا شرح المطالع في ما كتبه في بحث الرابطة
 بعد المعادة فان لم فلا يصح انه لا يمكن دلالة المفرد على الامور المفصلة
 في المادة لكثرة امثال اضرب ويحتاج الى ان ينحصر الدعوى بانه لا يمكن
 التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد لعدم إمكان دلالة المفرد على النسبة
 التامة الخيرية تفصيلا اعلم ان طرفي الشرطية يشتملان على تفصيل النسبة
 بين بين وعلى الوقوع او اللا وقوع تصورا يحكم عليه وبه الاتصال
 او الانفصال فان المحكوم عليه وبه في طرفي الشرطية عند التحقيق هو ذات
 الحكم لكن في المتصلة تعتبر ذات الحكم في الطرف مع تقديره في طرف وتعلقه
 في الاخر بخلاف المنفصلة فانه ليس في شيء من طرفيها تقدير الحكم ولا تعلقه
 بل الحكم بالمتساواة بينهما وانما سميت شرطية والشرط هو التقدير
 والتعليق باعتبار استلزام المتصلة المتصلة واما كون طرفي المتصلة
 قضية بالقوة القريبة من الفعل فاعتبار نفسها فان طرفي قولنا اما
 ان يكون هذا العدد زوجا وفردا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد والنسبة
 فيها ملحوظة تفصيلا والحكم موجود تصورا ومن توهم ان انفجاليها
 الى قضيتين باعتبار المتصلة اللازمة لها فقد اخطأ كيف ولو كان انفجالي

اللازم يكنى في كون القضية شرطية للزم ان يكون القضية الجملية المرددة
المحمول شرطية كقولنا هذا العدد زوج او فرد اى احد الامرين (قوله
هى التى يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير اخرى)
هذا تعريف القوم ذكره المصنف تبعاً لهم على سبيل النقل لاعلى
سبيل النقد لانه اعترض عليه في جامع الحقايق بانه خرج عنه السالبة
واقسام من الموجبة وهى ما يحكم فيها بصدق قضية او لا صدق فيها على
تقدير لا صدق اخرى لكن لا يتجه عليه اعتراضه بالسالبة كما اشار اليه الشارح
من ان قوله او لا صدقها اشارة الى السالبة ولا باقسام الموجبة لان القضية
المشيرة في التعريف الى المقدم والقضية المشيرة الى التالى اعم من الموجبة
والسالبة نعم يتجه على التعريف انه يخرج عنه جميع الاتصالات لانه لا يحكم
في المتصلة بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى والاصل في
كما كان الله تعالى عالماً كان زيداً لان صلق المطلقة دائماً كصدق الدائمة
فيكون بين كل دأمة ومطلقة عامة اتصال كلي بل الحكم في المتصلة
لتحقق ما يطالب به نسبتها عند تحقق ما يطالبه نسبة اخرى وقس عليه
بيان المتصلة ويتجه ايضا انه يستفاد من التعريف ان الحكم في التالى
والمقدم قيد للحكم وهو خلاف ما عليه الميرانيون بل مذهب جمع من ارباب
العريضة والواقع يكذب به كيف ولا يمكن الحكم في التالى في قولنا ان كان
زيد حاراً فهو ناهق لظهور كذبه عند الحاكم مع تحقق الحكم الصادق في هذه
القضية بلا مريية من واحد من العقلاء ولدفع هذه الامور اشار السيد
الى تحرير التعريفات او تعبيرها احترازاً عن الخلط اللفظي فقال المتصلة
الموجبة هى التى يحكم فيها باتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى
والمتصلة السالبة هى التى يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال وهكذا نتفج
باقى التعريفات فاعرفه فتذكر ان في قوله اتصال تحقق قضية بتحقيق
قضية مساهلة واعلم بصدق التأمل ان ما ذكره في تعريف الموجبات
شامل للسؤال والحق ان يعرف بها الاعم كيف والاتصال والتأني هما
نسبتان بين المقدم والتالى والحكم بهما اعم من الايقاع والاتراع وما سمعت
صرت عن يتفطن بالفظانة الذكية ان حصر القضية في الجملية والشرطية
عملي بخلاف حصر الشرطية في المتصلة والتفصلة لبقاء ما يحكم فيها
بالصالح الصديق والتأني بينهما الا ان الاستقرار نفاه وعن بعض القاصرين

ان المحقق عدل عن تعريفات المصنف لصدقه على امثال الشمس طالعة
صادقة على تقدير انها موجودة وكفى شاهدا على قصوره انه غفل
عن ان الشرطية مأخوذة في التعريفات وهي جليات على ان تعريفات
المحقق ايضا صادقة على امثال الشمس طالعة متصلة بالنهار موجود
(قوله و المنفصلة هي التي يحكم فيها بالتأني بين القضيتين في الصدق
والكذب) اعلم ان مانعة الجمع معنيين احدهما ما حكم فيه بالتأني في الصدق
فقط بمعنى عدم التأني في الكذب وتأتيهما ما حكم فيه بالتأني في الصدق فقط
بمعنى عدم الحكم بالتأني في الكذب والسكوت عنه وبين هذين المفهومين
تباين وما يقال ان الثانية هي مانعة الجمع بالمعنى الاعم معناه ان ما يصدق
عليه الثانية اعم بحسب التحقيق مما يصدق عليه الاولى بمعنى انه كل ما يصدق
فيه مانعة الجمع بالمعنى الاول يصدق فيه مانعة الجمع بالمعنى الثاني و ربما يصدق
مانعة الجمع بالمعنى الثاني دون الاول ولا يريدون ان مفهوم مانعة الجمع بالمعنى
الثاني اعم صدقاً من مفهوم مانعة الجمع بالمعنى الاول وهكذا مانعة الخلو معنيان
متباينان ما يصدق عليه احدهما اعم مما يصدق عليه الآخر ولهذا يقال له
مانعة الخلو بالمعنى الاعم وقوله فقط ان كان قيد الصدق او الكذب كان التعريف
الحاصل تعريفاً للمعنى الاخص وان كان قيد الحكم كان الحاصل تعريفاً للمعنى
الاعم وعلى اي تقدير يخرج عن تعريف المنفصلة مانعة الجمع ومانعة الخلو
بالمعنى الآخر ذلك ان تجعل فقط قيد الحكم بمعنى عدم الحكم بالتأني سواء حكم
بعدم التأني او سكنت عن التأني وحينئذ يدرج تحت قوله اوفى الصدق فقط
جميع افراد كل من مانعتي الجمع وفي قوله اوفى الكذب فقط جميع افراد مانعتي الخلو
و يتم تعريف المنفصلة لكن لا يكون فيه اشارة الى تعريف مانعة الجمع او مانعة
الخلو وبهذا تبين ان تقسيم المنفصلة الى الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو
لا يصح اذ لم الانحصار الا ان تقسم الى ما يطلق عليه مانعة الجمع و الى ما يطلق
عليه مانعة الخلو (قوله اي بانهما لا يصدقان ولكنهما قد يكذبان) اشار الى
ان فقط قيد للصدق كما يشير في تعريف مانعة الخلو الى انه قيد للكذب
فيكون في التعريف اشارة الى تعريف مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الاخص
لا يهتم معهوداً بخلاف المعنى الاعم وقد عرفت له حيث لا يكون
تعريف المنفصلة جامعاً ونجّه أيضاً انه ان اراد بقوله لا يصدقان ولكنهما
قد يكذبان صدقتهما بالفعل وكذبتهما بالفعل لا يشمل العنادية

فانه ليس فيها الحكم بكذبهما بالفعل بل يكفى امكان الكذب وان اراد
امكان الكذب لا يشمل الاتفاقية لانه لا يكفى فيها امكان الكذب بل لابد
من الحكم بكذبهما معا في الواقع وهكذا في مانعة الخلو ولا يذهب عليك انه
لا يتجه ذلك على تعريف الحقيقة لان المراد الصدق والكذب بالفعل
فالحكم فيها بالتنافي بالصدق والكذب بالفعل في العنادية والاتفاقية
والفرق بينهما بتقيد الحكم بالاتفاقية والذاتية واما مانعة الجمع العنادية
فالحكم فيها بالتنافي في صدقهما معا في الواقع ذاتيا دون الكذب فالحكم بعدم
التنافي في الكذب ذاتيا اعم من ان يكذب في الواقع او يمكن كذبها واما مانعة الجمع
الاتفاقية فالحكم فيها بالتنافي في صدقهما معا في الواقع بحسب الاتفاق
دون الكذب واتقاء التنافي في كذبهما في الواقع بحسب الاتفاق يتوقف على
كذبهما في الواقع ولا يكفى فيه امكان كذبهما وقس عليه تفصيل ما ذكر
في مانعة الخلو (قوله لا يقال السوال الجملة والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم
ما يرفع فيها الجمل والاتصال والانفصال فلا تكون جملة ومتصلة ومنفصلة)
يحتمل ان يكون اليراد المذكور على تعريفات الجملة والمتصلة والمنفصلة
بانها صادقة على السوالب منها مع انها ليست منها فلا تكون موافقة
ويحتمل ان يكون على الاطلاق بانه لا يصح اطلاق هذه الاسماء عليها
لانها لا يصدق عليها مفهوماتها وقوله لانها ما ثبت فيها الجمل الى آخره
يحتمل ان يكون ما فيه موصولة محمولة على الضمير الراجع الى الثلاثة ويحتمل
ان يكون ما فيه منافية سالبة لما بعدها عن الضمير الراجع الى السوالب (وهنا
اشكال قوى وهو ان الجمل على ما فسرناه افضل فضلاء المتأخرين
في شرح البجيرد المتأخر يكون بمعنى اتحاد المتغايرين مفهوما ذاتا ويكون
بمعنى ادراك ان النسبة الجملة واقعة اولست بواقعة وهو بهذا المعنى مما يشق
منه المحمول وصيغ الافعال التعددية فلا خفاء في صدق الجملة بمعنى
النسبة الى الجمل بالمعنى الثاني على القضية السالبة وكذا في صدقها بمعنى
النسبة الى الجمل بالمعنى الاول لان اتحاد المتغايرين مفهوما ذاتا هو بعينه
النسبة الحكمية في الجملة لانها ثبتت شئ لشيء على وجه الاتحاد لا على
وجه القيام ولا خفاء في انه عين الاتحاد المذكور وقد حقق ان النسبة جزء
القضية فيصح صدق الجملة بمعنى المنسوب الى الجمل نسبة الكل الى الجزء
وغاية ما يمكن ان يقال ان اطلاق الجمل على للتصديق المذكور يحتمل

ان يكون عارضا من قبيل اطلاق اسم المعلوم على العلم المتعلق به ويكون اسم الجملة سابقا عليه فلذا لم يلتفت اليه الشارح وانه لم يستحسن نسبة القضية الى الجمل الذي هو جزؤها مع افادتها انتفاء هذا الجزء في الواقع لان الناظر فيها يراها منافية للحمل بعيدة عنه فيستهجن نسبتها الى الجمل ومن الافاضل من ظن ان تفسير الجمل بالاتحاد المذكور تفسير الجمل الموجبة وزلة لبيان حل السالبة لانه يعرف بالمقايضة وهو عدم اتحاد المتغايرين مفهوم ذاتا وهذا مما هو بعض الظن وكيف وقد عرفت بما حققنا ان الجمل بهذا المعنى عين النسبة بين بين والنسبة في الايجاب والسلب واحدة

(قوله لانا نقول لبس اجزاء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح) اي بمجرد الاصطلاح من غير مدخلية لقانون اللغة لابان يحمل الجمل والاتصال والانفصال على معانيها اللغوية ولابان يحمل على معانيها الاصطلاحية ويراد بالخاق بقاء النسبة واشتقاق اسم الفاعل المعاني التي هي من مقتضيات قانون اللغة فالجملة مثلا ما يصدق عليها مفهومها الاصطلاحى فدخل السوالب في تعريفها لا يخل بالتعريف بل خروجا عنها وكذا اطلاق هذه الاسامي عليها مما لا ينكر بعد صدق مفهوماتها الاصطلاحية غاية ما يطلب في استحسان الاطلاق المناسبة الصحيحة للتسمية وهي متحققة بالنظر الى الموجبات والسوالب اما في الموجبات اي باعتبارها فلتحقق الجمل والاتصال والانفصال فيها واما في السوالب فباعتبار مشابهة السوالب للموجبات في الاطراف على ما قيل او في النسبة على ما يمكن ان يقال فلهذه المناسبة التامة المتحققة باعتبار جميع الافراد بالمعاني اللغوية سميت المفهومات الاصطلاحية بهذه الاسامي ولك ان تعتبر مناسبة السوالب بالتضاد اذ هو من المناسبات الصحيحة للنقل لا يقال المتصلة بمعنى ما قام به الاتصال وكذا المنفصلة ما قام به الانفصال فلم يتحقق في الموجبات ايضا معنى الاتصال والانفصال على وجه يستدعيه اطلاق المتصلة والمنفصلة بل تحقق في طرفي المتصلة وطرفي المنفصلة لانا نقول لا بعد في تسمية الكل باسم جزئه وما يقال ان قوله لبس اجزاء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة يوهم انه في الموجبات بحسب مفهوم اللغة يدفعه انه لا اعتداد بهذا التوهم لانه يندفع بقوله ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق

اي الجملة والزجاجة

على الموجبات تصدق على السوالب واندفع ايضا بما حققنا ما يقال انه
يتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاسامى على الموجبات اولا لتحقيق
المعاني اللغوية فيها ثم نقلوها عنها الى السوالب للمشابهة المذكورة
ولا يلتفت الى مثل هذه التوهمات من سخر عاقلته الواهمة اذنى تسخير
وما يقال ان الظاهر انهم نقلوها الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود
المناسبة في بعض الافراد اعنى الموجبات فان هذه النقدر من المناسبة
كاف في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين ففقه ان التزام النقل
مرتين لبس مجرد ارتكاب ما لا حاجة اليه بل لا يصح اصلا والالكان
الاطلاق على الموجبات مهجورا كما هو قاعدة النقل وان الوضع لبس
للموجبات ولا للسوالب بل لمفهوم كلى وان الظاهر عدم الاكتفاء بالمناسبة
في بعض الافراد بعد تحقيق المناسبة في الجميع كما حقق وقد يقال اطلاق
الشرطية ايضا على المنفصلة بحسب الاصطلاح كاطلاقها على المتصلة
وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المنفصلة ظاهرا يعنى اطلاق
الشرطية باعتبار تحقيق المناسبة في بعض الافراد ولك ان يجعله باعتبار تحقيق
الشرط في المنفصلة باعتبار المتصلات اللازمة لها (قوله لا يقال المقدمة
كانت معقودة لذكر الاقسام الاولى الى آخره) اما منع لجهة ايراد
المتصلة والمنفصلة في المقدمة يتوهم ان ما لم يعقد له جزء الكتاب لا يصح
ايراد فيه وتقيح جوابه تصحيح ايراد ما لم يعقد له الجزء فيه ببيان ان
المنع ايراده على سبيل القصد اذ عقد الباب لشيء لبس معناه انه لا يذكر
فيه غيره بل انه لا يقصد فيه غيره واما منع ليكون المتصلة والمنفصلة
اقساما اولية لتوهم ان ايراد المصنف اياهما في المقدمة يتضمن دعوى اوليتهما
وحاصل جوابه ان الايراد المذكور لم يتضمن هذه الدعوى اذ عقد الباب
لشيء لا ينسب في ذكر ما لبس منه على سبيل التبعية (قوله واما ذكر اقسام
الشرطية فيها فبالعرض) والفاضة تعود الى بيان الاقسام الاولى فهو
من تمة ذكرها وتلك الفاظة ايراد فغ ما يتجه ان الاقسام الاولى للقضية
الجملية والمتصلة والمنفصلة ولذلك قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات
اصناف التركيب الخبري ثلاثة الجملية والمتصلة والمنفصلة فصرح بتقسيم
الشرطية الى المتصلة والمنفصلة وحقق ان المتصلة والمنفصلة من اقسام
الشرطية ليندفع التردد في كون التقسيم الى الجملية والشرطية تقسيما اوليا

ولا يلتفت الى ما يترا أى من ظاهـر كلام هذا المحقق واما ما قيل ان ذكر
اقسام الاقسام صريحا او اشارة كما في الموجبة والسالبة حيث اشير اليهما
في المثالين في الجملة وفي ضمن التقسيم في الشرطية كالاشارة الى اقسام
المنفصلة لمزيد توضيح مفهومات الاقسام الاولية وتكميل انضباطها
(اعلم ان القسمة قد تكون عقلية وهى ما يجزم العقل بتحصير المقسم
في الاقسام المذكورة فيها بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة ولا يترا أى ههنا
قسم آخر يحتاج الى ابطاله بامر خارج عن مفهوم القسمة وقد تكون
استقرائية يجوز الناظر اليها قسما آخر لمقسمه وبدفعه بالمتبع والاستقراء
حيث لا يوجد سوى اقسام تشتمل عليها وجعل من امثلة هذا التقسيم
للقسمة ما قيل ان قسمة القضية الى الجملة والشرطية عقلية وقسمة
الشرطية الى المتصلة والمنفصلة استقرائية لأن نسبة قضيه الى قضية
لا يجب ان تكون بالاتصال والانفصال لكنه لم يوجد في العلوم ومتعارف
اللغة نسبة اخرى ينتج عليه ان القضية لا تنحصر عقلا فيما يكون طرفاها
مفردين بالفعل او بالقوة وفيما يكون طرفاها قضيتين بالقوة القريبة من
الفعل بل يجوز ان يختلف طرفاها ولم يدل دليل على نفي هذا القسم
فضلا عن نفي بديهية العقل كيف والمنع بالوجدان الحكم بالاتحاد من غير
اجمال النسبة في الطرفين والحكم بالاتصال والانفصال بين ما لبسا قضيتين
بالقوة القريبة من الفعل ولم ينحصر الحكم فيهما عقلا ويجوز نسبة اخرى
بين الشبثين يصدق بها ويصح ان يكون طرفاها مختلفتين فالحكم المحصر
في هذه القسمة ايضا الاستقراء وينتج عليه ايضا ان المحصر الاستقرائي
للشرطية في المتصلة والمنفصلة ايضا لانهم لا نه كم من نسبة بين القضيتين
لا تكون الاتصال ولا الانفصال كما ذكره الشارح في شرح المطالع الا
ان يقال المقصود تقسيم الشرطية المستعملة في العلوم والمتعارف كما اشار
اليه هذا القائل (قوله لما قسم القضية الى الجملة والشرطية شرع الان
في الجمليات) لا يخفى ان لما ظرف لجوابه وسبب له وهذا يقتضى ان يكون
الشروع في وقت التقسيم مع انه لیس كذلك وان يكون ذكر الان بما
لا يحصل له فلا بد من تجريد لما عن الظرفية وجعلها المجرد السببية ولو قرئ
اباللام الجبارة وما المصدرية اى لتقسيم القضية الى الجملة والشرطية
شرع الان استغنى عن التجريد بقى الكلام في السببية لعدم ظهورها

صحيح

اذ التقسيم لا يصير سببا للشروع في الجملة الا ان يقال لولم يقسم لوجب ان يكون الان شارحا في التقسيم فلما فرغ عن التقسيم صار هذا الوقت للشروع في الجملة فان قلت انما يصير سببا للشروع في احد القسمين لا في الجملة * قلت يصير سببا للشروع في الجملة لاستحقاقها التقديم (قوله انما قد مها على الشرطيات لبساطتها) اى لبساطتها بالقياس الى الشرطيات ولذا لم يحتج الى ان يقول وتركب الشرطيات فلا يرد ان القضية يمنع ان يكون بسيطة اى لا جزء لها لان البسيط بالنسبة الى الشيء ما يكون اقل اجزاء منه والجملة بالنسبة الى الشرطية كذلك الان جميع اجزاء الجملة بعض اجزائها فان الوقوع الذى هو جزء الجملة جزء لها ايضا الا انه لبس على وجه كان جزءا للجملة لانه في الشرطية مفروض لامد عن كافي الجملة ولامدخل للاوصاف في كثرة الاجزاء وقتلها فاذا ذكره المحقق الشريف في هذه المقام ان بساطة الجملة انما هو بالقياس الى الشرطية ان تكون اقل اجزاء منها لكونها جزءا للشرطية ولا يعنى انها بجميع اجزائها جزء لها بل باكثر اجزائها التى هى ما عدى الحكم فكانها بما مها جزء منها تكلف مستغنى عنه على انه ان اراد ان الحكم مع اوصاف كانت في الجملة لبست جزءا للشرطية فسلم لكن ينجم انه لا دخل للوصف في كثرة الجزء وقتله وان شئت من الاجزاء لبس على وصف كان في الجملة جزءا للشرطية لان كلها كانت في الجملة مقارنة للحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وكان الطرفان منكشفين كمال الانكشاف يجعل النسبة المذعنة مرآة لهما مرتبطتين كمال الارتباط وههنا لبس كذلك وان اراد جميع ذوات اجزاء الجملة لبس موجودا في الشرطية فباطل لما عرفت (قوله والبسيط مقدم على المركب طبعا) اى كل بسيط بالقياس الى الشيء مقدم على المركب المقبس عليه من غير عكس او كل بسيط مقدم على نوع المركب ولبس كل مركب مقدما على نوع البسيط فذلك استحقاق مباحث الجملة ان تقدم على مباحث الشرطية لتقدم الجملة في ضمنها على الشرطية في ضمن مباحثها فيوافق الوضع الطبع يقال يمكن قصر المسافة بان تقديم الجملة على الشرطية لانها كانها جزء لها والجزء مقدم على الكل طبعا (قوله المحكوم عليه يسمى موضوعا الى قوله والمحكوم به يسمى محمولا) يريد ان المحكوم عليه في الجملة يسمى موضوعا والمحكوم به في الجملة

يسمى محمولا فلا يلزم ترادف الموضوع والمحكوم عليه وترادف المحكوم به
والمحمول ولا خفاء في كون الفاعل في قام زيد محكوما عليه ولا في كون الفعل
محكوما به فلا حاجة لادراجهما تحت الموضوع والمحمول الى تأويل
قام زيد بزيد قائم كما فعله سيد المحقق في هذا المقام وانما يحتاج الى هذا التأويل
لادراج قام زيد تحت الجملة الموجبة المفسرة بما حكم فيها بان احدهما
هو الآخر ولادراج لم يغم زيدا تحت الجملة السالبة المفسرة بما حكم فيها
بان احدهما لبس هو الآخر (قوله ونسبة بها يرتبط) اي فقط بافادة هذا
الحصر ظهر ان تسمية اللفظ بالرابطة تسمية للدال باسم المدلول (قوله كذلك
من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها بلفظ) فيه بحث لان حقها ان يدل
عليها بدال سواء كان لفظا او هيئة تركيبية او حركة بل كونها هيئة قائمة بالدال
على المحكوم عليه والدال على المحكوم به احق واولى لمزيد من نسبة بينه
وبين مدلوله اذ مدلوله حالة قائمة بالمحكوم عليه وبه وقوله واللفظ الدال عليها
يسمى را بطة ايضا منظور فيه والصواب والدال عليها يسمى را بطة
وكيف لا وهو لا يصدق على حركة الكسرة في زيد دبير كسر اراء فانها را بطة
ولبست بلفظ ولو كان را بطة عندهم اللفظ الدال لما صح الاختلاف
في ان را بطة في زيد هو قائم هل هو الحركات الاعرابية بل الصواب
ان الدال على النسبة را بطة مطلقا سواء كانت بين الموضوع والمحمول
او بين المقدم والتالي يسمى را بطة لان را بطة اعم من هذه النسبة (قوله
تسمية للدال باسم المدلول) الاولى باسم وصف المدلول (قوله اما النسبة
التي هي مورد الايجاب والسلب) قيدها به تميزا لها عن النسب التقييدية
فان النسبة التي هي بين مورد للايجاب بمعنى الايقاع فانه مالم يتصور
النسبة التي بين لم يتحقق الايقاع فكأن النسبة مورد يرد فيه المصدق
للايقاع ويتوصل به اليه كما ان طالب الماء يرد المورد ويصل به اليه وكذا هي مورد
الوقوع فانه مالم يتصور النسبة لم يصل الى الوقوع ولا يدركه فلك ان تحمل
الايجاب والسلب على ظاهرهما وان تحمله على الوقوع واللا وقوع كما هو المطابق
لقوله واما وقوع النسبة واللا وقوع الذي هو الايجاب والسلب فن قال النسبة
لا يرد عليها الايجاب بل على الوقوع فلا يصح جعل النسبة مورد الايجاب
فا لا يجاب بمعنى الموجب لم يحط باطراف الكلام ولم يعرف من المورد
ما هو المرام وكذا من قال لا يرد وقوع النسبة بمعنى النسبة واقعة على النسبة

بل الوقوع والموجب هو وقوع النسبة لا الوقوع وقوله واما وقوع النسبة اولا
وقوعها الذي هو الايجاب والسلب وصفه الوقوع واللاوقوع للاحتراز عن
الوقوع المتصور فان الحكم الذي هو جزء القضية هو الوقوع المتعلق للايجاب
لامطلقا (قوله فان كان المراد الاول) الاحسن ان يقول واما كان المراد فيكون
للقضية جزء آخر فلا بد لها من دال آخر ولا يذهب عليك ان قوله فيكون للقضية
جزء آخر اعتراض على المص حديث قال القضية انما تحقق بثلاثة اجزاء وقوله
ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى اعتراض على واضع اللغة بانه اهل امر احد
الجزئين ولم يضع له ما لا بد منه وقوله في الجواب ولا حاجة الى الدلالة اشارة الى
دفع الاعتراض الثاني وقوله ولهذا اخذ اجزا واحدا اشارة الى دفع الاعتراض
الاول (قوله وكان قوله بها يربط المحمول بالموضوع اشارة اليه فان النسبة ما
لم يعتبر معها الوقوع واللاوقوع لم تكن رابطة) فان قلت بيانه هذا يقتضي
ان يكون الرابطة بالنسبة المعتبرة معها الوقوع واللاوقوع فيكون قوله
بها يربط اشارة الى انها المراد بالنسبة لا الثاني وهو اما الاول او شق ثالث
قلت وقوله فان النسبة الى آخره دل على ان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب
رابطة بالعرض بخلاف الوقوع واللاوقوع فدل على ان قوله بها يربط
اشارة الى ان المراد بالنسبة هو الوقوع واللاوقوع لان المتبادر منه الرابطة
بالذات ولذا قال كان اشارة الى انه يحتمل ان يراد به النسبة التي هي مورد الايجاب
والسلب معتبرا معها الوقوع واللاوقوع احتمال امر جوحا فان قلت
كون الوقوع رابطا للمحمول بالموضوع واضح واما اللاوقوع فيرفع
الرابط فكيف يجعل رابطا قلت يربطه بالموضوع رابطا عقليا وان يرفع
ربطه به في نفس الامر (قوله فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على
النسبة ايضا) دلالة التزامية اذ النسبة تفصيلية خارجة عن مفهوم الحكم
وانما الداخلة فيه النسبة اجمالا والنسبة تفصيليا مما يتوقف عليه النسبة الاجالية
فلا بد ان الحكم النسبة واقعة كما فسر به والنسبة جزئها فلا يكون دلالة
الرابطه عليها التزامية ولا حاجة الى تفصيل قول الشارح دال على النسبة
ايضا بالدلالة المطردة الواضحة كما فعله السيد فان الدلالة في عرف الفن
ليس الا ما هو كذلك (قوله فالجزآن من القضية يتأديان بعبارة واحدة)
يتجه عليه انه ان قصد الجزآن بالرابطة يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز
وان قصد احدهما بقي الاخر غير مقصود بالا فادة (قوله فلهذا اخذنا
جزأ واحدا) ولك ان تقول اقتصر على اشارة الى الاجزاء المختصة بالجملية

وهو الموضوع والمحمول والنسبة بين بين فان النسبة بين بين في الجملة
هو ثبوت امر لامر بخلاف ما في الشرطية فانها ثبوت امر عند امر
او الثاني بين امرين واما الوقوع واللاوقوع فمشارك بين الشرطية والجملة
فقوله بهما يرتبط المحمول بالموضوع معناه بهما يرتبط المحمول بالموضوع
لالتالي بالمقدم (قوله ثم الرابطة اداة) فيه ان الدعوى باطلة لان كسرة دبير
رابطة وليست باداة لانها ليست بلفظ لان اقل ما يطلق عليه اللفظ حرف
واحد صرح به الشيخ ابن الحاجب الا ان ثبت تخالف اصطلاح القوم
باصطلاح علماء العربية في اللفظ لكن ما ذكره السيد المحقق في بعض تصانيفه
ان ما يسميه القوم اداة هو مسمى بالحرف عند النحاة بردا للخالف ولان لبس
هو رابطة وليست باداة لتركبه (قوله لانها تدل على النسبة الرابطة) قيد النسبة
بارابطة لان النسبة لامن حيث انها رابطة ليست غير مستقلة بل ر بما تعتبر
قصدا بحيث تصير محكوما عليه وحيث تكون مستقلة وههنا بحث لانه لا يكفي
الدلالة على غير المستقلة في كون الشيء اداة لوجوه الاول جواز كونها غير لفظ
والثاني جواز كونها مركبة والثالث جواز كونها دالة على مستقل ايضا
كالكتابة فانها تدل على مستقل هو الحدث وغير مستقل هو النسبة (قوله لتوقفها
على المحكوم عليه وبه) يرد عليه ان توقف تعقل شيء على شيء لو استدعى
عدم استقلاله بالمعنى المتعارف لعدم الاستقلال المعبر في كون اللفظ اداة لكان
كل لفظ وضع لمعنى غير بسيط غير مستقل في الدلالة وكان اداة وكذلك لفظ
له معنى التزامي متقدم عليه في التعقل ويندفع بما فسر به التوقف من انه عبارة
عن كون المعنى ملحوظا بالتتابع مرآة للملاحظة الغير غير صالح لان يحكم عليه
اوبه (قوله لكنها قد تكون في قالب الاسم) اي لكن الرابطة قد تكون في قالب
الاسم اي هيته وصورة كهو وكائن ونظائرهما وقد اشارة الى دفع ما اورده على
القوم في شرح المطالع ان هو ضمير في كلام العرب فيكون اسما فلا يكون رابطة
وبيان الدفع ان هو هذا لبس هو هو بل في قالبه وصورته لولا كان بمنحه التزام
مطابقته للمحكوم عليه ولو كان دالا على النسبة لكان القياس التزام افراده
وعدم تغيره بتغير المحكوم عليه لم يعتمد عليه في شرح المطالع وقال الرابطة
في زيد قائم حركة الرفع ثم ان كان التركيب من المعربات فالقضية ثلاثية والافتشائية
هذا والاطهر ان التركيب من المعربات باعتراف التقديرى ايضا من الثنائية
وفي كون هو في صورة الاسم نظر لان حركة الاخر لا تدخل لها في الهيته

فلهذا جعل تعلم او تعلم ماضيا وامرا على هيئة واحدة فتقول هو كفل فيكون
 في قالب الكلمة ايضا (قوله وتسمى غير زمانية) اى رابطة غير زمانية
 كما يتبادر من سوق الكلام في هذا المقام واداة غير زمانية كما يستدعيه
 تسميتهم الافعال الناقصة ادوات غير زمانية ولا يخفى ان الرابطة الغير
 الزمانية يعمله وما هو حركة (قوله وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا
 كان زيد قائما) تقييد كان للاحتراز عن التام وفيه ايضا دفع لما عسى ان يورد
 على كون الرابطة اداتا من انه ينتقض بكان فانه كلمة ووجه الدفع انها
 في صورة الكلمة ولبست بكلمة لعدم دلالتها على الحدث والقياس على جعل
 الرفع رابطة ان الرابطة في كان زيد قائما ايضا الاصراب ويتناقض فيه
 بان مدلول كان زايد على مدلول الرابطة وهذه المناقضة اقوى في كثير
 من اخوات كان وقد يورد ايضا انه لو كان كانا رابطة لا ينعكس قولنا كل شيخ
 كان شابا الى قولنا بعض الشاب كان شيخا مع ان هذا العكس كاذب مع صدق
 الاصل بل الصادق في العكس بعض الكائن شابا في زمان الماضي فهو
 شيخ وهذا يقتضى ان يكون كان داخلا في المحمول وفيه بحث لان بعض
 الشاب كان شيخا صادق لان كان للزمان السابق على زمان التكلم لا للدلالة
 على الزمان السابق على زمان الاتصاف بالعنوان ولو سلم فلا يلزم في العكس
 ان يشارك الاصل في الزمان ولا يدل على ذلك دليل بل يجوز ان يختلفا
 في الزمان كما يختلفان في الجهة فليكن عكس كل شيخ كان شابا بعض الشاب
 يكون شيخا (قوله والقضية الجملية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية)
 قيد التقسيم باعتبار الرابطة لفوائد احديها التنبيه على ان هذا التقسيم
 لقضية فيها رابطة فالقضية المستغنية عن الرابطة وهى التى محمولها
 كلمة خارجة عن هذه القسمة فضررت زيد لبس ثنائية ولا ثنائية وثالثيتها
 ان هذا التقسيم بالنسبة الى الرابطة فلا يتفاوت الثنائية والثلاثية بجذوف
 الموضوع او المحمول فاذا حذف احد الطرفين مع الرابطة لاتصير القضية
 وحدانية ولو ذكر الجهة بعد حذف الرابطة لاتعود الى الثلاثية وثالثيتها
 الاشارة الى ان رباعية القضية لاتتافى ثنائيتها وثلاثيتها فلا يسبغ قول
 القائل كل انسان حيوان بالضرورة ثنائية ورباعية فان الاولى باعتبار
 الرابطة والثانية باعتبار الجهة (قوله لاشتمالها على ثلثة الفاظ لثلثة معان)
 اى لثلثة معان مطابقة فلا يرد انها لاربعه معان ولك ان تجعل كون المعانى

ثلاثة مبني على عدد الاثنين منها واحدا لتأديهما بلفظ واحد على ما مر
وانما قيد الالفاظ بكونها لثلاثة معان والجزئين بكونهما لمعنيين فيما بعد
لان الثنائية ايضا يشتمل على ثلاثة الفاظ واكثر لكن لا اكثر من معنيين
لان كل لفظ مفرد الفاظ لان كل جزء منه لفظ ولا يخفى ان سوق البيان ظاهر
في ان التقسيم الى الثلاثية والثنائية للقضية الملقوطة لان كل قضية معقولة
فهى ثلاثية لاحالة والاشتمال على ثلاثة الفاظ باعتبار الاغلب او باعتبار
ما هو الاصل والافقد يشتمل الثلاثية على لفظين كما يقال في جواب زيد تشنه
است يا رب است بر است وقد تشتمل على لفظ واحد كما يقال في الجواب يا زيد
درخانه هست هست وهكذا حال اشتمال الثنائية على جزئين (قوله وان حذف
لشعور الذهن بمعناها) ليس التقييد احترازا عن الحذف لالشعور الذهن
بمعناها فانه لا يكون بل للإشارة الى ما يتوقف عليه الحذف ولا يبعد ان يقال
احترازا عن التحليل (قوله في بعض اللغات اشارة الى ان اللغات مختلفة)
وما قال العلامة التقنا زانى انه لعدم علمه بجميع اللغات ينتجه عليه انه
تقييد الحذف ببعض اللغات لتقييد العلم بالحذف ببعض اللغات وان حال
الذكر ايضا غير معلوم في جميع اللغات فلامعنى تخصيص التقييد بالحذف
والاشارة المستفادة من قوله وقد يتخذ في بعض اللغات ان بعضها
لا تحذف ويبعد غاية البعد استفادة انها مختلفة على تسعة اوجه كما قبل وجه
الضبط اى وجه ضبط الاختلافات المشار اليها بقوله وقد يتخذ في بعض
اللغات ان يقال ههنا ثلاثة اشياء الوجوب والامتناع والجواز نضربها في ثلاثة
اخرى هي مجموع الرابطين معا والرابطة الزمانية وحدها وغير الزمانية وحدها
(قوله فان لغة العرب ربما تستعمل الرابطة) فان قلت لغة العرب ايضا
لا تحذف الرابطة الزمانية كلغة اليوناني فلا تخالفة بينهما اولامدخل لذكرهما
في اثبات المخالفة بين اللغات قلت لغة العرب تحذف الرابطة الزمانية
ومنه قولنا اكرم زيدا عالما او جاهلا اى عالما كان او جاهلا وقولنا كان زيد
عالما وعمرو فاضلا فان عمرو فاضلا قضية ثنائية حذف منها الرابطة الزمانية
لشعور الذهن بقرينة العطف بمعناها (قوله ولغة العجم) العجم يشمل
اليونان فانه ماسوى العرب وهى متكررة جدا بحيث يستبعد ان يكون احد
متبعاتها وكانه اراد مشاهيرها وفي كلام غيره ولغة الفارسية الاصلية لا تخلو
عن الرابطة ولا يبعد ان يحمل لغة العجم عليها فيثبت لا يتم النقص بمثل

في تحليل القضية
في الرابطة لفظ
في ولا يخلو لفظ
في بمعناها

قولهم زيد دبيرست وعمر ومنجم وزينه دبيرست دن منجم وزيد يادبيرست
ويا منجم فانه يجوز ان لا يكون هذه القضايا مستعملة في اصل لغة الفرس
ولا بقضايا محمولاتها الوجود او العدم نحو زيد هست وعمر نيست فانه يجوز
ان يكون اصل لغة الفرس هست است ونيست است واما النقص بقولنا
زيد آمد و آيد فضعف لان المقصود ان القضية التي لها رابطة تحذف رابطةها
اولا تحذف والقضية التي محمولها كلمة لا رابطة لها وقد عرفت انها خارجة
عمانحن فيه (قوله هذا تقسيم ثان) صرح به لان المتبادر الى الوهم انه
تقسيم اول لان تقسيم الجملة باعتبار الرابطة غير مصرح به في عبارة المصنف
واشار بوصف النسبة الحكمية بكونها مدلول الرابطة الى وجه جعله تقسيما
ثانيا وينبغي ان يراد بها الوقوع او اللا وقوع لانه الذي يتفاوت في الموجبة
والسالبة واما النسبة التي بين بين فهي فيهما واحدة ويرد على
جعل المصنف التقسيم الى الموجبة والسالبة تقسيما ثانويا للقضية انه يصح
ان يجعل تقسيما اوليا للقضية بان يقال القضية ان كانت مشتملة على وقوع
النسبة فوجبة وان كانت مشتملة على لا وقوعها فسالبة وما يقال انه لبس
للموجبة واللسالبة معنى مشترك بين الجملة والشرطية فقد نين ضعفه مما
ذكرنا واعلم ان قوله باعتبار النسبة محمول ثان للموضوع ولبس قيده للحكم
الاول فلا يجزئ انه يفيد ان للقضية تقسيما او لا باعتبار النسبة ولبس كذلك
وقس عليه نظائره (قوله كنسبة الحيوان الى الانسان) في قولنا الانسان
حيوان والمراد بنسبة الحجر الى الانسان نسبته اليه في قولنا الانسان لبس بحجر
(قوله وهذا لا يشتمل على القضايا الكاذبة) فان قلت تعريف الموجبة
يشمل القضايا الكاذبة السالبة لان نسبتها نسبة بها يصح ان يقال الموضوع
محمول وتعريف السالبة يشمل القضايا الكاذبة الموجبة لان نسبتها
نسبة يصح بها ان يقال الموضوع لبس بمحمول فلا يقتصر فساد التعريفين
على عدم الانعكاس لعدم اطرا دهما ايضا ولا يصح قول الشارح وهذا
لا يشتمل على القضايا الكاذبة يعني ان هذا التقسيم اوشبها من التعريفين
لا يشتملها لانه يشملها لكن لا على وجه يستقيم قلت يدقمه حل قول المص
وهذه النسبة على النسبة التي هي جزء القضية ومدلول رابطةها كما هو المتبادر
للا النسبة التي للقضية في نفس الامر وقائمة بطرفيها وبهذا تم ما نقله السيد
الحقوقي من الجواب حيث قال قيل انما لم يشملها اذا حل الصحة على ماهو

في نفس الامر واما اذا حل على ما هو اعلم من الصحة بحسب نفس الامر
وما هو بحسب زعم القائل فيشملها قطعا ولم يتجه عليه انه اذا حل
على ما هو اعلم من الصحة بحسب نفس الامر دخل الموجبة الكاذبة
في تعريف السالبة ايضا لان نسبتها نسبة يصح بها زعم القائل ان يقال
الموضوع محمول وبحسب نفس الامر ان يقال الموضوع لبس بمحمول
ودخل السالبة الكاذبة في تعريف الموجبة ايضا فالصواب ان يقتصر على
ارادة الصحة بحسب زعم القائل ورد هذا الجواب بانه لا يدفع الخطاء
اللفظي المشار اليه بقوله فالصواب عن التعريف لانه يشتمل على اللفظ
المستعمل في معنى يتبادر منه خلافه وكذا ما اجيب به من ان المراد الصحة
مع قطع النظر عن خصوص المادة وفي قولنا الانسان حجر لا يمنع من صحة ان يقال
الموضوع محمول الا خصوص المادة واما النسبة فصحة له ويمكن
ان يعتذر عما رده بان نظر الفن في البحث عن الاشياء مع قطع النظر
عن خصوص المادة فبالنظر الى مذهب الفن يتبادر الصحة مع قطع
النظر عن خصوص المادة ويمكن ان يجاب عنه بان التعريف لمادة
الموجبة ومادة السالبة وبان قوله بها يصح لا يقتضي الا كونها سبب
الصحة ومعنى السببية انها اذا تحققت كانت سببا ولم يتحقق في الكواذب
فا حسن التأمل وبان المراد صحة التعبير لا صحة الحكم واعلم ان المشار
اليه بهذا في قوله وهذا لا يشتمل على القضايا الكاذبة اما التقسيم
وهو الاظهر فالاعتراض بعدم الشمول اعتراض بعدم كون التقسيم
حاصرا او كل من التعريفين فالاعتراض بعد جامع بينهما وكل منهما
يستلزم الآخر (قوله فالصواب ان يقال الحكم في القضية اما بان الموضوع
الى آخره) فان قلت لا تفاوت بين التعريفين الا في العبارة فلا فائدة في ايرادها
الا تكثير العبارات قلت يمكن ان يجعل الحكم في الاول بمعنى الوقوع
او اللاتوقوع ويجعل الباء في قوله بان الموضوع محمول للبيان اي بمعنى
ان الموضوع محمول اي بمعنى وقوع النسبة ويجعل الحكم في الثاني
بمعنى التصديق وبؤيد ذلك انه جعل الحكم في الاول جزء القضية حيث
قال الحكم في القضية وترك في الثاني قوله في القضية ولا يذهب عليك
ان التقسيم على الاول باعتبار النسبة وعلى الثاني باعتبار العلم بالنسبة لا باعتبارها
ولا ينبغي ان التقسيم الثاني لا يختص بالجمعية لان الحكم بايقاع النسبة

أو انتزاعها يشمل الشرطية إلا أن المراد الحكم في القضية الحملية فلا ينتقض
تعريف الموجبة الحملية والسالبة الحملية (قوله هذا تقسيم ثالث للحملية
باعتبار الموضوع) قدم التقسيم باعتبار النسبة على التقسيم باعتبار الموضوع
مع تقدم الموضوع لأن الموضوع من حيث أنه موضوع متأخر عن النسبة
وأن تقدم ذاته عليها ولأن النسبة جزء معه القضية بالفعل بخلاف الموضوع
فهو إخص جزء القضية (قوله فإن كان جزئياً سميت القضية شخصية
ومخصوصة أما موجبة) الظاهر أنه منصوبة مضمومة مع الاسم لأعلى سبيل
منع الخلط إذ قد يخلو التسمية عن الموجبة والسالبة والأولى أن يقال وهي إما
موجبة أو سالبة وذلك ظاهر (قوله وأما تسميتها بمخصوصة فمخصوص
موضوعها) أي لكمال خصوصه والمراد بمخصوص الموضوع وشخصيته
أن يكون احضاره على وجه الشخص والقضية المفعولة تسمى بهذا الاسم
إذا كان اللفظ الدال على الموضوع لاحضاره على هذا الوجه أما على سبيل
الحقيقة أو بطريق المجاز (قوله كية أفراد الموضوع من الكية والبعضة)
بين الكية بهما نقبالاً رادة ما يتبادر منها لغة من بيان العدد وبيان الماهو المعنى
المصطلح عليه وكان وجه المناسبة أنه كما يزيل العدد ابهام المعدود يزيل
بيان الكية والبعضة ابهام الموضوع الذي مع الإهمال (قوله واللفظ الدال
عليها أي على كية الأفراد يسمى سوراً) ظاهر ضمير عليها رجوعه إلى كية
أفراد الموضوع فلزم خروج السور الداخلة على المحمول نحو زيد
بعض الإنسان مع أنهم أطلقوا عليه اسم السور فقالوا إذا دخل
السور على المحمول كانت القضية منحرفة وكأنه لدفع ذلك
صرف الشارح ضمير عليها إلى كية الأفراد مطلقاً ولا يشكل بالسور
الداخل على الشخص نحو كل زيد حيوان مع أنهم قالوا إذا دخل السور
على الموضوع الشخص فالقضية منحرفة لأنه أيضاً يدل على كية الأفراد
لكن المدلول متخلف ولذا كذبت الموجبة فتخصيص المعرف أهون
من تعميم التعريف والمراد بالدلالة أعم من المطابقة كما ستعرفه وفي
شرح القسطاس أن المعبر في السور الدلالة المطابقة وليس كل في الأصل
رفع الإيجاب الكلي وصار في الاصطلاح للسلب الجزئي (قوله
كذلك اللفظ الدال على كية الأفراد يحصرها أو يحيط بها) ذلك في البعض
غير ظاهر وكأنه سمي باسم الكل ولو قيل سمي سوراً المحصره وتميزة الحكم

عن احتمال الآخر لكان ظاهرا في الكل وقس عليه التسمية بالمحصورة
والمسورة واما قوله فلا شتا لها على السور فيتجه عليه ان المخرفة
ايضا مشتقة على السور ويندفع بان وجه التسمية لا يوجبها (قوله
وسورها كل) بل كل ما يؤدي مؤداه بلى لغة كانت (قوله اى كل واحد
واحد لا الكل المجموعى) لم ينف بذلك كون كل نار حارة بمعنى الكل المجموعى
قضية كلية كما توهم بعض القاصرين في هذا المقام اذ لا يسا عدو اللغة
لان الكل المضاف الى النكرة لبس الا الافرادى والكل المجموعى لا يدخل
الاعلى المعرفة ولهذا قيل كل رمان ما كؤل كاذب وكل الزمان ما كؤل
صادق بل نفي كون كل الزمان ما كؤل من المحصورات فان قلت فالقضية
المذكورة من اى قسم قلت كلمة كل فيها عنوان الموضوع فتكون مهملة
فان قلت فينهدم ما سياتى من حكم المهملة انها في قوة الجزئية لانه
لا يحسن دخول بعض على الكل المجموعى لانه لا تعدد لافراده والبعض
يقتضيه قلت انه داه هذا الحكم لم يجزى من قبل كون قضية موضوعها
الكل المجموعى مهملة بل هو منهدم بكون الموضوع المفهوم المتحصر
في فرد كاله العالم وواجب الوجود والقديم والاخرى والشمس والسماء الاولى
الى غير ذلك (قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة ان لبس كل دال على
رفع الايجاب الكلى بالمطابقة) كانه اراد لبس كل هو وكذا بلبس بعض
وبعض لبس اذ بدون الرابطة الايجابية لادالة على رفع النسبة الايجابية
ولا على السلب الجزئى بالمطابقة فاعرفه وهذا الكلام يدل على ان لبس داخل
على السور وما قيل في الرابطة ان هو دال على النسبة الايجابية ولبس على
رفعها ومجموع لبس هو على وضع النسبة السلبية يدل على ان لبس داخل
في الرابطة فتأمل (قوله وعلى السلب الجزئى بالالتزام) ويكفى في كون الشيء
سور الدلالة الالتزامية يتجه عليه ان لبس هو في قولنا لبس الانسان هو القائم
يدل على رفع النسبة عن الانسان العارى عن السور بالمطابقة وعلى السلب
الجزئى بالالتزام لانه اذا رفع نسبة القائم عن الانسان فاما ان يرفع عن كل واحد
واحد وهو السلب الكلى او يرفع عن بعض دون بعض وعلى التقديرين
يلزم ثبوت السلب الجزئى فيلزم ان يكون لبس هو سورا للسلب الجزئى
كما ان لبس كل كذلك يعين ما ذكر فيه ويكون القضية السالبة المهملة مسورة
بل يلزم ان يكون المهملة مطلقا مسورة والرابطة سورا فان قولك الانسان

هو حيوان يدل فيه كلمة هو على ثبوت الحيوان للانسان فاما ان يثبت لكل فهو
الموجبة الكلية او للبعض فقط وعلى التقديرين الايجاب الجزئي لازم (قوله يكون
مفهوما الصريح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد) وذلك
لانه اذا توجه النفي الى كلام فيه قيد انصرف الى القيد و فيما نحن فيه دخل النفي
على نسبة مقيدة بالعموم فان قلت كما تقرر في محله ان النفي ينصرف الى القيد
تقرر ايضا فيه انه ثبت الاصل سالم عن النفي فقتضى ذلك ان يكون مدلول
لبس كل السلب عن البعض مع الثبوت للبعض لا السلب الجزئي قلت ما تقرر
في محله من ثبوت الاصل انما يعتبر في المقام الخطابي لانه اذا خص النفي
بالقيد يتبادر الظن الى ان الاصل ثابت ولولا لما خص القيد بالنفي ولا يعتبر ذلك
في المقامات البرهانية التي لا نسلك سواها فان مسالك اليقين في رفع العموم
اتخاذ ما لا بد منه في رفع العموم وهو ليس الا ثبوت السلب عن البعض
على اى وجه كان فهو المعتبر عند سالكي مسالك اليقين المعرضين عن الظن
و التخمين فلامصادمة بين فريقين لكل منها وجهة هو موليا وصنعة
هو مؤديها ولا يجوز عندها تعديها (قوله فلانه اذا ارتفع الايجاب الكلي)
يعنى اذا ارتفع الايجاب الكلي في نظر العقل فلا بد له من الجزم بان الواقع
لا يخلو عن احد السلبين اذ ما لم يجزم به لا يتأتى له اعتقاد رفع الايجاب
الكلي وبهذا اندفع ان ما ذكره لا يدل الا على لزوم في الواقع ولا يكتفى
ذلك في الالتزام بل لا بد له من اللزوم الذهني كما لا يخفى على من شمر رايحة
من الصناعة وصان وقته في تحصيلها عن الضياعة (قوله فالسلب الجزئي
من ضرورات مفهوم لبس كل) يعنى من ضروراته الخارجة عنه كما لا يخفى
وقوله وهو من لوازمه يعنى ما هو من ضروراته الخارجة عنه من لوازمه
فحينئذ يتفرع قوله فيكون دلالاته عليه بالالتزام بلا شائبة مزاجه الاوهام (قوله
لا يقال مفهوم لبس كل الى آخره) اشار الى ضعف المعارضة اذ منبها على
التعطيل بترتيب مغالطة مبنية على وضع العام موضع الخاص بمجرد ان
الخاص يعبر عنه بالعام وذلك في قوله ورفع الايجاب الكلي اعم من السلب
عن الكل اى السلب الكلي والسلب عن البعض اى السلب الجزئي فانه عبر
عن السلب عن البعض والاثبات للبعض بالسلب عن البعض تعبيرا للخاص
بالعام فقال اى السلب الجزئي فوقع التعطيل ودفعه بمجرد ان السلب
عن البعض حتى ينكشف انه ليس السلب الجزئي بل اخص منه (قوله

على وضع العام اى السلب
الخاص وهو السلب الجزئي
الذي هو اعم السلب عن البعض
والثبوت للبعض جزئيا

لان العام لادلالة على الخاص (لا يذهب عليك ان رفع الايجاب الكلى لا يصدق على السلب الكلى ولا على السلب عن البعض مع الايجاب البعض حتى يكون اعم من السلب عن البعض والايجاب البعض بحسب الصدق بل هو اعم منه بحسب التحقق فلا يلايمه ما سأتى انه مشترك بين ذلك القسم الى آخره وقوله واذا انحصر العام في قسمين آه (قوله فهو مشترك بين ذلك القسم) ما هو غير خفي على خفي ان دفع المغالطة ثم يجرد منع ان رفع الايجاب الكلى اعم من السلب الجزئى فهذا تحرير للدليل وجعل ماله الى ان رفع الايجاب الكلى يستلزم احد امرين كل منهما يستلزم السلب الجزئى فيكون مستلزما للسلب الجزئى بل لاربية فقوله وبعبارة اخرى عدل لهذا الكلام وتحرير آخر للرام بحيث تنزه عن شائبة الاتهام لاعمية رفع الايجاب الكلى عن السلب عن البعض ليتخلص الدليل عن الاتهام ومن قال انه ناظر الى قوله واما انه دال على السلب الجزئى بالالتزام فقد طول على نفسه الطريق الى انتظام اجزاء الكلام (قوله واما ان لبس بعض وبعض لبس يدلان على السلب الجزئى بالمطابقة فظاهر) اورد عليه ان ظهوره ممنوع بل الظاهر خلافه لان لبس بعض وبعض لبس رفع الايجاب الجزئى كما ان لبس كل رفع الايجاب الكلى والسلب الجزئى لازم رفع الايجاب الجزئى وفيه نظر لان لبس بعض لو كان رفعا للايجاب الجزئى لكان نقبضا له لان رفع الشيء نقبضه ويرد عليه انه لا يظهر في لبس بعض الحيوان وبعض الحيوان لبس مطلقا بل انما يظهر فيهما اذا كان الاضافة الجنس في ضمن فرد مبهم اما لو كانت الجنس في ضمن كل بعض وهو من معانيها كان مفهومه الصريح رفع الايجاب الكلى ويمكن دفعه بله لما لم يوجد في الاستعمال وان يحتمله القياس لم بلغت الشارح اليه ولم يجعله مانعا من دعوى الظهور مطلقا نعم ينجمه على قوله للتصريح ببعضه وادخال حرف السلب عليه انه لا يستلزم كون مفهومه الصريح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان لوجود ذلك في الاضافة الاستقرائية وفي قولنا لبس بعض من الحيوان بانسان مع ان الاول صريح في رفع الايجاب الكلى والثاني في السلب الكلى ليكون بعض نكرة في سياق النفي (قوله واما انهما يدلان على رفع الايجاب الكلى بالالتزام) فان قلت مدار الفرق ان لبس كل سور جزئى باعتبار الدلالة الالتزامية ولبس بعض باعتبار الدلالة المطابقة وانما ذكر كون لبس كل رفع الايجاب الكلى ليظهر ان لبس السلب الجزئى

مدلوله المطابق ويظهر كون السلب الجزئي مدلوله الالتزامي فائدة
 احتمال مؤنة اثبات ان رفع الایجاب الكلي لازم لبس بعض ولا مدخل له
 في كونه سور اجزئيا ولا في كونه ذالا على السلب الجزئي بالمطابقة
 قلت فائدة التنبيه على وجه كون السلب الجزئي المقاديهما تقبضا للايجاب
 الكلي وهوانه ملزوم لتقبضه وهم يضعون ملزوم التقبض موضعه (قوله
 فان تعين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية) ولا يخص ذابا الجزئية
 بل كذا الحال في كل قضية حكم فيها على فرد كلي وكيف لا ومفهوم
 هذه القضية لبس الاحمول ومفهوم الموضوع واتصاف الفرد المحصور
 او الماهل بالمفهوم فلان تعين للفرد في القضية الاما يفيد العنوان وبهذا
 عرفت تخصيص التعين وعدم اختصاصه فاخترت نطنتك ولا بد من تقييد
 قوله فان تعين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية بانه غير لازم ان يكون
 خارجا لازما لمفهومها لخص السلب (قوله فاشبه النكرة) يرد عليه
 ان جعله مشابها للنكرة انما يحتاج اليه في جعل لبس بعض للسلب الكلي
 في بعض الاحيان اذ ثبت وجوب اضافته الى المعرفة وفيه منعان اذ لامانع
 من قولنا لبس بعض من الانسان ولان قولنا لبس بعض انسانا الان يقال
 انه وضع الكلام في لبس بعض الانسان واتمه بما يتم به الكلام في البعض
 المنكر على اوضح وجه وقد يقال لاجابة الى جعله مشابها للنكرة بل هي
 نكرة بعدم تأثر بعض من الاضافة فهو مثل مثل وغيره كانه لذلك قل العلامة
 التفتازاني هو نكرة في سياق النفي ويرده انه لم يجعل بعض كمثل في علم
 يتعلق به تحقيق مثله ولكن العلامة بالغ في التشبيه فلا يشبه عليك وكون
 النكرة في سياق النفي مقبدا للعموم واجب التخصيص اذ كل انسان نكرة
 مع انه لا يفيد كونه في سياق النفي في قولنا لبس كل انسان عومه وقوله
 بخلاف بعض لبس بوجه غلبه ان العلامة الى البعض في حكمه من حيث
 المعنى بلاشائية تفرقة فينبغي ان يفيد كونه في سياق النفي التعميم المستفاد
 من لبس بعض وكانه لهذا قاله السيد السند الحقوقي هذا كلام
 طاهرى والتحقيق انك ان اردت بحذف السلب سلب الاحمول
 عن الموضوع فكذلك سلبا جزميا وان اردت سلب المقضية
 على معنى انها ليست بحقيقة كان سلبا كليا لان سلب الایجاب الجزئي يستلزم
 لسلب الكلي فعلى هذا ليس كل محتمل ان يكون سلبا كليا بان يقصد

بحرف السلب سلب المحمول عن المذكور وهو كل واحد واحد وان يكون
سلباً جزئياً بان يقصد سلب القضية كما حققه هذا كلامه ويرد عليه انه
ان قصد ان هذه القضية ليست بتحقيقة يجعل القضية شخصية واورد
عليه انه يوجب كون القضية تمامها مرفوع ليس وكون منصوبه محذوفاً
فلا يصح مع هذا القصد نصب الجزء الثاني من هذه القضية التي ذكر
فيها كل او بعض ويمكن دفعهما بان كلمة ليس في القصدين واردة على
نسبة القضية في رفع القضية برفع مطابقة النسبة الايجابية للواقع وانما
يرفع مطابقة النسبة الايجابية في ليس بعض اذا لم يكن المحمول ثابتاً لفرد
من افراد الموضوع فيفيد هذا القصد السلب الكلي وفي القصد الثاني
يرفع نسبة المحمول عن فرد مامن افراد الموضوع بمعنى انه ليس ثابتاً لفرد ما
وذا لا يتناقض ثبوته لفرد آخر ولا يفيد هذا القصد الاسلب المحمول عن الموضوع
ولا يفيد رفع القضية المنا في لها صدقاً وكذباً فحصل الاعتبارين في ليس
بعض سلب المحمول عن الموضوع فعلى الاول على وجه يعم وعلى الثاني
على وجه لا يعم والاوّل يوجب رفع القضية فعبّر عنه بسلب القضية والثاني
يقصر على سلب المحمول عن الموضوع فعبّر عنه بسلب المحمول عن
الموضوع وهكذا في ليس كل تارة يقصد سلب مطابقة النسبة الايجابية
وانتفاء المطابقة يتحقق مع كل من انتفاء الثبوت عن كل واحد واحد وانتفاءه
بالنسبة الى بعض دون بعض وهذا القصد يوجب رفع القضية الكلية
المنا في لها صدقاً وكذباً وتارة يقصد سلب المحمول عن واحد واحد مما
انتسب اليه المحمول وهذا القصد لا يوجب رفع القضية بل السلب الكلي
المجامع لها كذباً فجعل القصد الاول سلب القضية والثاني سلب المحمول
عن الموضوع ولك ان تقول نصرة للشارح انه لم يقصد الا هذا التحقيق
الا انه لما كانت الالفة جرت على قصد سلب المطابقة عن النسبة اذا كان
الموضوع نكرة في سياق النفي بني البيان عليه (قوله بخلاف بعض ليس
ان قوله بل السلب اتما هو وارد عليه) نتيجة عليه ان الوقوع في سياق النفي
لا يطلب الاتعلق النفي بنسبة شيء اليه ونسبة ليس في صورة التأخير والتقديم
الى نسبة الحكم على بعض على نهج واحد وليكن هذا ايضا مندرجات تحت
ما قاله السيد السند هذا كلام ظاهرى ومعنى قوله بل السلب اتما هو وارد
عليه ان السلب ملحق به كما ان الوارد على الشيء ملحق به اذ الوارد على الشيء

امر عارض له والمورد عليه سابق عليه وفي صورة بعض لبس السابق
 في التحقق هو بعض وليس لاحق به بخلاف لبس بعض فان بعض لاحق
 بالسلب واورد عليه وقبل ان المعنى بل السلب انما هو اى البعض واورد عليه
 اى على السلب ولا يخفى انه لا يبنى به العبارة ولا يدعى اليه دليل ولا اشارة
 نغوذ بالله من شر النفس الامارة (قوله ما امر كان اذابين) نبه به على ما عطف
 عليه قوله وان لم يبين ازالة الخفاء عرض من كثرة الفواصل (قوله وان لم
 يصلح لان تصدق كلية وجزئية) ههنا ابحاث الاول انه ينتقض بقولنا
 الحيوان انسان فانه لا يصلح ان تصدق كلها وهذا الذى دعى بعض
 القاصرين الى ان جعل الواو الواصلة بمعنى الواو الفاصلة ولم ينبه انه لا ينفعه
 في الانتقاض بقولنا الانسان حجر وليس الحيوان انسانا ودعى بعض المحققين
 الى ان قال المراد صلاحية الصدق كلية وجزئية مع قطع النظر
 عن خصوص المادة ولولا خصوص المادة في الامثلة المذكورة لصلحت
 لهما ولك ان تريد صلاحية نظرا الى مفهوم القضية مع قطع النظر
 عن الواقع ولا يذهب عليك ان كلام التوجيهين خلاف ما يتبادر من العبارة
 مع ان المقام يمنع متابعة خلاف المتبادر الثاني ان قولنا الانسان في خسر
 لا يصلح لان يكون قضية كلية وجزئية فلا تصلح لان تصدق حال كونها
 كلية وجزئية لان المهمل لا يكون لها وصف الكلية والجزئية حتى يقارن
 صدقها بشئ من وصفها ولا يخلص عنه الابان يقال كلية لبست حالا بل
 مصدر والتأويل ان لم تصلح لان تصدق مثل صدق الكلية والجزئية بان
 يكون صدقها باعتبار جميع ما يصدق عليه مفهوم الموضوع وباعتبار
 بعض ما يصدق عليه ولا يذهب عليك ان هذا ايضا خلاف ما يتبادر الثالث
 انه يكتفى في التعريف ان يقول فان لم تصلح لان تصدق كلية وذكر الجزئية
 اشارة بل الاولى ان يقول ان لم تصلح لان تصدق جزئية لان يتضمن اشارة
 الى كون المهمل في قوة الجزئية دون الطبيعية وكأنه ضمن التعريف
 وجه التسمية بالمهمل حيث اوردت صالحة للكتابة والجزئية واهملت فيها
 سور الكل والجزئى الرابع انه يصدق تعريف المهمل على بعض الطبيعية
 مثل الانسان حيوان ناطق اذا حكم على طبيعة الانسان بالاطلاق
 مع الحيوان الناطق فانهما يصلح لان تصدق كلية فيقال كل انسان حيوان
 ناطق وجزئية فيقال بعض الانسان حيوان ناطق ويمكن دفعه بان الحكم

على الطبيعة نظرا الى مفهومه لا يحتمل الكلية والجزمية نعم يمكن
 ان يقع هناك حكم يحتملها ومنها الشبهة اشتراك الشيء بما يلزمه
 الخاضع انه يبادر من عبارة التقسيم ان الطبيعة تشارك المهمة في اعتبار
 الافراد كما انها تشاركها في اهمال الشئ وواخلو هذه الساد من
 ان يجمع للمهمة مع الجزئية في مقسمه المنهك من جمعها مع الطبيعة وكانه
 انما وقع المصنف فيه قصد التنبيه على ان فساد تقسيم الشئ انما اتى
 من قبل اهماله في قوله والافهى المهمة وكان يجب عليه ان يجعله قسما
 وعلى ان المختل في تقسيمه تعريف المهمة للسابع ان وجودها المهمة تستدعي
 تقديمها كقديم ما بين فيه كية افراد الموضوع الاله قدم الطبيعة لشدته
 اتصالها بمقسمها في القدمية واخر المهمة كراهة انفصالها عن بيان
 حكمها وعن ثمرات هذه الابحاث انه انكشف عليك جهات حسن
 تقسيم الشارح الى ان دعاه الى حصر التقسيم فيه كما يدل عليه تقديم المسند
 في قوله ولك ان تقول آه قوله لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا
 الحيوان جنس قد رده هذا البيان على من زعم ان الحكم في قولنا الحيوان
 جنس على الطبيعة المعسدة بالعموم وكيف لا والحيوان ما لم يكن عاما
 لم يكن جنسا وكذا المحكوم عليه في قولنا الانسان نوع فهذه القضية
 قسم خامس يسمى عامة والطبيعة ما يحكم فيها على نفس الطبيعة
 مثل قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان مقوم للانسان والناطق محصل
 للحيوان وقد اكد هذا الرد بقوله فيما بعد فقد بان ان الجملة باعتبار الموضوع
 منحصرة في اربعة اقسام اى لا خامس لها يستحق ان يسمى عامة قل
 السيد السند والحق ان المحكوم عليه هو مجرد الطبيعة وكان ثبوت الجنسية
 والنوعية لها باعتبار العموم فان منشأ ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر
 لا يجب ان يلاحظ في الحكم بثبوت له وان لوحظ لم تنحصر القضية في خمسة
 ولا في ستة لان القيود المعبرة حيثئذ غير محصورة في عدد هذا كلامه
 ونجده عليه اولانه لو اعتبر قيد العموم الغير الواجب اعتباره كان هناك قضية
 لبس الحكم فيها على نفس الطبيعة فلم تنحصر القضية في اربعة وثانيا انما لوحظ
 لا يلزم ان لا ينحصر القضية لجواز ان لا يبنى التقسيم على القيود بل يجعل
 كل ما حكم فيه على الطبيعة قسمين او قسما واحدا او كل ما حكم فيه على
 الافراد اقساما ثلاثة باعتبار السورين واهما لهما ونحن نقول لا يصح

ان يكون المحكوم عليه بالجنسية او التوعية الطبيعية المقيدة بالعموم
والالم يكن الجنس داخلا في الماهية لعدم دخول العموم فيها ولا النوع
عين الماهية لزيادة العموم عليها والحكم في الطبيعة لبس الاعلى
نفس المفهوم ولوقيد الطبيعة بالعموم لكان الطبيعة المحكوم عليها
المفهوم المقيد فيئذ المحكوم عليه نفس الطبيعة ايضا (قوله لان الحكم فيها
على افراد موضوعها وقد اهل بيان كيتها) فان قلت وجه التسمية
اهمال بيان الكمية فالقائدة في قوله لان الحكم فيها على افراد موضوعها
قلت اهل بيان الكمية معناه صلاحية المقام للبيان وتركه وذلك لابتين
الايبان ان الحكم على الافراد وفيه اشارة الى الرد على من قال في القسمة
الثلاثة ان الطبيعيات داخلة في المهمل لانه اهل فيها بيان الكمية (قوله
الانسان في خسر) اذا كان اللام للعهد الذهني املو كانت للاستغراق
فالقضية كلية ومن قال الاول بالتبيل قولنا انسان في خسر لانه يرجح مالا صحة له
(قوله والشيخ في الشفاء ثلث القسمة) هذا من التثليث بمعنى جعلها على
ثلاثة اركان وانه فاس فاستعمل ثلث نظرا الى استعمال اهل اللغة المثلث
بمعنى ذو ثلاثة اركان فظن انه مأخوذ من التثليث بمعنى الجعل على ثلاثة اركان
فاشتق منه ثلث بالمعنى المذكور وهذه جردة في اللغة لا يرضى بها الثقة
هذا وبقاد رمنه انه كان قبل الشيخ التقسيم رباعيا فثلثه الشيخ (قوله
وشنع عليه المتأخرون) الشنيع تكثير الشناعة وهي الغطاعة كل ذلك
في القاموس وضمير عليه ام الشيخ اول التثليث والمراد بقوله بخروج الطبيعة
خروج الطبيعة عن الثلاثة لانها لبست فيما هو المصطلح بينهم داخلة
في شيء منها ومن تكلف في ادخالها تحت الشخصية فقد خرج عن الصناعة
لا عن الشناعة كمن جعلها داخلة تحت مهمل بلا كلفة فالشنيع ماله
الاعتراض بعدم صحة الحصر في الثلاثة وعدم صحة تعريف المهمل فلا ينجح
ان انحصار القسمة في الثلاثة المذكورة فيها بين انما الفساد في تفسير المهمل
ودخول الطبيعة تحتها على ان لك ان تقول ظاهر قوله وان لم يبين فيها
كمية الافراد ان يكون فيها اعتبار الافراد ولم يبين كيتها فلم يدخل الطبيعة
تحت ما ذكره اصلا (قوله في القضايا المعبرة في العلوم) العلم في اطلاعات
الفن يتصرف الى العلوم الحكمية الخارج عنها المنطق فلا يرد ان قولنا
كل جنس موصل بعيد وامثاله وقولنا كل معرفي يجب ان يكون اجلي

عن المعروف من مسائل المنطق فقد اعتبرت الطبيعيات كالشخصيات
وبعد بردان الحكم في القضايا المعبرة على افراد الموضوع اجناسا كانت
او انواعا او اشخاصا ويمكن دفعه بان بناء هذا الكلام على ان التحقيق
ان الحكم في القضايا لبس الا على الاشخاص لانه الذي ارتضاه الشارح
كاسمجي بقي ماورد من ان مسائل العلم الالهى ان الكلى الطبيعى موجود
والفروع المندرجة فيها طبيعيات فقد اعتبرت كالشخصيات ويمكن
ان يجاب عنه بان الشارح قد حقق في بعض تصانيفه انه لا وجود للكلى
الطبيعى فهذه من المسائل المنقوصة من الالهى والعلم يزيد وينقص
يتلاخى الافكار فالشيخ لم يلتفت اليه لانه باطل ولبس من المسائل الالهية
وان ظن والمصنف لما راها من المسائل واعتقده حقا كادل عليه كلامه سابقا
جعل القسم رابعة (قوله لان الحكم في القضايا على ما صدق عليه الموضوع
وهى الافراد والبيطمية ليست منها) فيه ان الشخصية ايضا ليست منها
لان الحكم فيها لبس على ما صدق عليه الموضوع فلا تكون حينئذ داخله
في القسم فلا يصح ذكرها في القسم فالصواب ان يقال لان الحكم
في القضايا المعبرة في العلوم اما على ما صدق عليه الموضوع كما في مسائلها
ومبادئها التصديقية واما على الاشخاص كما في الشخصيات التى هى نتائج
لمسائلها وهذا اول مما ذكره السند السندى ووجه اعتبار الشخصيات
من انها معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعيات فانها ليست معتبرة
لا في ذاتها ولا في ضمن المحصورات وايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر
مقام الكلية فتنتج كبرى للشكل الاول نحو هذا زيد حيوان فهذه حيوان
بخلاف الطبيعية فانها لا تنتج في كبرى الشكل الاول فيقال زيد انسان
والانسان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع على ان الوجود الثانى في غاية
الضعف وهو ظاهر لا لما قبل ان هذا مثال مصنوع لا يوجب اعتبار
الشخصية في العلوم مالم يثبت انها استعملت في العلوم كذلك لانه لبس
الامن سوء التدبير وكيف لا ولبس هذا وجهها لاعتبار الشخصية في العلوم
بل لاعتبارها في القسم المناسبة لها بالمحصورة حيث تقوم مقام الكلية
بحسب الظاهر وبهذا ظهر فساد ما قيل ان المحقق قد تكلف مع وجود
ما يقنى عنه لان الشخصية تقع صغرى للشكل الاول في الحقيقة والظاهر
ففيها ان يجعل وجهها لاعتبارها لانها بوقوعها صغرى لا يشبه المحصورة

وجه الاول لو سلم ان الشخصية
تكون قسما من اقسامها
لكن المحصورات من غير وجه

كيف والصغرى لامساحة فيها تقع اى قضية كانت وما قبل ان الشخصية
بحسب الظاهر لا تصلح كبرى للشكل الاول لانه بنا وبيل كل مسمى بكذا
ولا يصدق حكم كلى على مسمى بكذا لجواز ان يسمى بكذا ما ينصف
بنقيض المحمول ليس بشئ لان هذم مقدمة استقرائية انما يحكم على
موضوعها بحكم كلى اذا شهد به الاستقراء على ان صحة وقوع القضية
كبرى للشكل الاول لا توقف على صدقها قوله والطبيعة ليست منها اى
من القضايا التى يحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع وفى بعض النسخ
والطبيعة ليست منها اى من الافراد وتصححه يحتاج الى تمحل تجده بادتى
تا مل (قوله فخر وجهها عن التقسيم) اى عن اركان التقسيم
وهى الاقسام او عن شمول التقسيم وتعلقه بها وقوله لان عدم الانحصار
بان يتناول المقسم شيئا ولا يتناوله الاقسام لابد ان يراد به ان عدم الانحصار
لا يكون الا بان يتناول المقسم الى آخره ليم الدليل المذكور على ان الخروج لا يخل
بالانحصار وفيه نظر لان الاخلال بالانحصار يكون بان يتناول الاقسام
شيئا ولا يتناوله المقسم فان معنى حصر الشئ فى الشئ تناوله الشئ وعدم
تناوله غيره فكما يخل بالانحصار تناوله غيره يخل به عدم تناوله اياه ويمكن
ان يدفع بان المراد ان عدم الانحصار بخروج شئ من الاقسام بان يتناول
الى آخره (قوله المهملة فى قوة الجزئية) عقب التقسيم بهذا الحكم ايماء
الى وجه اعتبار المهملة مع ان المعبر فى العلوم المحصورات الاربع وتيمرها
بينها وبين الطبيعة ليعتبر فساد ما قبل ان الطبيعة مندرجة تحت المهملة
فيكون محققا فى العدول عن القسمة الثلاثية الى الرباعية ول يظهر جعل
الضروب الممكنة فى كل شكل سنة عشر وحصر النتج منها فيما حصر فيه
ولا ينقص شئ منها باعتبار المهملة وفيه انه لا يظهر بعد الانتفاض بالشخصية
فالاولى ان لا يخص هذا البيان بالمهملة ويبين ان الشخصية ايضا فى قوة
المهملة بمعنى انها متلازمان اذ كل مهملة تستلزم صدق الحكم على شخص
معين والحكم على شخص معين يستلزم صدق مهملة وثلا يجه ان بحث
تحقيق المحصورات لا يخصها بل يشمل المهملة ايضا فلا وجه تخصيصه
بالمحصورات (قوله بمعنى انها متلازمان فانه متى صدقت المهملة الى آخره)
فيه تسامح يجعل الدعوى جزأ من الدليل لانه لا معنى للتلازم الا انه متى
صدق المهملة الى آخره وقد مر مثله فى كلام المتن ونبه الشارح عليه

واما تفسير قوله في قوة الجزئية بالتلازم موافقا لما ذكره المصنف في جامع الحقايق
فكانه اصطلاح الفن في لفظ القوة اذ لا يوجد من معاني القوة المنفصلة
في محلها ما يفيد وما يمكن من معانيها ههنا الامكان المقارن بالعدم وهو
لا يفيد الاملزومية المهمة ولا يفيد التلازم ولو حل عليه دعوى المصنف
في عبارة المتن لزم ان يكون قوله وبالعكس في الدليل لغوا الا ان يجعل عطفا
على الدعوى فيكون دعوى ترك دليله لظهوره بما ذكره ونقض هذا الحكم
بقولنا الشمس مضيئة خارجيا وقولنا الواجب قديم حقيقيا لعدم صحة ادخال
البعض لان افراد الممكنة للواجب والافراد الخارجية للشمس لا تتعدد
ولا بد منه في دخول البعض ويمكن دفعه بان الامكان في القضية الجزئية
قيد البعض لا قيد العنوان فيكون لاضافة البعض التعدد الفرضي (قوله
البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع) بعض هذا التحقيق يشمل
الشخصية ايضا اذ زيد كذا ايضا يعتبر تارة بحسب الحقيقة ومعناه زيد
لو وجد لكان كذا وتارة بحسب الخارج ومعناه زيد كذا في الخارج ولا يذهب
عليك ان هذا البحث عند التحقيق ليس الانقسام للمحصورة الى الحقيقة
والخارجية فلا وجه لجعله بحثا مقابلا للاول الا ان يقال ميز عن سائر التقسيمات
باعتبار تضمنه تحقيق معنى القضية المحصورة (قوله فاعلم ان عادة القوم
قد جرت الى آخره) العادة هو الفعل الدائم او الاكثري ويقابلها النادر
وقوله وعن المحمول (يب) قد اشتهر فيما بين المحصلين التلفظ به بسبب
والحق ان تلفظ هكذا كل جيم ياء لانه لا اسم لحروف الهجاء بسبب ابل هو
اما ثلاثي اوثلاثي في التعداد ولا في لا غير في جملة الاعراب فهو خطأ وان صار
مجمعا عليه والمقصود منه دفع كذب كل (ج ب) و (ب ج) (ج ب) نظه ثوبانين
(ج ب) و (ب ج) لا يقتصر على جريان العادة بين غير بيان وجه الاختيار (ج ب) و (ب ج)
من بين حروف الهجاء نبيه على انه امر اتفاقي لا موجب او التعبير عن الموضوع
(ج ب) ليس بمعناه التعبير عن مفهوم الموضوع (ج ب) بل عن فرد ما منهم وكذا
التعبير عن المحمول (ب ب) فيسري الحكم على هذين الصورتين في جميع
القضايا من غير اختصاص بمادة بناء على ان الناظر فيها اذا وجدها
مجمعة لكل قضية ولم يجد قضية لولي الحكم من اخري علم انها اختصاص لم
بواحدة منهما وكانهم توسلوا في هذا بحر وقد اوردنا اسم هذا الموضوع
لان توسل بها في ايراد جميع المعاني فلا شبهة انه يؤدى الى موضوع منها جميع

القضايا (قوله حتى انهم اذا قالوا كل (جب) فكانهم قالوا كل موضوع
محمول) هذه قضية معينة مخصوصة كاذبة سيما اذا امتنع حل الجزئي
الحقيقي فينبغي ان يحمل كلامه على انه كانهم قالوا كل انسان حيوان وكل
فرس صهيال الى اخر الاحكام الا انه لما جمع جميع الاحكام في هذه
العبارة اختلفت العبارة بل قد عرفت في شرح قول المصنف ولبس الكل
من كل منهما بديهما مالون ذكرته تنجي للعبارة ايضا عن الاختلال (قوله
وانما فعلوا ذلك لفائدتين احديهما الاختصار) فيه ان كل (جب) اخصر
الان يريد الاختصار في الكتابة وبعد فيه نظر فانظر ولا يخفى ان فائدة
دفع توهم الاختصاص يمكن تحصيلها بان يقال اذا قلنا كل انسان حيوان
او غير ذلك من الموجبات الكلية فالداعي الى الطريقة المذكورة مجموع
الفائدتين لاكل منهما ولا يمكن تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول على
ما ظنه السيد السند لانها قضية معينة مخصوصة على ما عرفت فتوهم
الاختصاص ولا بان يقال كل انسان حيوان مثلا لان التمثيل لبس نصا فيما
هو المقصود من التعميم وفيه ما فيه فاعرفه فان الاشارة تكفيه وانما اختاروا
في تحقيق المحصورات هذا الاسلوب ولم يجعلوا موضوع هذا التحقيق
مفهوم القضية الكلية الموجبة الكلية كما هو العادة في مسائل العلوم
والصناعات قصدا الى بيان مبدع وشان مخترع واحتراز عن توهم الحكم
على نفس المفهوم كاقصده في مبدأ البحث الى هنا في مقام التعريف والتقسيمات
(قوله تصوروا مفهوم القضية وجردوها عن المواد) تصور مفهوم
القضية بعد التجريد عن المواد فالترتيب المذكور لا يتجاوز الذكر
او المراد تصور مفهوم خصوصيات كثيرة من القضايا ونجريدتها عن المواد
ليحصل قدر مشترك بين الموجبات الكلية مثلا كما هو شأن انتزاع المشتركات
من الخصوصيات ولما لم يتأت لهم التجريد عن خصوصيات الهيات ايضا
لم يجردوها عنه حتى يستغنوا عن الاحالة على مقايسة غير الموجبة الكلية
عليها (قوله ويبحثوا عنها بحثا متساويا لجميع طبائع الاشياء) لم يرد انه وقع
بحث واحد متساو لجميع طبائع الاشياء حتى تكذب مجمل لاراد انهم بحثوا
عن احوال كل نوع من اكلات نباتية متساوية لجميع طبائع الاشياء التي نخم
اوانهم بحثوا عن احوال الكليات المتساوية لجميع طبائع الاشياء وانما
السيد السند الى الثاني في خواشي هذا المقام (قوله ولهذا صار هنا بحث

هذا الفن) بمعنى لصيرورة قسم التصديقات قوانين وصيرورة قسم التصورات
 قوانين صار مباحث الفن قوانين كلية لانحصار الفن فيهما اول هذا العمل
 الذي ذكر في تحقيق المحصورات وقسم التصورات صار مباحث الفن
 قوانين لانه المرعى في كل مبحث سواء هذا ايضا وبكل من التوجيهين اندفع
 ما يكاد يختلج في قلبك ان كلمة مباحث التصورات ومباحث القضايا لا توجب
 كون قوانين الفن كلية لبقاء مباحث القياس والثاني اقرب في نظر الما فظ
 لمساق الكلام ووصف القوانين بما وصف لمجرد التوضيح (قوله اذا قلنا
 كل ج ب) لم يقل كلما قلنا كل (ج ب) لاحتمال ان يضاف لفظ كل معنى الكل
 فيكون معناه كلبي هو (ج) اذ كل يكون بمعنى الكل كما قال في شرحه المطالع
 لفظ كل يطلق بالاشتراك على الكل ومجموع الافراد وكل واحد فثبت
 يكون القضية طبيعية وهذا هو المحذور لارادة المفهوم من (ج) في كل (ج)
 حتى احتاج الى نفي ارادته ويؤيده قول المصنف في جامع الحقايق
 لا نفي الحكم الكلبي فلا يتجه ان لفظ كل يدل على ان المراد (ج) ليس
 مفهوما لانه قد سبق فيما سبق ان لفظ كل سور بين كلمة الافراد على ان تقول
 ما سبق لا يعني عن تحقيق ان ليس المراد (ج) مفهوما فانه معنى على هذا
 النفي فالم يتبين هذا المبتين ذلك ولهذا جعل هذا البحث في تحقيق المحصورات
 وقوله فهناك امر ان مع انه قد حقق ان كل قضية بلائمة من امور اربعة
 واحد منها الموضوع فاذا كان له مفهوم وما صدق عليه فهناك لومورخية
 مني على ارادة ان في (ج) امرين وبعد صحت محوكة الى ادراج اتصاف
 الافراد بالمفهوم فيما صدق عليه من افراد ولم يكشف بقوله مفهوم (ج)
 وعقبه بقوله وحقيقته تنبيهها على ان اطلاق القوم الحقيقة في هذا المقام
 بمعنى المفهوم لكن الاعرف في هذا المقصد احدهما حقيقة (ج) ومفهومة
 وينبغي ان يعلم ان تفسير الحقيقة بالمفهوم خارج عن حقيقة اللفظ اذ الحقيقة
 هو ما وضع له اللفظ والمفهوم اعم (قوله فليس معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب)
 نفي احتمال ارادة مجرد المفهوم والحكم بالتحاد هما ذهنا وخارجا يشهد بذلك
 قوله والا لكان (ج) و (ب) لفظين مترادفين اذ لا يشبه على احد
 ان الترادف لا يستلزم الحكم بالاتحاد مطلقا وبقي احتمالان اخران هما احوج
 الى النفي احد هما ما توهمه كثيرون ان يسمى (ج) داخلا تحت الحكم
 وكان منشأه ان كلاما من السمي والافراد يطلق عليه الموضوع لكن على

المفهوم لانه الموضوع المذكور وعلى الفرد لانه الموضوع الحقيقي فاشبه الاول
 بالثاني فنظمه الوهم في سلك الشاق والثاني الحكم على مفهوم (ج) بمفهوم
 (ب) بمعنى اتحادهما خارجا وباطل السيد السيد الثاني بانه قضية طبيعية
 غير معتبرة في العلوم ونحن نبطله بانها على تقدير اعتبارها في العلوم خارج
 عن البحث الموضوع لتحقيق المحصورات ولا يشبه عليك ان المبطل
 مبطل لما ذكره المشرح ايضا (قوله والا ليكون ج وب لفظين مترادفين)
 فيه اولان الملازمة بمنوعة لا بقولنا الانسان حيوان ناطق مع ان الترادف لا يكون
 الا بين مفردين اذ ليس الحكم فيه باتحاد مفهوم بمفهوم ذهنا وخارجا بل خارجا
 فقط فان المفهومين متغايران ذهنا بل لانه يصح ان يحكم بمفهوم على مفهوم
 كذلك ولا يكون لفظا هما مترادفين بل مجازين واحدهما مجازا والثانيان بطلان
 اللازم ممنوع لجواز ان يكون طرفا القضية مترادفين اريد بهما مفهومان مجازيان
 ولا يخرج اللفظ بذلك عن الترادف ولا يفرع قوله فلا يكون حل في المعنى
 على الترادف حتى يبطل الترادف ببطلانه فالاولى ان يحذف حديث الترادف
 ويكتفى بما اردفه به فيقال والا لم يكن حل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ
 ولا ينجح عليه نحو الانسان حيوان ناطق لانه ليس الحكم فيه بالاتحاد ذهنا
 وخارجا كما عرفت نعم ينجح عليه انه لا يتم التساوية فلا يفي بما ذكره بتحقيق
 المحصورات ويحتاج في دفعه الى التمسك بما اشهر ان السلب فرع الایجاب
 فلا نقا وتبينه وبين الایجاب لا باعتبار الرفع فيه (قوله بل معناه ان كل
 ما صدق عليه (ج) من الافراد فهو (ب) فيه ان لفظ كل لاحاطة افراد
 ما اضيف اليه فلو كان معنى كل (ج) كل ما صدق عليه (ج) لكان
 مفهوم (ج) ومفهوم ما صدق عليه (ج) امرا واحدا بلا تفاوت بينهما
 ومن البين انه ليس كذلك وتوجهه انه تفسير بحسب المال لا بيان الحقيقة
 المال وبوجه عليه ان المراد بما صدق عليه ان كان ما يعم الخصاص يلزم
 ان يدخل الخصاص في الحكم في قولنا كل انسان حيوان وان كان ما سوى
 الخصاص كما هو المتبادر عن الافراد بتفصيل بمثال قولنا كل وجود كذا
 مع انه ليس لمفهوم الوجود لافراد سوى الخصاص ويندفع بانه التكلام
 في تحقيق المحصورات الدائرة بين الحقيقية والظارية والقضية التي ليس
 لموضوعها الا الخصاص من القضايا الذهنية (قوله فان قلت كما ان (ب)
 اعتباري) منع لا يستلزم ان اراد قلنا مفهوم (ج) بمعناه لمفهوم (ب)
 تعين ازاية ان ما صدق عليه مفهوم (ج) فهو (ب) لا احتمال ان يكون

المحمول ما صدق عليه (ب) لا مفهومه كما ان الموضوع كذلك ولا يخفى
 ان هذا المنع لا يندفع بابطال ذلك الاحتمال فالجواب بتغيير الدليل ان المراد
 ما صدق عليه (ج ب) بحمله ما يتركب من ابطال ارادة مفهوم (ج)
 بعينه مفهوم (ب) وابطال ارادة ما صدق عليه (ج) ما صدق عليه (ب)
 (قوله فنقول ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول)
 لم يقل ما صدق عليه المحمول هو بعينه ما صدق عليه الموضوع لعدم
 صدقه فيما هو بصدده من الموجبة الكلية لان الموضوع فيه قد يكون اعم
 لا نقول لا يجرى هذا البيان في الموجبة الجزئية ولا السالبة الكلية ولا الجزئية
 لانه في شئ منها ليس ما صدق عليه الموضوع بعينه ما صدق عليه المحمول
 لان الموجبة الجزئية قد يكون موضوعها اعم والبواقي ظاهرة فكيف يقاس
 تحقيق البواقي على تحقيقه لا نقول يعرف بالقياس الى ما ذكره ما يحقق به
 حال البواقي فيقال المراد من جملة ما صدق عليه الموضوع في الموجبة
 الجزئية بعينه ما صدق عليه المحمول وما صدق عليه الموضوع مفارق
 عما صدق عليه المحمول في السالبة الكلية والمراد مما صدق عليه الموضوع
 مفارق عما صدق عليه المحمول في السالبة الجزئية فلا يتفك نسب هذه القضايا
 ايضا عن الضرورة على هذا التقدير (قوله فيخصر القضايا في الضرورية)
 اي القضايا الصادقة في مادة الضرورية برشدك الى صدق التفسير (قوله
 لم يصدق بمكنة خاصة اصلا) ولا يشبه عليك ان ما ذكره يدل على انه
 لا يصح ان يراد في جميع القضايا ما صدق عليه (ج) ما صدق عليه (ب)
 ولا يدل على انه لا يصح ان يراد في البعض كذلك ولا بد من اثبات ما هو بصدده
 من ان معنى القضية مطلقا كل ما صدق عليه (ج ب) لا غير فان قلت اذا اريد
 ان مفهوم (ج) بعينه مفهوم (ب) يلزم ايضا احصاء القضايا في الضرورية
 كما انه يلزم اذا اريد ان ما صدق عليه (ج) ما صدق عليه (ب) ان لا يكون
 حمل في المعنى اذا لا بد في الحمل من المغايرة ولا مغايرة بين الشئ ونفسه
 وما صدق عليه (ج) نفس ما صدق عليه (ب) كما صرح به قوله ضرورة
 ثبوت الشئ لنفسه فهل تخصيص كل من الاحتمالين بواحد من اللازمين
 الانحصار من غير تخصيص قلت لا حمل في المعنى اذا اريد المفهوم ان
 على وجه ذكره الشارح فلم ينقد قضية حتى تكون ضرورية واذا اريد
 بهما الافراد يكونان متغايرين في نظر العقل باعتماد ملاحظة

افراد الموضوع متصفة بمفهومه وملا حظة افراد المحمول متصفة بمفهومه والمغايرة الاعتبارية كافية في صحة الجمل فان قلت اذا اريد بهما المفهوم ما ن يحصل مثل هذا التغاير لان المفهوم من حيث انه مستفاد من لفظ غيره من حيث انه مستفاد من لفظ آخر قلت هذا التغاير حين الاستفادة من اللفظ لا يكون في نظر العقل قطعاً بخلاف اتصاف الفرد بالعنوان فلا يكون ملتقناً هذا تحقق ما ذكره السيد السند في حواشي هذا المقام من ان المغايرة بحسب اللفظ غير ملتفت فلذلك قال هناك لعدم الجمل بحسب المعنى ولم يفهمه كثيرون فنعوا عدم الالتفات اليه حتى انتهى التوبة الى قاصر سي الادب وقال من قال لا يلتفت الى هذه التغاير فهو غير ملتفت هذا فتجب (قوله فقد ظهر ان معنى القضية كل ما صدق عليه (ج) من الافراد فهو (ب) لا ما صدق عليه (ب)) الاولى لا كل ما صدق عليه (ج) ما صدق عليه (ب) لينصرف بظاهره الى ما حكم به على معنى القضية ولا ينقطع الى (ب) فيفسد المعنى هذا ومنع الاستلزام بعد باق لبقاء احتمالات اخرى يجب للحق لا بد من رفعها احدها ما سبق منا بيانه ودفعه من ان ارادة مفهوم (ج) ثبت له (ب) وثانيهما مفهوم (ج) ما صدق عليه (ب) وكأنه اكنى بظهور انه في حكم ان يراد (ب) (ج) و (ب) ما صدق عليه في كون الحكم ضروريا لان مفهوم (ج) اذا كان عين ما صدق عليه (ب) كان ما صدق عليه (ب) ضروري الثبوت له وثالثها ان مفهوم (ج) متحد في الخارج مع ما صدق عليه (ب) وابطل بانه ليس حكما متعارفا اذا لمقصود في المتعارف اجراء الاحكام على الذوات المتأصلة في الوجود باحوالها والذوات المتأصلة هي الافراد والاحوال هي المفهومات ولك ان تبطله بانه لو كان كذلك لا تحصر القضايا في الطبيعية وبانه لو كان كذلك لم يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الناس انسان لان الناس والحيوان لباسا يصدق عليه الانسان لان الاعم والمساوي لباسا من افراد الاخص والمساوي ولما اتبع الشكل الاول الذي هو ابين الاشكال لانه لا يتكرر الاوسط في الانسان حيوان وكل حيوان ماش لان المراتب المحمول في الصغرى الفرد والموضوع في الكبرى المفهوم وبما يجب ان يتفطن له انه لم يقل فقد ظهر ان معنى القضية كل ما صدق عليه (ج) من الافراد يصدق عليه (ب) حتى يتم وضوح معنى القضية ثلثا لا يكون

اما قد لا يظهر ان
هذا بغيره المقام منقول

ذكر قوله لا يقال مستغنى عنه لان الجواب عنه بتحقيق ان ليس معنى القضية
ان الموضوع نفس المحمول بل ان المحمول صادق عليه (قوله لا يقال)
ظاهره انه اراد على ما سبق ومتعلق به وتقريره ان ما ذكرته من لبطلان
الاحتمالين لا يستلزم كون معنى القضية كل ما يصدق عليه (ج) من الافراد
(ب) انما يستلزم لو لم يكن هذا الاحتمال ايضا باطلا لكنه با حل
لبطلان الحمل المستلزم لبطلان مفهوم القضية الموجبة الجملة ايا ما كان
والجواب عنه دفع بطلان الحمل لانه اذا صح الحمل ظهر اعتباره هذا الاحتمال
بعد بطلان سائر الاحتمالات واورد عليه ان اراد هذا السؤال بعد تحقيق
معنى القضية ضايع لا ندفاعه بالتحقيق ولعله لذلك قال السيد السند
ان هذه شبهة تنسك بها في ابطال الحمل يعني ليس هذا اراد على ما سبق بل
ذكر شبهة تذكر على الحمل اوردت هنا لان تحقيق معنى الجملة اثباتهم
بدفعها ونبه على ضعف توجهها بعد تحقيق معنى القضية بقوله لا يقال
نعم لو قيل اما ان يكون ماصدق (ج) عين مفهوم (ب) او غيره الى اخره
يكون له موقع حسن وارتباط تام بسابقة ذلك ان قول ان مراده ان مفهوم (ج)
مع كونه عنوانا لما صدق عليه اما عين مفهوم (ب) فلا يفيد حمل مفهوم (ب)
على ما صدق عليه (ج) كما لا يفيد كل انسان انسان وان كان غيره فيمتنع حمل
(ب) على مفهوم (ج) فيمتنع حمله على ما هو عنوان له لان العنوان متحد
معه ومحمول عليه واما حمل مفهوم (ج) على ما صدق عليه (ب) بان يراد بالمفهوم
ما يفهم من اللفظ سواء كان المسمى او الافراد فبعيد عن العبارة ولو على التقريرين
لا يكون هذه الشبهة بعينها ما تنسك بها في ابطال الحمل بل تكون
شبهة بها فلا تكن ممن يشبه عليه المنشأ بهات (قوله فاما ان يكون مفهوم
(ج) عين مفهوم (ب) يمكن تقرير الشبهة بوجهين احدهما جعل الحمل
مستلزما لآخر من عدم فائدة الحمل فيما يتحد طرفاه وامتناعه فيما اغايرا وثانيهما
جعله مستلزما لاحد الامرين (ما عدم الفائدة او امتناعه اترقب منك ان تفرق
بينهما قبل ان يكل نظرك (قوله فان كان عين مفهومه يلزم ما ذكرتم الى اخره)
فيه انه عينه بالذات غيره بالاعتبار كما في المعرف والمعرف ولك ان تختار
الشق الثاني مسندا اليه (قوله فيكون ايضا لا الشيء بنفسه) فان قلت
اذ انك لا وجود الشيء مستلزما لعدمه يصح ابطاله بنفسه فلا استحالة لا بطلان
الشيء بنفسه قلت ابطال الشيء بضرر نفسه ممكن واما ابطاله بثبوت

نفسه مستحيل وما نحن فيه من قبيل الثاني اذ تقريره ان قولكم الجمل محال
 يستلزم على الجمل فيكون مستحالا على تقيضه فيكون مبطلا لنفسه وما كان
 مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو كان حقا لكان حقا وباطلا معا وهو محال وانقول
 وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا لان الابطال لا ينفك عن البطال ولا ينفك
 ان الاقصر ان يقال الجمل محال يستلزم تحقق الجمل فيستلزم امكانه فان قلت
 لم يقل بان الجمل محال اصلا لافي الدعوى حتى يكون هذا الجواب معارضة
 بان دعواكم تستلزم على الجمل فيكون باطلا فيكون تقيض المدعى ثابتا لان المدعى
 ان الجمل اما ان يكون محالا او لا يكون مفيدا ولا في الدليل حتى يكون نقضا
 اجماليا بان دليلكم يستلزم ابطال الشيء بنفسه لان قولنا امتنع ان يقال
 احدهما هو الاخر تالي الشرطية ولا حل فيه قلت كان الشارح جعل الدعوى
 ان الجمل المفيد محال فذكر في اثباته انه اما ان لا يكون الجمل مفيدا او يكون
 مستحيلا (قوله واسائل ان يعود الى آخره) هذا الجواب انما ينم لو كان الشبهة
 مخصوصة بالموجبات املاو كان حال السوال متروكة بالمقايضة لظهور
 ما يبطال به السوال ايضا من تعقل شبهة الموجبات فلا يتم تقريره ان يقال
 في قولنا لبس (ج ب) اما ان يكون مفهوم (ج) غير مفهوم (ب) فلا يفيد السلب
 ولما ان يكون عينه فيمتنع واورد عليه ان للمجبب ان يعود ويقول ان الدليل
 مستلزم على الجمل فيستلزم ابطال الشيء بنفسه ويمكن ان يدفع بان اجزاء
 الدليل شرطيات سوى قوله لاستحالة ان يكون الشيء نفس مالبس هو وكما يمكن
 ارجاعه الى جملة هي قولنا كون الشيء نفس مالبس هو محال يمكن ارجاعه
 الى شرطية هي قولنا ان كان الشيء نفس مالبس هو اتصف بالمستحيل
 على ان الجملة المذكورة يمكن ان يجعل سالبة هذا والسائل ايضا ان يقول
 في عوده لاندعى الجمل بل المتأفة بين الافادة والامكان وجودا وعندما يعنى
 ان الدعوى منفصلة حقيقية لا موجبة جملة ويرد على قوله اما ان الجمل
 لبس بمفيد اولبس يمكن ان الامكان المسلوب لبس الامكان الخاص
 لان عليه لا يبطال الجمل بل الامكان العام وهو هنا سلب ضرورة العدم
 فيكون سلبه سلب ضرورة العدم فيكون اثباتا للضرورة العدم
 لان سلب السلب ايجاب فكان الاولى ان يقول او انه لبس بمحقق بالضرورة
 (قوله انما يكون جملة عليه محالا او كان المراد به ان (ج) نفس (ب)
 ولبس كذلك لما تبين الى آخره) حصر استحالة الجمل على ان يكون المراد

ان (ج) نفس (ب) وهو المدار في دفع استحالة الحمل واما قوله لما بين
 فلا يدفع الشبهة عن الشخصية والطبيعة اذا الحكم في الطبيعة لبس
 على ما صدق عليه (ج) يصدق (ب) بل على طبيعة (ج) يصدق (ب)
 وفي الشخصية لبس على ما صدق عليه (ج) بل على نفس (ج) الذي
 هو الشخص يصدق (ب) (قوله ويجوز صدق الامور المتغيرة بحسب
 المفهوم على ذات واحدة) ويجوز صدق الامور المتغيرة للشيء ايضا
 عليه واعترض عليه صاحب القسطاس بانك قد جلت مفهوم (ب)
 بهو هو على ما صدق عليه (ج) فتقول ما صدق عليه مفهوم (ج)
 لما ان يكون عين مفهوم (ب) فلاجل بحسب المعنى او غيره فلزم الحكم
 بان احد المتغيرين هو الآخر وهو باطل بل نقول صدق مفهوم (ج)
 على ما فرضت صدقه عليه ايضا باطل لانهما ان اتحدا فلا صدق بحسب
 المعنى وان تغايرا لم يصح جعل احدهما عين الاخر لا تقيدا ولا اخبارا فحيث
 تضاعفت الشبهة بذلك الجواب الحق وجوابه ان الشبهة نشأت من توهم
 ان معنى الجملة هو الحكم بالاتحاد مطلقا فلما بين ان مدلولها الحكم بالصدق
 وقد علم معنى الصدق من كثرة استعماله في بحث الكلمات وغلبة تداوله
 في بحث التصورات اندفع الشبهة وان اردت تفصيل مفهومه فقد قيل
 الحمل والصدق اتحاد المتغيرين ذهنا في الخارج محققا او مو هو ما كما حقق
 في موضعه فلا بد من التغاير ذهنا والاتحاد خارجا ولا يخفى عليك ان هذا
 المتعلق للحمل يوجب عدم التمييز بين الموضوع والمحمول وعدم صحة
 اشتقاق المحمول عنه وعدم تمييز الصادق عما صدق عليه فالاولى تفسيره
 بالحكم على احد المتغيرين ذهنا باتحاد المتغير الاخر له خارجا محققا او مو هو ما
 وهما نتيجة بحث وهو ان الحمل هل هو اتحاد المتغيرين في الوجود مطلقا
 محققا او مو هو ما او كذلك في الذاتيات والحمل المطلق الاتحاد ذاتا بمعنى
 ان ما صدق عليه ذات واحدة او الاتحاد في الذاتيات والاتصاف في العرضيات
 لكن يضيّق عنه المقام وما ذكره السيد السند ان الجزئي الحقيقي يمنع جملة
 على شيء لا يصح على هذا التفسير للحمل وانما يتم لو فسر الحمل
 باتحاد غير المتأصل في الوجود بما هو متأصل فيه (قوله فما صدق
 عليه (ج) يسمى ذات الموضوع) اما بمعنى ذات هو الموضوع الحقيقي
 واما بمعنى ذات يصدق عليه الموضوع المذكور (قوله ومفهوم (ج))

وصف الموضوع) اما بمعنى وصف الموضوع الحقيقي واما بمعنى وصف
هو الموضوع المذكورى فهنا الوصف ما يقابل الفرد لا ما يقابل الحقيقة كما
هو المتبادر ولذا احتاج الى تقسيمه الى ما هو عين الذات والى جزئه والى
خارج عنه دفعا للبتبادر وقوله هو المحكوم عليه حقيقة اشارة الى ان الوصف
ايضا محكوم عليه لكن ذكرنا الحقيقة ولم يكتف بقوله لانه يعرف به الذات
ووصف الذات بكونه محكوما عليه حقيقة ليطهر كمال مناسبة بالعنوان في
انه ليس مقصودا لذاته بل معتبرا بغير المقصود بذاته وقوله والعنوان قد يكون
عين الذات يريد به عين حقيقة الذات كما اوضحه بالمثل وحل الذات على
الحقيقة لانه احد معانيه بعيد عن السوق والعنوان ينحصر في الثلاثة اما لان
الشيء بالقياس الى غيره لا يخرج عن الثلاثة واما لما قيل من ان الكل بالقياس
الى ماهية ما تحته من الجزئيات لا يخرج عن الثلاثة وفيه نظر لجواز ان يكون
العنوان ما يكون عين ماهية بعض الافراد وخارج ماهية بعضها وداخل
ماهية بعضها وكانه لم يصرح بالحصر لذلك الاحتمال وفي الاقسام الثلاثة
القصد على نحو واحد وهو قصد ما يصدق عليه الموضوع ولا يتفاوت
بان يقصد في كل انسان كل ما تمام حقيقة الانسان وفي كل ناطق كل ما جزء حقيقة
الناطق وفي كل ماش كل ما خارج عن حقيقة الماشي وقوله وقد يكون خارجا
عنه الاولى وقد يكون عارضا لها فافهم قال العلامة الثاني المحقق التفات الى
ولا يعني (يج) ما حقيقته (ج) او ما هو موصوف (يج) بل ما صدق عليه
(ج) سواء كان تمام حقيقته او داخلا فيه او خارجا عنه والالم ينطبق
القضية على جميع المواد ولم يظهر الانتاج في اكثر القضايا هذا وفيه نظر
ما اولافلانه لو اراد (يج) الذي نفي عنه ان يعنى به احد الامرين الانسان
او الحيوان مما يجعل موضوعا لا الجيم المعبره لم يلزم عدم انطباق كل (ج ب)
على جميع المواد وان اراد به الجيم المعبره لم يلزم عدم ظهور الانتاج
في اكثر القضايا واما ثانيا فلانه لا يخلو ان ما حقيقته (ج) اكثر او ما هو
موصوف (يج) اكثر وعلى التقديرين لم يظهر عدم ظهور الانتاج
في اكثر القضايا بل على اخذ التقديرين لا يظهر انتاج الاكثر وعلى التقدير
الاخر لا يظهر عدم انتاج الاقل فتم المسلك ما سلكه الشارح في هذا المقام
من ابتداء البيان على ملاحظة الواقع لا على الاستدلال مع ان في المقام
استدلالا لا يتلانا منها مزيفة اوضحها الشارح في شرح المطالع (قوله)

نقولنا كل حيوان حساس فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمرو وغيرهما
 من افراده (لا مطلق الغير بل الغير على وجه سنيته والا لما صح قوله
 وحقيقة الحيوانية انما هي جزء لها لان من الغير الحصاص التي حقيقة
 الحيوانية تمام حقيقتها وهكذا الحال فيما ذكره في كل ماش حيوان
 (قوله فحصل مفهوم القضية) مقصوده ايضاح امكان تقييد الموضوع
 بالامكان او الفعل الذي هو جهات النسبة فجعل الموضوع مشتملا على
 النسبة بحسب المال ليتضح تقييده بالامكان او الفعل الا انه لا يخفى على احد
 ان الاولى تقديم تفصيل المراد بذات الموضوع على بيان المحصل لانه من
 ثمة تحقيق ما صدق عليه العنوان وانما قال محصل مفهوم القضية
 يرجع مع ان عقد الجمل داخلا في حاق مفهوم القضية نظرا الى
 عقد الوضع لانه لا عقد في الموضوع بل هو مشتمل على تركيب الفرد مع
 الوصف تركيبا اضافيا الا انه اذا حقق الاضافة في كل رجل مثلا آل الى
 اتصاف الفرد بالوصف ورجع عقد الاضافة الى عقد الاتصاف وانما قال
 محصل مفهوم القضية لتجريد القضايا عن الخصوصيات والافهموم
 القضية الكلية لا يرجع الى اتصاف ذات الموضوع بوصفه بل الى اتصاف
 كل ذات الموضوع والجزئية الى اتصاف بعض ذات الموضوع بل الى
 اتصاف الذات بالكلية والبعضية ايضا والقضية الخارجية يرجع الى
 اتصاف الذات الموجودة في الخارج بوصفه والحقيقية الى اتصاف الذات
 الموجودة محققا او مقدرا بوصفه الى غير ذلك ومعنى رجوعه الى العقدين
 انه لا يتحقق بدونهما كما يقال من جمع الغني الى المال فالمراد انه لا بد
 من تحققهما حتى يتحقق محصل مفهومها وحينئذ لا بد من تقييد القضية
 بالموجبة اذ لا يتوقف تحقق السلب على تحقق عقد الوضع او المراد انه لا بد
 من نفس العقدين حتى يتحقق مفهوم القضية فيشترك فيه الموجبة والسالبة
 ولا بد من قيد المحصورة على اى تقدير كان والمقام يدل عليه والا فلا عقد وضع
 في الشخصية والطبيعية وتفسير عقد الوضع بالاتصاف اما بتقدير اعتبار
 الاتصاف لان العقد وهو التركيب لبس نفس الاتصاف واما بتأويل العقد
 بالمعقود عليه وقوله فهنا ثلثة اشياء اى في مقام تحقق القضية لافى القضية
 اذ عقد الوضع لبس جزأ من القضية والازاد اجزاؤها وينجبه عليه ان ههنا
 خمسة اشياء هي ومفهوم الموضوع ومفهوم المحمول الان يقال ادرجهما

في الاتصاف بوصف الموضوع والاتصاف بوصف المحمول وفيه
 ان ذات الموضوع ايضا يندرج الا ان يقال خصه بالذكر مع اندراجها
 لانه تعلق به تفصيل لم يتعلق بمفهوم الموضوع هنا لانه فرع عنه ولا
 بمفهوم المحمول لانه اهل وان كان يجري فيه مثل ما يجري في وصف
 الموضوع وكأنه احيل على المقايضة بالموضوع (قوله اما ذات الموضوع
 فليس المراد به الى آخره) ليس تقييد الافراد بالامكان خارجا عن بحث
 ذات الموضوع لانه يمكن ان يقال اريد بذات الموضوع افراده الممكنة
 او افراد بالفعل فيندرج في بحث ذات الموضوع بل لا يتم بحث ذات الموضوع
 ما لم يعين امكانها فجعله خارجا عن بحث ذات الموضوع وجعله بحثا
 عن الاتصاف تحكم (قوله بل الافراد الشخصية ان كان (ج) نوبا
 او ما يساويه) في شرح المطالع ان هذا هو المفهوم بحسب العرف واللغة
 هذا فادخل الانواع والاشخاص واخراج الاصناف والاجناس والفصول
 والخواص مع انها والانواع متساوية الاقدام في الاتصاف بالمحمول
 في ضمن الاشخاص وعدم الاتصاف بالاستقلال مبنى على دعوى
 اقتضاء العرف واللغة ذلك فان تم والا فلا فيقال يجب ان يحمل النوع
 على الاعم من الحقيقي والاضافي لايخرج الاجناس فقد تكلف بما لا حاجة
 اليه مع انه لم ينفعه لخروج الجنس العالي اذا حكم على ما هو اعم من الجنس
 العالي نحو كل شيء كذا نعم يتجه على قوله نوبا او ما يساويه من الفصل
 والخاصة انه لا يخصه الحكم بل كذلك ان كان اخص من النوع ايضا
 وعلى قوله ان كان (ج) جنسا او ما يساويه من العرض العام انه لا يخص
 بالمساوي بل كذلك ان كان اعم من الجنس كما لا يخص المساوي بالعرض
 العام فالاولى ان كان (ج) جنسا او ما يساويه من الفصل والخاصة
 او عرضا عاما واخرج بالتقييد بالافراد الشخصية والنوعية الحصص
 والاصناف وغير ذلك ولا يخفى عليك ان الحصص تخرج بتقييد الافراد
 الممكنة ايضا لانها امور اعتبارية حاصلة من اضافة المفهوم الى الفرد
 قال في شرحه للمطالع المراد افراد حقيقة (ج) لا مفهومه فخرج الحصص
 لان قولنا لكل ماش كذا ليس حصص الماشي فيه افراد حقيقة يصدق
 عليها الماشي وفيه نظر لانه لا يخرج به حصص الانسل عن هذه القضية
 لانها افراد حقيقة يصدق عليها الماشي ولا يصح تلك الارادة في كل انسان

كذا اذ لبس هناك حقيقة يصدق عليها الانسان وقال فيه ايضا
 في بيان اخراج الحصص ان ما يصدق عليه (ج) يجب ان يكون منشأ الجيم
 ومنشأ الوصف هو الحقيقة وفيها ايضا نظرا لانه يلزم ان لا يكون الحصص
 ما يصدق عليه المفهوم وان لا يكون الشيء ما يصدق عليه ذاتية اذ لس الفرد
 منشأ الذات بل الامر بالعكس (قوله ومن ههنا نسمعهم يقولون جل بعض
 الكليات على بعض انما هو على النوع وافراده) يتجه عليه ان هذا القول
 يستدعي ان يكون المجل ابدأ على النوع وافراده حتى يدخل الانسان في كل
 انسان حيوان في الحكم ولو كان هذا القول من مقام هذا التفصيل لقالوا
 جل بعض الكليات على بعض انما هو على افراد النوع او النوع وافراده
 وربما يقال ههنا اشارة الى حصر الحكم على النوع والشخص وعدم
 تجاوزها الى الصنف والجنس والفصل اى لا يتجاوز النوع والفرد وربما
 ينحصر في الفرد وربما بهما (قوله ومن الافاضل من قصر الحكم
 مطلقا على الافراد الشخصية) لعلم التفاته الى ما يندرج وجوده من القضايا
 الحكمية الحاكمة بوجود الكلى الطبيعية والكلى المنطقية والكلى العقلية
 ولهذا قال وهو قريب الى التحقيق لانه لا شمله على شائبة مسامحة لبس
 عين التحقيق وعين التحقيق حصر الحكم على الافراد الشخصية غالباً
 والنوعية احيانا فان قلت قد كثرت الاحكام على الطبايع بل لاحكم في قسم
 تصورات المنطق الاعليها قلت المراد بقوله قصر الحكم الحكم على النوع
 وما يساويه والحكم على الجنس وما يساويه والمراد حصر الحكم في قضية
 اعتبر فيها افراد شخصية وقيل الكلام في غير قضايا المنطق لانها تكون
 المنطق فيها استغنت عن ان تحقق في المنطق وانما تحقيق الفن للحكمة
 (قوله لان اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول لبس بالاستقلال)
 يعنى لكونه مع اشتماله على المسامحة المذكورة بوجوب تكرار الاعتبار لان كل
 حيوان ما شى بوجوب اعتبار ثبوت الماشى للانسان مرة في ضمن اعتبار
 الاشخاص ومرة قصدا واعتبار الانسان قصدا بوجوب اعتبار شخص ما
 اذ لا يمكن اتصافه الا في ضمن شخص ما فبوجوب تكرار اعتبار الشخص
 في الجملة ايضا بل يلزم التكرار المذكور في عقد الوضع ايضا فان قلت افادة
 شئ واحد ضمنا وقصدا لا بعد تكرار فيها قلت يحترز عنه في الاحكام
 في المحاورات والعلوم اذ لا يستحسن قولنا كل رجل عالم في الدار مع

قولنا كل رجل في الدار ولاكل فاعل للفعل مرفوع مع قولنا كل فاعل
مرفوع ولا يذهب عليك انه لا تكرر في الجزئية لان بعض الحيوان
ماش لا يوجب الاعتبار فرد ما نوحا كان او شخصا فلا يلزم تكرار
الان اعتبار مفهوم الجزئية على طبق الكلية والالم يتحقق بينهما التناقض
ومما يقرب قول بعض الافاضل الى التحقيق ان المتبادر عرفا ولغة الحكم
بالانصاف اصالة لا ضمنا وكذا المتبادر من عقد الوضع الانصاف اصالة
لا ضمنا فعلى ما اشتهر يلزم في كل قضية الجمع بين الحقيقة والمجاز اعني
الاتصاف الضمني والاتصاف بالذات ولك ان تحمل قول الشارح عليه
ايضا فان قلت التكرار والجمع انما يلزمان اذا لم يثبت للطبيعة حكم الفرد
بالاصالة ايضا اما لو انصف كما في قولنا كل معلوم حاصل عند العقل فلا
قلت الكلام في اعتبار الحكم الثابت للفرد والمفهوم بثبوت الفرد مرة ومرة
للمفهوم وبهذا الاعتبار يلزم التكرار والجمع فيما ذكرته ايضا اذ يلزم اعتبار
الطبيعة في ضمن الفرد باعتبار حكمه او لا وفي ضمنه ايضا فقامل
(قوله واما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالامكان) لا يخفى انه
لا يتأتى للشيخ ان ينكر صحة كل انسان بالامكان حيوان ولا كونها محصورة
ولا للفارابي ان ينكر كون كل انسان بالفعل او بالضرورة حيوان صحيحا
ولا كونها محصورة فتراعهما في ان مفهوم القضية المعتبرة في العرف واللغة
ما هو ويؤيد الشيخ انه لا يصدق العرفية والمشروطة على مذهب الفارابي
لكذب كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب اذ لا يكون الكاتب
بالامكان متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب بالامكان ويبان
المتن يحتمل المذهبين وظاهر في مذهب الشيخ فان قوله كان (ج) ظاهره كان
(ج) بالفعل فلا يرد انه لا وجه لاختياره مذهب الفارابي مع بيانه انتاج
الاشكال على مذهب الشيخ (قوله ما امكن ان يصدق عليه (ج))
لا يعني ان (ج) مستعمل في مفهوم ما امكن ان يصدق عليه (ج) والالكان
العنوان هذا المفهوم لا مفهوم (ج) ويتنقل الكلام اليه وهكذا بل بمعنى ان
(ج) مستعمل في مفهومه ومفهومه مرة للاحظة الاخر اذ المكنة له
(قوله سواء كان ثابتا له بالفعل او مسلويا عنه دائما بعد ان كان ممكنا
الثبوت له) اشار الى ان المراد الامكان المجامع للفعل لا الامكان الاستعدادي
المقابل للفعل حتى يرد انه يلزم على الفارابي كذب كل انسان حيوانا لدخول

التطعة في الانسان لانه انسان بالامكان ووجه الدفع انه انسان بالامكان
المقابل للفعل المسمى بالقوة لا بالامكان المجامع للفعل الذي اعتبرناه وقوله
بعد ان كان يمكن الثبوت له زائد لا فائدة له الا ان يقال امكان الصدق لبس
صريحاً في امكان الثبوت لان الصدق يحتمل الفرضي (قوله وبالفعل

عند الشيخ اي ماصدق عليه (ج) بالفعل سواء كان في الماضي او الحاضر
او المستقبل) وسواء كان في اثنين منها او في ثلاثة وسواء كان في آن كما
في الدفعات اولم يكن في زمان كما في غير الزمانيات فان قلت فلا فرق بين
الحقيقية والخارجية على مذهب الشيخ لانه اذا اعتبر صدق العنوان
بالفعل لم يشمل العنوان الا الافراد الموجودة قلت معنى الصدق بالفعل
اعم من ان يكون الصدق على الموجود بالفعل او على مقدر الموجود بمعنى
انه اذا قدر وجوده يكون بعد الوجود متصفاً بالفعل فعند الشيخ يصدق
الحكم في كل اسود كذا على الحبشي المقدر الوجود دون الرومي بخلاف
مذهب الفارابي وهذا معنى ما قاله الشارح في شرح المطالع ان الاعتبار
لبس الفعل في الاعيان بل ما يعم الفعل بحسب الفرض وبهذا اندفع
ما قال ان عدول الشيخ من اعتبار الفارابي لما قبل من ان اعتبار الفارابي
مخالف للعرف واللغة فان كل اسود كذا لا يكون في شيء من العرف واللغة
نحكما على ما لا يكون اسود ابدا لبس بصحيح لان اعتبار الشيخ ايضا
مخالف لهما كيف ولا يحكم العرف واللغة الاعلى الاسود بالفعل في الواقع
لاعلى الاسود بالفعل بحسب فرض العقل لان فرض العقل واجع الى فرض
الوجود وفرض الوجود معتبر في احكام العرف واللغة وظهر فساد ما قيل
ان الفرق بين مذهب الشيخ والفارابي على هذا التحقيق بمجرد الاعتبار
لا بحسب تفاوت مواد الصديق لانه كما تصدق قضية على مذهب الفارابي
تصدق على مذهب الشيخ الا انه يعتبر عند الشيخ فرض اتصاف الفرد بالعنوان
بالفعل وعند الفارابي يكتفى بالامكان ويمكن التوفيق بين المذهبين بان اكتفاء
الفارابي بالامكان معناه في الفعل بحسب الاعيان واعتبار الشيخ الفعل
اعتبار بعد الوجود فلا نزاع (قوله فقد يكون بالضرورة والامكان والفعل)

والدوام) قد يتوهم انه ينبغي ان يقول وغير ذلك ولبس كذلك لان الامور
المذكورة تخرج جميع الجهات اجالا والحواله على ما سيخبر في بحث الجهات
لتفصيلها فتدبر (قوله يعتبر تارة بحسب الحقيقة) اي بمقدار ما هو حقيقة

القضية ولا يزيد على حقيقتها شيء ولك ان تجعل التسمية بالحقيقة نسبة
 للفرد الى الكلي فان القضية فرد من افراد الحقيقة ولك ان تقول في هذا
 الاعتبار لفظ القضية مستعمل في حقيقته اذ لم يعتبر في مفهومها قيد زائد
 على حقيقتها وهو تقييد اتصاف الموضوع بالاعتوان يكونه في الخارج
 فالاسم مأخوذ من الحقيقة المقابلة للمجازو وعلى كل من هذين الوجهين
 للتسمية ووجه تسمية ذكره الشارح هذا الاسم للقضية باعتبار نفسها لكن
 عبارة المصنف في بحث العدد ول كما في القضية الحقيقة الموضوع تدل على
 ان التسمية باعتبار الموضوع فحيث يذبح ان يقال لم يعتبر في الحقيقة الاما هو
 حقيقة موضوعها بخلاف الخارجية فانه اعتبر فيها قيد زائد على مفهوم
 اللفظ فلم يبق على حقيقته وقول الشارح كانها حقيقة القضية المستعملة
 في العلوم معناه ان معنى كل (ج ب) مجردا عن خصوصيات الاطراف
 حقيقتها التي لا يزيد عليها الا بخصوصيات الاطراف وانما قال باعتبارها ليعلم
 ان الكلام في القضايا المعبرة في العرف واللغة وقيل للتنبيه على انه
 لا ينحصر القضية فيهما وهو ضعيف لان القضية المعبرة منحصرة
 والكلام فيها كما سيذكره الشارح (قوله واخرى بحسب الخارج
 وتسمى خارجية) نسبة الى خارج المشاعر اوال خارج حقيقة القضية
 او حقيقة لفظ القضية اولفظ الموضوع وكل منها نسب من الوجه الاول
 نظرا الى وجه تسمية مقابلهما (قوله الخارج عن المشاعر) اي
 عن شعور المشاعر فلا يشكل بالحكم على صفات المشاعر مع انها خارجية
 وليست بخارجية عن المشاعر بل حالة فيها والمشاعر نعم النفس وآلاتها
 سواء كانت جمع مشاعر اسم مكان او آلة فاطلاق المشاعر على النفس تغليب
 لانها شاعرة ولو جعل المشاعر جمع مشاعر مصدرا فيكون اطلاق المصدر
 على المكان او الآلة او الفاعل لظهور من سببه للكل لم يبعد (قوله
 اما الاول فعني به ان كل ما لو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة) اورد
 عليه الكلية المنحصرة الموضوع في فرد فقيل الاولى من الفرد الممكن
 هذا انما يتجه لو صح انعقاد المحصورة من المنحصر في فرد وفيه بحث سيما
 انعقاد الكلية (قوله فالحكم ليس مقصورا على افراده الموجودة بل عليها
 وعلى افراده المقدرة) يبادر منه ان الافراد المقدرة مقابلة للوجود ولو كان
 كذلك لما صح جعلها قسما لما قدر وجوده والحق ان تقدير الوجود هنا

لم يستعمل بمعنى فرضه بل لتعميمه كما ان كلمة الشرط للتعميم فمقابلته المقدرة
 الوجود للوجود بالفعل بحسب الارادة عنها ما يقابل الموجود بالفعل
 (قوله وانما قيد الافراد بالامكان) اى الامكان العام المقيد بجانب الوجود
 فيشمل الحكم الواجب فلا يخرج الا الافراد المشعة جعل الشارح قوله
 من الافراد الممكنة تقييد الاخراج الافراد المستحيلة فجعل كلا في قوله كل
 مالو وجد لاحاطة الافراد الفرضية لما اضيف اليه حتى احتاج الى اخراج
 المستحيلة وهو بعيد لان كلا لا حاطة افراد ما اضيف اليه في نفس الامر
 فالتقييد بالامكان تعميم للافراد حتى لا يتوهم ان اعتبار صدق (ج) بالفعل
 على ما هو الراجح من مذهب الشيخ بخصه بالافراد بالفعل وما ذكره
 العلامة التقائى وتبعه السيد السند ان هذا التقييد انما يحتاج اليه اذا لم
 يعتبر صدق الوصف بالامكان فقط او مع الفعل كما هو مذهب الشيخ اما
 اذا اعترف فلا حاجة اليه اذ لا ينفك مكان صدق الوصف من امكان الافراد
 فلا يرد علينا وهو ظاهر ولا على توجيه الشارح لان التقييد في تفسير القضية
 مع اعتبار صدق الوصف بالامكان فيها عملا لا بد منه لاستفاد منه اعتبار
 الصدق بالامكان حتى لو لم يقيد وفسر القضية بمجرد مالو وجد فكان
 (ج) لم تصدق قضية اصلا لان مالو وجد فكان (ج) بالامكان او بالفعل
 لا يوجب امكان صدق (ج) لان تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء
 (ج) بالامكان او بالفعل فلا يكون الشيء (ج) بالامكان ولا بالفعل هكذا
 حقق المقال ولا تقلد احدا وان كان عظيم البال وقد يقال تقييد الصئق
 بالامكان او بالفعل لا يعنى عن تقييد الافراد بالامكان لانه لا بد منه لاجراج
 كل مجمع معدوم لانه ليس من القضايا المعنوية في العرف والمنفعة واخراده مستحيلة
 وعنوانه يمكن الصدق عليها فان قلت يتجه عنى مادكره الشارح ان بطلان
 الاطلاق لا يقتضى التقييد بالامكان فليقيد بالفعل قلت يقتضى التقييد بما لا بد
 منه في دفع البطلان وما لا بد منه هو الامكان واما التقييد بما لا بد منه
 في دفع البطلان فليس من مقتضيات بطلان الاطلاق فان قلت ان اريد تقييد
 الافراد في جميع المحصورات لا يثبت وجوب التقييد بما ذكره لان عدم التقييد في
 الجميع لا يوجب الاطلاق في الجميع بل يتحقق بعدم التقييد في الجزئية فلا يلزم ان لا
 يصدق كلية اصلا ولن اريد تقييد الافراد في الموجبة الكلية لانه من صدم تقييدها
 لن لا يصدق كلية اصلا بل يوازى لن تقييد السالبة قلت اريد التقييد في الجميع

لان انتفاء التقييد في الجمع يستلزم الاطلاق في الجميع لان اعتبار الجميع على نحو واحد والا لم يتحقق التناقض بين الموجبة والسالبة والجزئية والكلية نعم فيما ذكره الشارح خروج عن قاعدة كلام المتن وهو تخصيص البيان بالموجبة الكلية في هذا المقام ومعرفة البوافي فيما بعد لقياسها عليها (قوله اما الموجبة) اي اما عدم صدق الموجبة الكلية لا يقال اثبات عدم صدق الموجبة الكلية بدعوى ان كل (ج ب) ليس كذلك مصادرة اذ لا فرق بين ليس كذلك وبين سلب الصدق لا نقول ليس كذلك لم يرد به دعوى عدم الصدق بل دعوى صدق السلب الذي هو تقيض الايجاب الكلّي يرشدك اليه قوله وانه يناقض كل (ج ب) نعم قوله فبعض ما لو وجد الخ زائد لافائدة فيه لانه ثبت رفع الايجاب الكلّي الذي ادعاه بقوله ليس كذلك بقوله لان (ج) ليس (ب) او وجد كان (ج) وليس (ب) بقي ههنا اشكال قوى وهو ان (ب) يجوز ان يكون امرا شاملا فلا يكون هناك (ج) ليس (ب) اصلا كما في قولنا كل انسان ممكن عام الى غير ذلك من الامور الشاملة فان قلت المراد انه لا يصدق موجبة كلية في العرف واللغة اصلا ولم يعارف ما يكون محموله اعم الاشياء ولم يعتبر في اللغة قلت قد حقق ان قسم الامور العامة من العلوم الحكمية والكلامية محمولاتها الامور العامة والامور العامة المذكورة فيها محمولات مسائل هذا القسم وانما قال وانه يناقض كل (ج ب) بذلك الاعتبار لانه لا يناقض كل (ج ب) باي اعتبار كان اذ لا يناقض الخارجيه والحقيقة المفسرة بما فسرنا لا يقال انما يلزم التناقض لو اعتبر صدق المحمول لا بحسب الغرض على نحو اعتبار صدق الموضوع فليعتبر كذلك لانا نقول لا يحصل بمجرد فرض صدق المحمول القضية لانه لا بد له من الايقاع او الانتزاع والفرض مجرد التجويز الخالي عنهما ولوسلم فلا فائدة في الحمل بل يشارك جميع الموضوعات في جميع المحمولات فكيف يعتبر في اللغة والعلوم وينفدح من هذا وجه آخر لتقييد الافراد بالامكان وهو انه لو اعتبر الافراد الغرضية لم يكن مسئله مخصوصة بموضوع لان جميع الكليات متساوية الاقدام في الافراد الغرضية فاعرفه فانه جديد الذ (قوله لا يقال ه ب) اي سلنا ان (ج) ليس (ب) لو وجد كان (ج) وليس (ب) ففيه اشارة الى منعها ووجه النع ان ما يعرضه (يجب) ان يكون من افراده في نفس الامر فليس لنا (ج) ليس (ب) في القضايا الصادقة او ان (ج) بمعنى ما لو وجد

كان (ج) يقتضي كونه فرد (ج) في نفس الامر لدلالة كان عليه
 او ان ما فرض (ج) يجوز ان يكون وجوده محالا فبعد وجوده يجوز ان يكون
 (ج) و (ب) لان المحال يجوز ان يستلزم محالا ولا يذهب عليك ان السؤال
 والجواب بعينهما جاريان في السالبة ايضا (قوله لانا نقول قد سبق الاشارة)
 ويمكن ان يدفع ذلك بان الفرد الذي يحقق الكلبة يتناول الفرد
 بحسب الفرض لكن ما يحبط به السور وينصرف اليه الحكم الفرد
 بحسب نفس الامر فلا حاجة الى التقييد بالامكان (قوله لكنه يجوز ان يكون
 ممتنع الوجود في الخارج) فان قلت يمكن اثبات ان (ج) ايس (ب) موجود
 في كل مادة فان الانسان الذي لبس بجوار وجوده وهكذا قلت لو سلم
 فالمتصف (يج) ولبس (ب) غير موجود والمراد من الافراد الممكنة الافراد
 الممكنة من حيث انها افراد (قوله وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد
 وكان (ج) الى آخره) فبما ذكره في وجه كونه خطأ فاحشا ان وجود الواو
 في تفسير القوم دليل على عدم صحة تفسيره باللزومية ولا يلزم من عدم
 مساهمة تفسير صاحب الكشف واتباعه اياه كونه غلطاً فاحشاً فليكن
 الغلط في التفسير (قوله فلا معنى للوا والعاطفة بين اللازم والمزوم)
 يتناقض فيه بصحة قولنا بين الانسان والحيوان عموم وخصوص مطلق
 مع ان الحيوان لازم للانسان ويوجب بان المراد انه لا معنى للوا والعاطفة
 بين اللازم والمزوم في مقام افادة اللزوم ونتجه عليه انه يصح قولنا بين
 طلوع الشمس ووجود النهار تلازم ويندفع بان المراد انه لا معنى
 للوا والعاطفة بين اللازم والمزوم حين يفاد بذكرهما اللزوم فان قلت
 فليكن الواو للحال قلت لا معنى له ايضا بين اللازم والمزوم وانما قيد الواو
 بالعاطفة لان كونها للحال خلاف الاصل ويبعد عن الظاهر مع ظهور
 اشتراك العلة ولك ان تريد بالواو العاطفة ما يشمل واو الحال (قوله على
 ان ذلك لبس بمشبهه ايضا على اهل العربية) يستفاد منه ان اهل العربية
 اقرب من الاشتباه وفيه نظر لانهم العارفون بدقائق الاستعمال وحقايق
 المقال الا ان يتكلف ويقال المراد ان هذا لبس بمشبهه ايضا مع قطع النظر
 عن تفسيرهم على اهل العربية فقوله ايضا ناظر الى عدم الاشتباه
 مع قطع النظر عن التفسير لا الى قوله على اهل العربية وذكر اهل العربية
 لانهم المرجع في هذه الاحكام ويمكن ان يجاب عن عدم اشتباهه على

اهل العربية بان كل ما معنى كل شئ على ان ما تامة والشرطية خبره وجزاء الشرط
فهو بحيث لو وجد كان (ب) فاعرفه (قوله لان لو حرف الشرط
ولا بد له من جواب) فان قلت قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط نحو الذي
يأتيني فله درهم ولا يجاب عن الشرط المضمن بشئ قلت فرق بين الشرط
المضمن والصريح فلا بد في كل رجل ان يأتيني فله درهم من جزاء الشرط
سوى الخبر لا يقال فليكن خبر المبتدأ أنا ثبنا عن الجزاء لانا نقول فيكون خبر
المبتدأ من تنه المبتدأ لان نائب الجزاء هو الجزاء في المعنى ولا يجعل جزاء
في اللفظ لما منع لفظي وبهذا سقط ما ذكره الحلبي ان قوله فهو بحيث لو وجد
كان (ب) هو الخبر وهو نائب عن الجزاء في الموضوع وكان (ب) نائب عن
الجزاء في المحمول فعلى هذا لا يلزم اتصال في عقد الوضع ولا في
عقد الحمل ولا يرد ان الاتصال بين المعترين فيهما مانعان عن الحكم الجملي على
ان الجزاء اذا تاب عنه شئ يستفاد الاتصال قطعاً ويمكن دفع كونه غلطاً
فاخشا بتقدير المعطوف عليه لكان (ج) اي كل ما لو وجد صدق عليه (ج)

وكان (ج) (قوله واما الثاني في اديه كل (ج) في الخارج فهو (ب)
في الخارج) قيدا للمصنف (ج) بقيد في الخارج وكذا (ب) واطلقهما في تفسير
الحقيقة ولا يخفى ان الاطلاق هنالك والتقييد هنا يوهم ان الوجود في الحقيقة
انهم وليس كذلك لان الفرق بينهما ليس الاعتبار الوجود الخارج في الحقيقة
اعم من الحقيقة والمقدرة وحصره في الخارجية على المحقق قد يناقش
بان معنى الخارجية ليس كل (ج) في الخارج بل كل موجود في الخارج هو (ج)
في نفس الامر فينبغي ان يأول كلام المصنف بهذا اي كل (ج)
في نفس الامر موجود في الخارج وهذا يخالف ما اشتهر في بيان الخارجية
وما في حاشية المحقق في هذا المقام من قوله لما كان المراد كل ما صدق عليه
(ج) في الخارج تعين الحكم على الموجود الخارج محققاً فقط لان ما لم يوجد
اصلاً لم يصدق عليه (ج) في الخارج فلا تعويل عليه ما لم يقم الدليل بقى
ههنا شئ وهو انه قد حقق في موضعه ان الوضع والحمل من المعقولات
الثانية والعوارض الذهنية فكيف يكون صدق (ج) وصدق (ب) في الخارج
الا ان يقال معنى كون الحمل والوضع من الامور الذهنية ان الشئ لا يكون
محمولاً ولا موضوعاً الا بحسب الوجود الذهني ومعنى (ج) في الخارج ان حمل
(ج) عليه وصدقه عليه باعتبار ثبوته له في الخارج (قوله لان ما لم يوجد)

في الخارج ازلا وابدا يستحيل ان يكون (ب) في الخارج) فيه بحث لان
 عالم يوجد في الخارج ازلا وابدا يصح ان يكون ممكن الوجود في الخارج فيصح
 ان يكون (ب) في الخارج فلا يستحيل فالضواب ان يقول لان عالم يوجد
 في الخارج ازلا وابدا لا يكون (ب) في الخارج ومن البين انه دليل على مجرد قوله
 والحكم على الموجود في الخارج لانه لا يثبت قوله سواء كان اتصافه
 آه فالاولى تركه وما يستدل به على ان الحكم على الموجود في الخارج ان عالم
 يوجد في الخارج لم يصدق عليه (ج) في الخارج والمستفاد من حواشي السيد
 السندان نسخة الشرح كان يستحيل ان يكون (ج) في الخارج وان الشارح
 استدل على ان الحكم على الموجود في الخارج باعتبار صدق (ج) في الخارج
 لكن الاستدلال بثبوت (ب) في الخارج كافي للنسخة المشهورة اتم لانه
 يفيد اعتبار وجود الموضوع حال الحكم كما هو الظاهر في هذا المقام بخلاف
 صدق (ج) في الخارج فانه يوجب وجود الموضوع في الخارج لاحال الحكم
 (قوله وانما قال سواء كان حال الحكم اوقبله او بعده) جعل كان
 ناقصة والخبر محذوفا اي سواء كان (ج) حال الحكم الى آخره واتامة وجعل
 الضمير للاتصاف (يج) ولو جعل الضمير لذات (ج) اي سواء ثبت ذات (ج)
 حال الحكم اوقبله او بعده لتعين ان يراد بحال الحكم حال حكم العقل لا حال
 ثبوت الحكم المسمى عندهم بحال اعتبار الحكم لان ثبوت ذات (ج) لا ينفع
 الا حال ثبوت الحكم وكأنه حل الكلام على حال اعتبار الحكم دون حال الحكم
 مع انه ظاهر عبارة المتذلو جهين احدهما ما اشار اليه من وجود الظان
 بالنظر الى حال اعتبار الحكم دون حال الحكم ولهذا لم يذكر هذا التعميم
 في الحقيقة ايضا مع ان كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد
 كان (ب) معناه كل ما لو وجد كان (ج) سواء كان قبل الحكم او بعده او حاله
 بقي انه لا وجه لاختصاص ظن الظان بالخارجية دون الحقيقة وثانيهما
 انه لا يختص بالموضوع بالنظر الى حال الحكم بل يجري في المحمول ايضا
 فينبغي ان يقول فهو (ب) في الخارج سواء كان حال الحكم اوقبله او بعده
 محمول لم يحمل حال الحكم على حال اعتباره كان تخصيص التعميم بالموضوع
 تخصيصا من غير تخصيص ولقد نبه الشارح على ان قول المصنف سواء كان
 ملحقا داخل في المراد كما توهمه العبارة بل جملة معترضة لدفع الظن وانما قال
 عرفت لئلا يظن من ظن فعبّر عن قول هذا القائل تارة بالنوهم وتارة بالظن

ثبوتها على ضعفه فلا يرد ان التوهم لا يجامع الظن وانه لا دليل على عدم جزم
 القابل بما قال حتى يسمى ظنا هذا والانه يظهر انه قال سواء كان حال الحكم
 ثبوتها على انه تابع الشيخ دون القاربي لان الامكان ثابت ان لا وابد او ما يكون
 نارة قبل الحكم ونارة بعده انما هو الاتصاف بالفعل (قوله لان الحكم ليس على
 وصف الجيم) فيه انه محتمل ان يكون الحكم على ذات (ج) في وقت الوصف
 بل هو الاظهر في مقام التوهم فلا بد من نفيه حتى يتم الدليل الا ان يقال لما جعل
 منشأ التوهم اشتباه الموضوع بالذكرى بالموضوع الحقيقي اكتفى بنفي كون الحكم
 عليه ولك ان تقول قوله واما اتصافه بالجمية آمل نفيه ويحتمل ان يكون الظان
 متوهما ان المعتبر في العرف واللغة كل (ج) في حال الحكم لاتفاق اهل العرف
 واللغة كذلك لالا اشتباه المذكور (قوله لا يقال ههنا قضايا لا يمكن
 اخذها باحدا الاعتبارين وهي التي موضوعاتها متممة) يعني قضايا صادقة
 لا يمكن اخذها باحدا الاعتبارين والافاتع الموضوع لا يوجب عدم امكان
 الاخذ باحد الاعتبارين وامتاع الموضوع ينافي صدق القضية باحد
 الاعتبارين لوجوه عدم امكان وجوده وعدم امكان صدق وصف
 الموضوع وعدم امكان صدق وصف المحمول وايضا ههنا قضايا موضوعاتها
 ممكنة الوجود ولا يعتبر وجودها اذ لا معنى لاعتبار وجود الموضوع فيها
 وهي قضايا ينافي محمولاتها الوجود نحو كل متمتع بالغير معدوم واذا لم يكن
 اخذها باحدا الاعتبارين لا يمكن قياس البواق من جريئاتها وسوالها على
 الموجبة الكلية التي الكلام فيها (قوله كقولنا شريك الباري تعالى)
 اي كل شريك متمتع حتى يكون مما نحن فيه (قوله والفن يجب ان يكون
 قواعده عامة) يعني هذه القاعدة اي كل (ج ب) يعتبر نارة بحسب الحقيقة
 الى آخره ليست عامة هذا هو الظاهر من كلامه وعليه استقر نظر الناظرين
 في هذا المقام وفيه ابحاث احدها ان هذا تقسيم للقضية وليس بحكم كلي عليها
 حتى يكون قاعدة وثانيها ان الوارد ليس عدم كلية القاعدة بل اما عدم
 استقامتها ان كان كل (ج ب) عاما واما عدم كليتها ان كان خاصا وثالثها
 انه لا يصدق على قضية انها تعتبر نارة بحسب الحقيقة ونارة بحسب الخارج
 حتى يصح اعتبار هذا الحكم كليا ويمكن ان يكون قاعدة ويمكن الجواب
 عن الاول بان المراد كل (ج ب) اذا اعتبر حقيقة بحكم فيها على كل موجود
 محقق ومقدر واذا اعتبر خارجية بحكم فيها على كل موجود محقق فههنا

قاعدتان احدهما لبيان حكم الخارجية واخرى لبيان حكم الحقيقة ولك
ان تريد بقواعد الفن قواعد ستأتي فانه اذا خضع لتحقيق كل (ج ب) ببعض
القضايا فالقواعد الالائية لا تنطبق عامة وعن الثاني بان قوله والفن يجب ان يكون
قواعده عامة لدفع ان يدفع عدم استقامة القاعدة بتخصيص كل (ج ب)
ولو فسر القواعد بما سأتى اندفع ايضا وعن الثالث بان القاعدة ان كل
(ج ب) المتغير حقيقة يحكم فيها على كذا وكل (ج ب) المتغير خارجية يحكم
فيها على كذا لا كل (ج ب) المتغير الى آخره ولو فسر القواعد بما سأتى اندفع
ايضا (قوله) لانقول القوم لا يزعمون انحصار جميع القضايا في الحقيقة
والخارجية) يستفاد منه ان الاشكال في هذا المقام عدم استقامة دعوى الحصر
ونتيجة عليه اولاً ان المصنف لم يدع الحصر بل ربما اشعر عبارته بعدم الحصر
حتى ذكر العلامة التفازاني في شرح هذا المقام انه قال تارة يعتبر كذا وتارة
يعتبر كذا دون ان يقول اما حقيقة واما خارجية لعدم انحصار القضية فيهما
وثانياً ان قوله والفن يجب ان يكون قواعد عامة يدل على ان كل (ج ب)
كذا قاعدة لا دعوى الحصر ويمكن ان يقال قوله القوم لا يزعمون تمهيداً
لتقييد الموضوع في القاعدة بالمستعملة في الاغلب في العلوم (قوله بل
زعمهم ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين)
ظاهر كلامه انه قيد القضية بالمستعملة في العلوم وجعل المحمول الاعتبار
في الاغلب على احد الوجهين وذا لا يصلح عموم القاعدة لان كل قضية
مستعملة في العلوم لا تعتبر في الاغلب باحد الاعتبارين بل منها ما لا تعتبر
باحد الاعتبارين اصلاً وهي المستعملة نادراً بل يتوقف صحة الحكم على تقييد
الموضوع بالمستعملة في العلوم في الغالب ولهذا غير السيد السبكي في حواشي هذا
المقام هذه المقدمة فقال واجاب بان المقصود ضبط القضايا المستعملة في الاغلب
وما ذكرتم مما يستعمل نادراً فنبه على ان قوله في الاغلب يستلزم ان يكون قيداً
للقضية المستعملة وبه ايضا على ان المراد بالاغلب ما يابل النادر لا الغالب
كما هو الظاهر وكان مقصود الشارع انهم زعموا ان القضية المستعملة
في العلوم مأخوذة في الاغلب على احد الوجهين فمرادهم بكل (ج ب)
القضية المستعملة في العلوم في الاغلب فاذا ذكره ارشاد الى تقييد القضية
لا تقييد لها فتأمل (قوله) فلهذا وضعوها واستخرجوا احكامها
لبنفعوا بهما في العلوم) يستفاد منه ان البحث عن الحقيقة والخارجية

الحاجة الى معرفتهما في تحصيل العلوم وعدم البحث عما سواهما لعدم الحاجة
 اليه و الاستفادة من قوله واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين
 ان عدم البحث لعدم وفاء الطاقة فيبينهما تناف الا ان يقال ذكر لعدم البحث
 وجهين اكتفى في بيان الاول بالنسبة الى الذهن اليه من سوق الكلام وصرح
 بالثاني نعم بقي ان البعض يجعل هذه القضايا ذهنية فقال ان معنى قولنا
 كل ممنوع معدوم ان كل ما يصدق عليه في الذهن انه ممنوع في الخارج يصدق
 عليه في الذهن انه معدوم في الخارج وان الشارح ذكر في شرحه
 للمطالع ان قضايا المنطق معلومة عندهم متداولة في الستتهم فصارت
 بذلك مستغنية عن البحث عنها وان الشيخ اعتبر مفهومها واحدا منطبقا
 على جميع القضايا على ما ذكره الشارح في شرحه للمطالع فكيف يصح
 انه لم يعرف بعد احكام غيرهما ولم يف الطاقة البشرية بها ويمكن ان يدفع
 بان قوله بل زعمهم اشارة الى هذه الامور التي تتجه على كلامهم لان الزعم
 مطية الكذب وبما يشار اليه بقوله بل زعمهم ان الحقيقة المستعملة في العلوم
 والخارجية المستعملة فيها ليستا هاتين بل خارجية العلوم هذه الحقيقة
 والحقيقية فيها ما حكم فيها بحال ثبت الوجود في الوجودين او ما يخصه
 في الوجود الذهني يسمى قضية ذهنية واما ما ذكره السيد السند ان الحقيقة
 ما حكم فيها بل لازم الماهية للموضوع عليه فزيف لا لما قيل انه يصح ان يكون
 الحكم على الموضوع بعرض مقارن بدوم ولا يجب لانه يمكن دفعه بان التحقيق
 ان الدوام لا يتفق عن الضرورة بل لما يمكن ان يقال انه يصح ان يحكم
 على الموضوع بما ثبت له في الوجودين بالفعل ولا بدوم بقى شيء وهو انه لا بد
 من تحقيق القضية المستعملة في العلوم وانادرا ولا وجه لاهمالها لان الحاجة
 ماسة الى معرفتهما في تحصيل العلوم (قوله يصدق في بحسب الحقيقة كل
 مربع شكل) فان قلت كيف يصدق كل مربع شكل وقد يصدق بعض
 المربع ليس بشكل في الخارج وصدق السلب عن بعض الافراد الخارجية
 يوجب كذب الايجاب على جميع الافراد المقدرة لان الافراد الخارجية
 بعض الافراد المقدرة قلت هذا اذا لم يكن صدق السلب البعض لا يتفاء
 الموضوع ولا يخفى ان اليراد على كل شكل مربع اشده توجهها ودفعه دفعه
 (قوله كقولنا كل انسان حيوان) الاولى بالتمثيل في هذا المقام كل مربع
 شكل (قوله فاذا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه) اكتفى المصنف

في بيان الفرق بين الاعتبارين بيان تحقق كل منهما يدلون الآخر ولم يذكر
حديث العموم والخصوص من وجه لان النسب على وجه سبق انما هي
بحسب الصدق وهي لا تنصح بين الحقيقة والخارجية لا بحسب مفهوميهما
ومفهوماهما متباينان كما لا يخفى واما النسبة بين افراد القضايا فهي بحسب
التحقق فاصدق عليه الحقيقة اعم من وجه مما يصدق عليه الخارجية
بمعنى انه في بعض مادة تحقق الخارجية فيها تحقق الحقيقة فيها وبالعكس
ويفترقان في بعض المواد فان قلت كل انسان حيوان حقيقة كيف يكون
اعم من وجه منها خارجية ومادتها متحدة قلت عموم القضية وخصوصها
وغيرها من النسب عائدة الى حكم القضية فاذا قيل الحقيقة اعم من وجه
من الخارجية فكأنه قيل الحكم بحسب الحقيقة اعم من وجه من الحكم بحسب
الخارج بمعنى انه قد يكون اذا تحقق هذا الحكم تحقق ذلك وبالعكس وقد يفترقان
في التحقق ولك ان ترجعها الى هيئة القضية مع قطع النظر عن خصوص
المادة فاحفظ هذا التحقيق فانه فائدة جليلة قال السيد السند النسبة
في القضايا بحسب الصدق بمعنى التحقق وفي المفردات بمعنى ما يقابل
القضية بحسب الصدق بمعنى الجمل والفرق بين الصديقين ان الاول
يتعدى بني فيقال صدقت القضية في الواقع اي تحققت والثاني يتعدى
بعلی فيقال الكاتب صادق على الانسان هذا وينجيه عليه ان الصدق
بمعنى الجمل ايضا يتعدى بني فيقال الانسان صادق على زيد في الواقع
فدار الفرق الاستعمال بعلی وعدمه لا الاستعمال بني ومن عجائب ما وقع
في هذا المقام ما قيل ان عدم استعمال الصدق بمعنى التحقق بعلی منقوض
بقولنا القضية لا تصدق على شيء وقال القضيتان المتساويتان هما اللتان
يكون صدق كل واحد منهما في نفس الامر مستلزما لصدق الاخرى
فيها وكذا القياس في سائر النسب هذا وفيه نظر لان مدار التساوي على
تحقق كل منهما مع الاخرى ابداء سواء كان ذلك التحقق ضروريا او اتفاقيا
وكذا القياس في سائر النسب ولان الاتصال في التحقق العلى الظنى لا يجب
مع انه ايضا تحقق في نفس الامر لان نفس الامر يشمل الذهن والخارج
(قوله هو على هذا نفس المحظورات الباقية) قد تم معمول الاجراء
على الفاء على وزن مخير للكلام وزيد فكذبوا الشرط المحذوف اي ان
عرفت مفهوم الموجبة الكلية الحقيقة والخارجية والفرق بينهما فحسن

عليه المحصورات الباقية والفرق بينها فتقدير الشرط مخصوصا بمعرفة
المفهوم وقصر القياس على معرفة المفهوم كما يستفاد من كلام الشارح
قاصر (قوله فالامور العتبرة ثم بحسب الكل الى آخره) لك ان تريد لفظ
الكل والبعض وان تريد المقصود منهما (قوله ايجاب على بعض الافراد
الحقيقية) اي الافراد المنسوبة الى الحقيقية بمعنى العتبرة فيها والنسبة
الى الحقيقية حقيقية كما ان النسبة الى الشافعي شافعي (قوله وعلى هذا
يكون السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية) لان نقيض
الاخص اعم بالمخص برهان سبق في باب النسب بحسب الصديق فالمشار اليه
بهذا على هذا كون الجزئية الحقيقية اعم من الخارجية ولك ان تجعله
اشارة الى المخص الاستدلال المذكور وهو ان الحكم على الافراد الخارجية
حكم على الافراد الحقيقية دون العكس فان السالبة الكلية والموجبة
الجزئية في ذلك بيان فان السلب عن كل الافراد الحقيقية سلب
عن كل الافراد الخارجية دون العكس وبكلا الطريقين بين الدعوى
في شرح المطلاع وله طريق ثالث وهو ان السلب الكلي الخارجي يصدق
باتقاء الموضوع المحقق ولا يصدق بذلك سلب السالبة الكلية الحقيقية وكل
ما يكتفي في السلب الحقيقي يكتفي في السلب الخارجي والاوجه ان هذا اشارة الى
الفرق المتقدم بين الموجبتين السكيتين والفرق المذكور بين الموجبتين
الجزئيتين وهو دليل على كون السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة
الكلية الحقيقية وعلى ان السالبتين الجزئيتين متباينتان بتأثيرا جزئيا (قوله
وبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية وذلك ظاهر) بمثل ما مر من البرهان
على ان نقيض الاعمين من وجه متباينان بتأثيرا جزئيا وبالنظر الى الامثلة
السابقة في بيان الفرق بين الموجبتين السكيتين اذ يظهر منه انه يصدق
بعض المربع لیس بشكل خارجية لاحقيقية وبعض الشكل ليس بمربع
حقيقية لا خارجية لولم يوجد من الاشكال الا المربع وبعض الشكل
ليس بمربع حقيقية ولا خارجية بناء على وجود غير المربع في الواقع وبكلا
الطريقين يذهب الشارح في شرح المطلاع وقد عرفت الاوجه لا تقول
بين السالبتين الجزئيتين عموم مطلق لان افراد موضوع السالبة الجزئية
الخارجية بعض من افراد موضوع السالبة الحقيقية كما في الموجبتين
فكما يصدق الايجاب الحقيقي كلما يصدق الايجاب الخارجي ينبغي ان يصدق

اي الاوجه ان هذا اشارة
الفرق

السلب الحقيقي كلما يصدق السلب الخارجي لا نأقول السلب الخارجي
وان كان سلباً عن بعض الافراد الحقيقي لكنه سلب ثبوت المحمول بالفعل
بخلاف الحقيقية فانه سلب الحبشة وسلب الشيء لا يستلزم سلب الحبشة اعلم
ان التباين الجزئي لم يتحقق هنا الا بالعموم من وجه ولا يتصور مبانة كلية
بقي الكلام في ان مثل هذا هل هو مبانة جزئية او العموم من وجه (قوله)
البحث الثالث في العدول والتحصيل (أي المعدولة والمحصلة لان البحث
في المقالة عن القضية عبر عن المعدولة بالعدول تنبيهها على ما خذاشتقا فيها
لثلاثتهم انها مشتقة من العدل كما هو الظاهر للزوم العدول وكونه متعددا
لازما لاشتقاق المفعول وانما جعل ما خوذا من العدول مع الاحتياج الى
اعتبار التعدية بالباء وجعل المعدولة معدولة عن العدول بها بالحذف
والايصال لان المشتبه في الفن لفظ العدول وان كان الاعل العدل
والتحصيل وينبغي ان يقول في العدول والتحصيل والنسابة لانه يبحث
في هذا البحث عن البسيطة ايضا ولا يخفى ان العدول والتحصيل تقسيم
للقضية باعتبار واحد الطرفين او كليهما فلا وجه لافراده عن تقسيمات
القضية باعتبار الاجزاء (قوله لان حرف السلب الى آخره) اقول هذا
من خلط اصطلاح النحو بالميزان والبيان الميزان اداة السلب
واضافة الاداة الى السلب باعتبار اصل وضعها والافه في المعدولة
لم تستعمل في السلب وقوله لشيء من الموضوع والمحمول لاخراج السالبة
لان حرف السلب فيها جزء للرابطة لشيء من الموضوع والمحمول
فن قال اما ان يكون جزء الجزء من القضية فقد اخل بالتعريف ونتجه عليه
اللاجاد حيوان اذا سمي به شخص حيواني ويكون الحكم عليه وزيداعى
فان الاولى محصلة مع دخولها في التعريف والثانية معدولة مع خروجها
فينبغي ان يقول لان معنى حرف السلب اما ان يكون جزءاً او والمراد
بالموضوع والمحمول اللفظ الدال عليهما واطلاق الموضوع والمحمول
عليهما تجاوز (قوله وانما سميت معدولة لان حرف السلب كلبس
ولا وغير آه) هذا في غير غير مسلم بل لو استعمل غير في السلب لكان معدولا
عن موضوعه الاصلى فالحق ان وجه التسمية انما يوجد في بعض الافراد
ولا يخفى انه كما عدل باداة السلب عن موضوعه الاصلى عدل بالقضية
عن موضوعها الاصلى فتسميتها بالمعدولة لا يجب ان يكون تسمية باسم

جزئتها بل يصح ان يكون تسمية باسم نفسها ولا يبعد ان يقال الافراد اصل
 بخلاف التركيب فلما التزم في المعدولة تركيب الطرف فقد التزم فيها
 العدل بها عن الاصل وقد يقال اللفظ الدال على المعنى الثبوتى اصل
 لان العدمى يحصل باضافة السلب اليه (قوله فاذا جعل مع غيره كشيء واحد
 يثبت له اولشيء) حق العبارة يثبت شيء له او هو لشيء او يسلب شيء عنه
 او هو عن شيء (قوله وانما اورد للاولى والثانية مثالا) اى لكل من الاولى
 والثانية والاوجب مثالين ونحن نقول لم يورد للثالثة مثالا لان مثال
 الاولين ينتج مثال الثالثة فان قولنا اللاحى جاد والجماد لا عالم ينتج اللاحى
 لا عالم اولان مثالها مذكور فيما بعد حيث قال فان قولنا كل مالبس بحى فهو
 لا عالم (قوله وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه لبس جزأ
 من طرفيها) اى من شيء من طرفيها وقوله وان كان آه لم يقع موقعه لان
 حرف السلب لا محالة موجود فيها فان قلت لوجه تخصيص اسم البسطة
 بالسالبة لهذا الوجه قلت السالبة توهم تركيب الطرف من حرف السلب
 فسميت ببسطة تنبيهها على عدم جزئية حرف السلب للطرف صح فالسالبة
 ادعى لهذا الاسم من المحصلة فخص المحصلة بالموجبة تميزا بينهما
 والاوجه ان يقال سميت السالبة المحصلة ببسطة لبساطة سلبها
 بخلاف السالبة المعدولة فانها مركبة من طرفي السلب فان قلت عدم
 كون حرف السلب جزأ من طرفيها لا يستلزم ببساطة طرفيها حتى يستحق
 اسم البسطة بمعنى ما لا جزئه قلت البسطة بمعنى ما لا جزئه يلزمه عدم جزئية
 السلبه فبهذه العلاقة سميت القضية التى لبس السلب جزأ من طرفيها
 ببسطة والاوجه انها سميت ببسطة لان طرفيها اقل اجزاء من طرفي المعدولة
 نقلا عن البسيط بمعنى اقل اجزاء (قوله فكل من طرفيها وجودى يحصل)
 الاولى ان يقال ان حرف السلب اذا لم يكن جزأ من طرفيها فقد حصل
 الاجزاء فى موضوعها الاصلى ويتجه على ما ذكره الشارح زيدا على
 فان حرف السلب لبس جزأ من الطرفين فيها مع ان طرفيها البساثوبتين
 محصلين الا ان يتكلف ويقال اراد بنى الجزئية نفيها حقيقة او حكما
 (قوله لان جميع الامثلة المذكورة فى المباحث السابقة تصلح لان تكون مثالا لهما)
 الظاهر امثلة لهما وانما قال تصلح ولم يقل امثلة لهما لان المثال جزئى اورد
 لتوضيح القاعدة وما سبق وان كانت جزئيات لهما لكن لم تورد لتوضيحهما

قوله حتى يرتفع الاشتباه) يعني ان قوله فالاعتبار بايجاب القضية وسلبها آ
 دفع الاشتباه في قوله موجبة كانت او سالبة ولا يخفى انه حينئذ يستحق التقديم
 على بيان المحصلة الا انه لم يستحسن الفصل بين القسمين بكثير وبحمل
 ان يكون لدفع اشتباه نشأ من التعبير بحرف السلب عما هو جزء الطرف
 لانه يوهم انه لا بد من سلب والسلب في القضية لا يتوجه الا الى النسبة
 ويحتمل ان يكون لدفع اشتباه نشأ من وجود حرف السلب في القضية
 والمستفاد من جامع الحقايق للمصنف انه رد على ما زعم بعض الحكماء
 ان ايجاب القضية بوجودية طرفيها وسلبها بعدمية طرفيها ويمكن
 ان يكون الاشتباه لعدم الفرق بين جزء وجزء فانه اذا صار القضية سالبة
 لصيرورة حرف السلب جزءاً من الرابطة توهم انها تصير سالبة لصيرورة
 جزءاً فيها (قوله بايقاع النسبة الى آخره) الانسب بقول المصنف والاعتبار
 في ايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية او السلبية ان يقول بوقوع
 النسبة او لا وقوعها فليحمل الايقاع عليه وقوله فتي كانت النسبة
 واقعة الاولى موقعة وقد اشار بقوله فتي كانت الى ما في قول المصنف
 فان قولنا كل ما لبس بحى فهو لا عالم موجبة من ان من اشتبه عليه ايجاب قولنا
 اللاحى جاد والجاد لا عالم كيف يسلم ايجاب كل ما لبس بحى فهو لا عالم
 حتى يصح ان يستدل به على ان الاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة
 الثبوتية والسلبية فانه اشار الى المناسب ان يجعل ايجاب كل ما لبس بحى فهو
 لا عالم نتيجة لقوله والاعتبار لا دليلا عليه ويمكن دفعه بان كل ما لبس بحى فهو لا
 عالم موجبة بلا اشتباه لاشتماله على سور الايجاب وكذا لاشئ من التحرك بساكن
 لاشتماله على سور السلب فلا خفاً في الاستدلال بهما مع الاشتباه في مثل اللاحى
 جاد (قوله وان لم يكن في شئ من طرفيها سلب) لم يقل وان لم يكن في شئ
 من طرفيها حرف سلب تنبيهها على ان تمثيل المصنف به لجملة السكون على معنى
 ثبوتى على طبق ما جرى عليه في بحث المعرف حتى لو فسر به سلب الحركة
 لجعلها معدولة وبهذا ظهر ضعف ما في شرح العلامة التفتازانى ان المثال
 دل على انه لا بد في العدول من حرف السلب ولا يكتفى الاشتغال على السلب
 حتى ان زيدا عمى محصلة وزيد معدوم كذلك وزيد لا موجود معدولة (قوله
 كذلك يكون في جانب الموضوع) وفي الجانبين لان المعدولة المحمولة
 لا تشمل معدولة للطرفين وقوله على ما بينه اشارة الى ان للعدول بياناً آخر

يخص بالمعدولة المحمول (قوله فحين ما شرع في الاحكام لم خصص الكلام) كلمة مازدة بين المضاف والمضاف اليه كما في من غير ما جرم وقوله حين ما شرع متعلق بقوله خصص ففي تقدمه على الاستفهام اشكال وقد بنا قس في كون بيان النسبة حكما ووجه الاستفسار عن التخصيص منافية نظر الفن التخصيص او كون مقتضى بيانه عدم التخصيص حيث لم يخص صدر كلامه بشيء من المعدولات (قوله ثم ان المحصلات والمعدولات المحمول كثيرة) بعد اعتبار التخصيص بالمعدولة المحمول لبس ما بقي الاموجبة محصلة ومعدولة سالبة ولا يزيد عليهما كما يشعر به سوق الكلام كما لا يخفى على العارف لسوق الكلام ولا يخفى ان الانسب بقوله ثم ان المحصلات والمعدولات المحمول كثيرة ان يقول فا الوجه في تخصيص السالبة المحصلة فان من جعل المحصلة شاملة لجميع ما يقال بل المعدولة لا يسمى السالبة المحصلة بسبطة (قوله اما وجه التخصيص الاول فهو ان المعتبر في الفن من العدول ما في جانب المحمول وذلك لانك قد حققت الى آخره) يخص ما ذكره ان الاختلاف في المحمول يوجب الاختلاف في القضية حقيقة لان كل محمول يفيد ثبوتا واتصافا او سلبا مخالف لما يفيد المحمول الاخر بخلاف الاختلاف في العنوان فانه لا يفيد اختلافا في الثبوت او السلب و يمارضه انه لو لم يكن للعنوان تأثير في مفهوم القضية لما كذبت القضية بامتناع اتصاف شيء بالعنوان ولما دار الاستدلال على اختلاف العنوان بل اعتبار اختلاف العنوان احق من عدمه لان نظر الفن على ماله مدخل في الاكتساب فنقول وجه التخصيص الاول انه قصده رد ما ذكره الامام في المختص حيث قال لا يتوقف صدق الموجبة المعدولة المحمول على وجود الموضوع لانه لو لم يثبت العدول للمعدوم لثبت المحصل والالارتفع التقيضان من المعدوم فرده بان العدول اخص من تقبض المحصل لان تقبضه سلب المحصل لا عدوله اذ سلبه اعم من عدوله او نقول وجه التخصيص ان العدول في المحمول اكثر التباسا بالسلب من العدول في الموضوع لان العدول في المحمول يستلزم سلبا بخلاف العدول في الموضوع (قوله فلان اعتبار العدول في المحمول) اي فقط (قوله فهنا اربع قضايا) وست نسب خمس منها ظاهرة فلم تعرض الا لواحد منها (قوله فلعدم حرف السلب في الموجبة) لا يخفى ان من الموجبة المحصلة في التقسيم المربع

قولنا اللاحى جاد وفيه حرف السلب ومن الموجبة المعدولة اللاحى لاعالم
 وفيها حرفا سلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب
 في الموجبة ووجودها في السالبة والمعدولة وعلى وجود حرف السلب
 في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة والموجبة المعدولة
 ويمكن ان يوجه بان المراد حرف السلب المؤثر في مفهوم القضية
 بقى ان الاحتياج الى الفرق الذى ذكره لا ينحصر السالبة البسيطة
 بل يشتمل الموجبة المعدولة الطرفين والسالبة المعدولة الموضوع فان
 اللاكاتب لا متحرك الاصابع ملتبس بقولنا لبس اللا كاتب متحرك الاصابع
 والفرق المذكور جار فيها ايضا وحل السالبة البسيطة في كلام المصنف
 على ما يشتمل لبس اللاكاتب متحرك الاصابع وان ساعده اللفظ مما لا مساغلة
 عند العارف بمساق البيان وما ذكره في عدم الالتباس بين الموجبة
 المحصلة والسالبة المعدولة مشترك بينه وبين السالبة المحصلة مع السالبة
 المعدولة فالاولى فلو وجود حرف السلب في السالبة المعدولة وعدم
 حرف السلب في الموجبة المحصلة والحكم بان حرف السلب في الموجبة
 المعدولة واحد وفي السالبة المعدولة اثنان ينتقض بقولنا زيد لا لا كاتب وليس
 زيد لا كاتباً) قوله واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة فينبهما التباس
 من حيث ان حرف السلب موجود فيهما واحداً) بشكل ذلك زيد لا اعنى
 فان حرف السلب فيه اثنان وزيد لا لا كاتب الا ان يكفى بالالتباس في الجملة
 وحينئذ الظاهر ان يقول لان حرف السلب فيهما قديكون واحداً وقوله
 من حيث ان حرف السلب موجود فيهما واحداً يعنى حرف السلب المؤثر
 في مفهوم القضية) قوله فاذا قيل زيد لبس بكاتب فلا يعلم انها موجبة
 معدولة وسالبة بسيطة) فيه انه لا يعلم بالفرق المعنوى اية ذلك لاحتمال ان تكون
 سالبة كاذبة الا ان يقال لا يحمل على الكاذبة مالم يظهر ظهوراً تاماً قصد
 للكاذب والاظهر ان الفرق المعنوى فرق بينهما بحسب التحقق لا بحسب المفهوم
 (قوله اما المعنوى فهو ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة آه)
 لم يقبل المعدولة المحمول كافي اثنتين لان الفرق مبني على اعتبار العدول
 باعتبار المحمول فقط فلا معدولة الامعدولة المحمول فيلغوا التقييد وينجيه
 على قوله لانه متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة انها
 منقوضة بقولنا زيد لا لاعالم فان صدقها لا يستلزم الا صدق زيد لبس لاعالم

وهي ليست سالبة بسيطة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد ان السالبة البسيطة
 اعم من الموجبة المعدولة المنتمة من السلب البسيط لانها متى صدقت الموجبة
 المعدولة صدقت السالبة التي ركبت من سلبها المعدولة (قوله ولا تنعكس)
 المراد بالنعكس العكس اللغوي والافالعكس الاصطلاحي ثابت (قوله وهوانه
 لا يلزم آه) هذا انما ينفع لو كان بناء النسبة على اللزوم اما لو كان على مجرد
 الاتصال في التحقق فلا ينفع (قوله فلانه متى ثبت الالباء لم يصدق
 سلب الباء عنه) الملازمة حق لكن لا ينفع لجواز ان يكون سلب الباء عدولا
 لاسلبها بسيطا (قوله وهو اجتماع النقيضين) اي المفهومين المتباعين
 غاية البعد فانه يستحيل اجتماعهما في الصدق وان لا يستحيل ارتفاعهما وفيه
 ان استحالة اجتماع الشيء ورفع في الصدق بناء على استلزام صدق الرفع
 سلب الشيء فيلزم بالاجتماع في الصدق اجتماع النقيضين فلا يستقيم بيان
 استلزام العدول للسلب به (قوله فلان الايجاب لا يصح على المعدوم ضرورة
 ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود المثبت له) يريد ان ايجاب الشيء لغيره
 بحسب التحقق والمطابقة لنفس الامر فرع على وجود المثبت له والا
 فلا يوجب الكاذب يتحقق مع عدم الموضوع ثم الدعوى كالدليل منقوض
 بايجاب المحمول السالب فانه كالسلب لا يستدعي وجود الموضوع وكذا قوله
 بخلاف السلب فانه كدليله منقوض بسلب المحمول السالب فانه يقتضي
 وجود الموضوع ولتفصيل الكلام مقام آخر (قوله كما انه يصدق في قولنا
 شريك الباري لبس بصيرا) حقيقة وخارجية (قوله ولا يصدق شريك
 الباري غير بصير) لا حقيقة ولا خارجية فلا يردان الكلام في القضايا الخارجية
 والحقيقة وهذه قضية ذهنية ولا يحتاج الى ان يقال هذه وان كانت
 قضية ذهنية لكن يتضح بها حال الحقيقة والخارجية (قوله ولما كان
 معدوما) الاولى ولما كان ممثلا اذ عدم الموضوع لا يكتفي في صدق السلب
 الحقيقي (قوله لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع آه) اما منع لقوله
 بخلاف السلب فانه يصح على المعدوم واما ابطاله على طريقة الغصب
 ويمكن تأييدا لمنع بانه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن لنا سالبة
 حقيقة وخارجية لانه لم يعتبر وجود الفرد والحقيقة والخارجية دائرتان
 على الوجود المعبر وتفاوت اعتباره ويمكن ايراد هذا المنع على ان الايجاب
 لا يصح الا على موجود بانه لو لم يصدق الايجاب الاعلى موجود محقق

باجتماع النقيضين اذ هو
 وهو مخصوص بحدوده

اي كنهه القضية الذهنية
 السلب الحقيقي لا يجب ان يكون
 محققا فيه ضرورة الموضوع
 لا يصدق حقيقة بحدوده

قوله واما ابطاله اي الدعوى
 على طرف الغصب فلا يستلزم
 حقيقة المعبر فيه ولا ان يكون
 الاوان فان كان معارضة دليل
 فلو خذنا السلب اذ هو
 بغيره كالحال

او مقدر لم يكن الموجبة الكلية نقيضا للسالبة الجزئية (قوله فان من الجائز اثبات المحمول لجميع الى آخره) اى لكل واحد وكذا في جميع ما يماثله قوله لانا نقول الحكم في السالبة على الافراد (الموجودة) اى على الافراد الموجودة التى يتعقد الحكم في الموجبة باعتبارها فى السالبة الخارجية على الافراد الخارجية وفى السالبة الحقيقية على الافراد الممكنة المقدرة الوجود فصدق السالبة الحقيقية قد يكون بانتفاء الوجود المقدر لانتفاء الامكان فان قلت هذا لا يجدى نفعا لان صدق السلب لما يمكن بانتفاء الموضوع فيصح ان ينصرف صدق السلب الجزئى الى بعض الافراد المعدومة وينصرف صدق الايجاب الى جميع الافراد الموجودة فيجتمع قولنا كل (ج) الموجود (ب) مع قولنا ليس بعض (ج) الموجود (ب) بان ينصرف صدقه الى ان بعض (ج) ليس بموجود قلت ليس بعض (ج) الموجود (ب) انما يصدق لو لم يكن شئ من (ج) موجودا حتى لو وجد بعض افراده لا يمكن صدق السلب الا بان يثبت المحمول عن بعضه ولا يشكل عليك انه اذا كان معنى كل (ج) لكل (ج) الموجود (ب) وكذا معنى ليس (ج) ليس (ج) الموجود (ب) لا يتوقف اقتضاء الموجبة وجود الموضوع على ان الثبوت يتوقف على وجود الموضوع بل لو فرض ان الثبوت يكون لعدم يتوقف صدق الموجبة على وجود الموضوع لتقييد الموضوع بالوجود كما يتوقف على صدق العنوان ولا يتوقف ثبوت شئ للافراد على صدق العنوان لان الوقف على صدق العنوان في الموجبة لان انتفاء وجود الموضوع اما بعدم الذات او بدم الاتصاف بالعنوان فاذا لم يتصف الذات بالعنوان اتنى وجود الموضوع فلا يصدق الايجاب فاقضاء الموجبة وجود الموضوع لوجهين احدهما ان ثبوت المحمول يقتضى وجوده وثانيهما ان الاتصاف بالعنوان ايضا يقتضى وجوده (قوله فان معنى الموجبة) يعنى الكلية وبقوله ومعنى السالبة الجزئية (قوله ويصدق هذا المعنى تارة بان لا يكون شئ من الافراد موجودا) اذ لو كان بعض الافراد موجودا وثبت له الباء لا يصدق اذ يصدق كل (ج) الموجود (ب) فكيف يصدق بعض (ج) الموجود ليس (ب) فابقال ويصدق تارة بان يكون شئ منها موجودا وثبت له الباء وشئ منها غير موجود بمجرد توهم (قوله واما قوله على موجود محقق كما في الخارج جينة الموضوع

ان الاتصاف بالعنوان حق
وفرض ان الثبوت يكون للموضوع
فكيف صدق الموجبة وجود الموضوع
ان يمكن الثبوت للموضوع فلو
فما رتب على عدمها فالحق
مستوفى

او مقدركما في الحقيقة الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق الى آخره
 فان قلت كيف لا يكون له دخل في بيان الفرق وهو يفصل الوجود
 الذي يستدعيه الموجبة ويدفع توهم دعوى استدعاء الوجود المحقق
 قلت انما يكون كذلك لولم يخرج الذهنية عن تحقيق الفرق اذ الفرق بين مطلق
 الموجبة والسالبة ليس بالاستدعاء الموجبة الوجود دون السالبة لا باستدعاء
 الموجبة الوجود الخارجي المحقق او المقدر فهو ليس لتحقيق الفرق
 بل للاشارة الى تخصيص الكلام بالخارجية والحقيقة لكن هذا اذ كان
 قوله كما في الخارجية تعيننا لما يتوقف الحكم فيه على موجود محقق وقوله
 كما في الحقيقة تعيننا لما يتوقف الحكم فيه على تقدير الوجود واما لو كانا
 مثالين لما يتوقف على الوجود المحقق والمقدر فله مدخل في بيان الفرق
 اذ فيه تحقيق ان الوجود الموقوف عليه للايجاب ذهنا كان او خارجيا
 ليس الوجود المحقق فقط ولهذا قال وكأنه فادرج لفظ كان اشارة الى احتمال
 آخر ويحتمل ايضا ان يكون دفعا لما يتوجه على ان الايجاب يستدعي وجود
 الموضوع من انه ينتقض بقولنا زيد موجود فانه لا يستدعي وجود
 الموضوع والاثبت وجوده قبل وجوده فدفع ذلك بان كلامنا في الحقيقة
 والخارجية وثبات الوجود قضية ذهنية وقوله فاجاب بان كلامنا ليس
 الا في القضية الخارجية الى آخره مما لا يحتاج اليه في الجواب بل يكفي
 ان يقال المراد بالوجود اعم من المحقق والمقدر وانه ذكره لدفع ما يتجه
 بعد الجواب انه ينتقض بعد بالقضية الذهنية فانها لا تستدعي الوجود الخارجي
 لا محققا ولا مقدرا ولو جعل فساد ارادة استدعاء الايجاب الوجود الخارجي
 انه لا يصدق قضية ذهنية لكان لقوله ليس كلامنا الا في القضية
 الخارجية والحقيقة موقع حسن والجواب الحقيقي عن الانتقاض بالذهنية
 ان يفرق بين استدعاء السالبة الوجود الذهني وبين استدعاء الموجبة
 بان استدعاء السالبة لتوقف صدور الحكم عن الحاكم عليه لا لتوقف ثبوت
 الحكم عليه فالوجود الذهني في الموجبة الذهنية مما لا بد منه في زمان تحقق
 القضية وفي السالبة مما لا بد منه في زمان صدور الحكم فقط وقوله يجب
 ان يكون موضوعها مقدرا لا يريد به ما يقابل المحقق كما هو الظاهر بل
 ما يعبر به وهو ظاهر ولا يذهب عليك ان استدعاء الايجاب وجود الموضوع
 انما يتم لولم يكن الموجبة الممكنة قضية كما حققه الشارح في شرح المطالع

لظهور ان الممكنة الموجبة لا تستدعي وجود الموضوع ولا تقديره اذا كان
 المحمول لا يستدعي الامكان الموضوع فاعرفه (قوله وذلك كله اذا لم يكن
 الموضوع موجودا) ظاهره ان اعمية السالبة البسيطة من الموجبة المعدولة
 اذا لم يكن الموضوع موجودا وفيه انه اذا لم يكن الموضوع موجودا فالسالبة
 البسيطة والموجبة المعدولة متباينتان فالوجه ان المراد ان الفرق بالاعمية اذا كان
 الموضوع معدوما اما اذا كان الموضوع موجودا فلا يجدي الاعمية
 في تمييز السالبة البسيطة عن الموجبة المعدولة والمستفاد من بيان الشارح
 ان قوله واما اذا كان الموضوع موجودا فهما متلازمان عدل لقوله والسالبة
 البسيطة اعم وليس من تنه دليل الاعمية واحدى مقدمتي دليلها مطوية
 وهى انه متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة والوجه انه من تنه
 الدليل ونحريره ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول
 لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فيصدق السالبة البسيطة
 بدون الموجبة المعدولة واما الموجبة المعدولة فلا تصدق بدونها لانه اذا كان
 الموضوع موجودا فهما متلازمان (قوله هذا هو الكلام في الفرق
 المعنوي واما اللفظي الى آخره) جعل الشارح قول المصنف والفرق بينهما
 بحسب اللفظ ناظرا الى قوله والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة
 المحمول والاقرب ان يجعل متصلا بقوله واما اذا كان الموضوع موجودا فهما
 متلازمان يعنى والفرق بينهما حينئذ في اللفظ فقط (قوله فان كانت
 ثلاثية) هذا الفرق لا يخص الثلاثية بل يعنى الرابعة وهو ما كانت موجهة
 فالاولى فان كانت الربطة مذكورة (قوله تكون موجبة) اى معدولة
 ل يظهر الفرق بين السلب والعدول لانه المطلوب لالفرق بين الايجاب
 والسلب (قوله فهناك ربط السلب) الاول ربط العدول (قوله
 لان من شان الربطة ان تربط ما بعدها بما قبلها وقوله لان من شان
 حرف السلب ان ترفع ما بعدها عما قبلها الى آخره) يشكك بكان زيد
 قائما فان كان ليس لربط ما بعدها بما قبلها ولبس زيد قائما فانه ليس
 لسلب ما بعدها عما قبلها وبان حرف السلب قد يكون رفع نفس القضية
 لا لسلب شئ عن شئ كما سبق تحقيقه الا ان يقال المراد ان الربطة
 المتوسطة كذلك وان حرف السلب اذا توسط يكون لسلب ما بعدها
 عما قبلها فبشكل بزيد هو ليس قائما الان يقال شانه هنا ايضا ذلك لانه

فان كان
 اللفظي
 فانه لا
 يشكك

آخر جه عن شانه تقدم الابططة بقائه لم يقدر البيان وجه كون ليس زيد
 قائما سالبة الا ان يقال خص البيان بما فيه التباس ولا يلتبس ليس زيد
 قائما (قوله فهناك سلب الربط) اي الربط الايجابي (قوله وان كانت
 ثنائية فالفرق انما يكون الى آخره) اي الفرق اللفظي انما يكون
 من وجهين احدهما بالنية بان ينوى اماريط السلب فيقدر الربطة مقدمة
 على حرف السلب بقرينة اوسلب الربط فيقدر الربطة متأخرة عن حرف
 السلب بقرينة ولا شك ان الفرق يتقدم الابططة وتأخرها فرق لفظي
 وان كان نظرا الى التقدير وبهذا التدفع ان الفرق بالنية لا يصح ان يكون من جملة
 الفرق اللفظي واما ما قال العلامة التفتازاني ان المراد ان الفرق بحسب اللفظ
 ساقط فيما لا يساعده كون الكلام في الفرق اللفظي اذ لا يصح في تفصيل
 الفرق اللفظي ان يقال الفرق اللفظي ساقط ويذكر الفرق المعنوي
 (قوله كلفظ غير ولا) يعني في الثنائية والا فزيد لا يكون قائما لم يخص
 بالعدول والمراد بالتخصيص الواقعي ولم يطلع عليه او على الاصطلاح
 بعد ذلك وعبارة المصنف او بالعكس ترجح الثاني وترك الشارح قوله
 او بالعكس يرجح الاول فانه يشعر به وجد الاصطلاح على الاول دون العكس
 فترك قوله او بالعكس (قوله البحث الرابع في القضية بالموجهة)
 ونسعى النوعية والرابعة ايضا قال صاحب المطالع ولم تسم باعتبار السور
 خجاسة لان السور غير لازم بخلاف الجهة يردان عقد القضية ينفك عن
 صلاحية اعتبار السور كافي الطبيعية ولا ينفك عن صلاحية اعتبار الجهة
 فالجهة تشبه الموضوع والمحمول والرابطة بخلاف السور فتقضى لزوم
 الجهة بالقضية المطلقة من قلة التدبر (قوله نسبة المحمول الى الموضوع
 سواء كانت بالايجاب او السلب الى آخره) نبه على ان الايجابية والسلبية
 في قول المصنف لابد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية
 كانت اوسلبية تفصيل للنسبة لالاسكيفية وانما لم يلتفت الى جعلها تفصيلا
 للكيفية مع ترجح الجواز له وصحته لان الكيفية ايضا تكون ايجابية اي وجودية
 كالضرورة وسلبية اي عدمية كاللا ضرورة لان الاهم تفصيل النسبة
 لان المتأخرين خالفوا المتقدمين في ان مادة القضية هي كيفية نسبة القضية
 الايجابية وجعلوها كيفية نسبة القضية سواء كانت ايجابية اوسلبية بخلاف
 المتقدمين فانهم جعلوها كيفية النسبة الايجابية حتى انحصرت مواد

شئ من عدم المطلق عقد
 عنها ضرورة

لان القضية المطلقة تفصيل
 يكون في كيفية ضرورة

الموارد نسخ

القضايا عندهم في الوجوب والامكان والامتناع فتعين مذهبهم المهم في هذا
المقام بوجوب تفصيل النسبة دون الكيفية وفائدة تفصيل الكيفية اعني التنبيه
على ان اطلاق الكيفية على المادة جرى على اللغة لا الاصطلاح والام يصح
ان تكون عدمية لان الكيف من الموجودات الخارجية لا نفوت لحصولها
من قوله كالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام ثم المراد بالنسبة النسبة
المطابقة اذ غير المطابقة غير ثابتة فكيف تثبت لها كيفية واريدها الوقوع
واللا وقوع اذ هو الموصوف بالضرورة او باللا ضرورة او غيرها دون النسبة
التي بين بين والوقوع ليس صفة المحمول بل صفة النسبة التي هي صفة المحمول
لان صفة المحمول ثبوته للموضوع والوقوع واللا وقوع وصفان له فاقبل
ان اضافة النسبة الى المحمول لان النسبة هي ثبوت المحمول للموضوع
فهي صفة للمحمول دون الموضوع فلا يقول عليه نعم مع كونه
صفة المحمول اضافته الى المحمول اولى وذكر السيد السند المحقق ان اضافته
الى المحمول لانه من مقتضيات المحمول لان الموضوع امر مستقل بنفسه
لا يقتضي الارتباط بغيره والمحمول مفهوم يقتضي ارتباطا بغيره فالنسبة التي
بها الارتباط تستحق ان تضاف اليه وان كانت متصورة بين بين والى ان توهم
من قوله وان كانت النسبة متصورة بين بين انه حل النسبة على النسبة التي
بين بين دون الوقوع واللا وقوع لان الوقوع واللا وقوع ايضا متصوران
بين بين (قوله كالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام) قال العلامة
التفتازاني لا يقال ان اراد هذه المفاهيم فلا ينحصر الكيفية فيها وان اراد
ما صدق عليه الضرورة واللا ضرورة فلا حاجة الى ذكر الدوام واللا دوام
لذخولهما تحت اللا ضرورة لانه يصدق عليهما انهما لا ضرورة لانه
لا يصدق على شيء منهما مفهوم الضرورة ولا يرتفع النقيضان في التصور
عن امر موجود لانقول المراد الاول وما ذكرتمثيل لاحصر جميع الجهات
هذا وبما بينا من صدق اللا ضرورة على الدوام واللا دوام اندفع انه ينافي الدوام
اللا ضرورة على ما هو التحقيق من استلزام الدوام الضرورة فكيف يصدق
عليه اللا ضرورة والدوام اعم من الضرورة على ما هو المشهور فكيف يندرج
تحتة فلا غناء في ذكر الضرورة واللا ضرورة عن ذكر الدوام واللا دوام نعم
يمكن ان يقال ليس المقصود حصر الجهات بل التعليل لوجوب الكيفية
لنسبة المحمول الى الموضوع بجهتين احدهما عدم امكان خروج النسبة

صفة

عن الضرورة واللاضرورة وثانيهما عدم امكان خروجها عن الدوام
واللادوام لعدم امكان ارتفاع التقيضين (قوله فان كل نسبة فرضت)
اي فرضت مطابقة لنفس الامر والمقصود منه التنبيه على ان الدعوى
ثبتت بكل من المثالين فذكرهما من قبيل تكثير الدليل فلا اغناء فقوله ومن جهة
اخرى يريد به ان ثبوت الدعوى من جهة اخرى قال السيد السند المحقق
يعني ان تقسيم كيفية النسبة الى الضرورة واللاضرورة تقسيم برأسه ثنائى
وتقسيمها الى الدوام واللا دوام تقسيم آخر ثنائى ايضا لان المجموع
تقسيم واحد رباعى هذا كلامه وما ذكرنا في بيان كلام الشرح مرجح
لان قوله ومن جهة اخرى مذكور في مقام اثبات الدعوى دون مقام التقسيم
فعله على بيان جهة اخرى لثبوت الدعوى اقرب الى الفهم من حمله
على تحقيق التقسيم (قوله وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى
مادة القضية) فائدة القضية لفظ مشترك بين الطرفين والكيفية الثابتة
في نفس الامر (قوله واللفظ الدال عليها في القضية الملقوطة وحكم العقل
بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة يسمى جهة القضية) لانه
جهة ينتهى اليها القضية ولا يزيد عليها شئ في القضية ويسمى نوا ايضا
وتقييد اللفظ الدال بكونه في القضية الملقوطة وتقييد حكم العقل بكونه
في القضية المعقولة اخرج اللفظ الدال عليها بالاستقلال وكذا الحكم عليها
بالاستقلال فانهما البسا في القضية بل هما قضيتان مستقلتان وههنا بحثان
الاول انه ذكر صاحب القسطاس في شرحه ان كون الجهة اللفظ الدال
على الكيفية الثابتة في نفس الامر يتاى تجوز مخالفة الجهة المادة واجاب عنه
الشارح في شرحه للطالع بان تخلف الدال الوضعى عن المدلول جائز ورده
العلامة التفتازانى بان تحديد الجهة باللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس
الامر يقتضى ذلك لان الكيفية لو لم تكن ثابتة لم يكن اللفظ الدال عليها دالا
على الكيفية الثابتة في نفس الامر فتنشأ الاعتراض ذلك لا الغفلة
عن جواز تخلف الدال الوضعى عن المدلول فلا جواب الابتأ وبيل اللفظ
بان يقال ضمير عليها في قوله واللفظ الدال عليها راجع الى الكيفية الثابتة
لا بمعنى ذكر بل بالمعنى الاعم منه وهو الثابت في نفس الامر او بحسب دلالة
اللفظ هذا والا وجه ان يجعل الضمير مطلق الكيفية ضمنا فان قلت سيأتى
ان الالفاظ موضوعة بازاء الصور العقلية فعنى اللفظ الدال على الكيفية

الثابتة لاحالة اللفظ الدال على الصورة العقلية للكيفية الثابتة والصورة العقلية يجوز ان لا تطابق الشيء قلت معنى اللفظ الدال على الكيفية الثابتة اللفظ الدال على الصورة المطابقة للكيفية الثابتة والالم يكن فرق بين قولنا اللفظ الدال على الكيفية الثابتة وبين قولنا اللفظ الدال على الكيفية الغير الثابتة فتأمل والثاني ان جعل حكم العقل جهة مسامحة والجهة هي الكيفية المقولة المحكوم بها عند العقل كما سيأتي في تلخيص الكلام وكما يناسب كون الجهة في القضية المغلوطة الدال على الكيفية لكن في شرح المطالع والمعار وغيرهما ان الجهة حكم العقل المذكور ويلازمه ما في جامع الحقايق للخص وما في الملخص ان جهة القضية للمغلوطة بيان الكيفية (قوله لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا الى آخره) اللفظ الدال على الكيفية الثابتة دال عليها من حيث انها ثابتة فيدل على ان النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا ولا يتجه انه فرق بين دلالة اللفظ على الكيفية الثابتة وبين دلالة على ان الكيفية كذا ومدلول قوله واللفظ الدال عليها هو الاول دون الثاني لكن يتجه ان كلام الشارح يشعر بان كذب القضية الموجهة لعدم مطابقة الحكم الذي يشعر به الجهة من ان كيفية النسبة كذا وقد سبق ان صدق القضية عبارة عن مطابقة حكمها للواقع وكذبها عبارة عن عدم مطابقة للواقع وما سبق صحيح في الموجهات ايضا اذا الحكم فيها بوقوع النسبة المكيفة بكيفية كذا وكذب الحكم بتحقيق بانتفاء الموضوع وانتفاؤه كما يكون بانتفاء ذاته يكون بانتفاء الوصف المعترف به ويمكن ان يقال مراده بقوله لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع الحكم الذي في اصل القضية لا الحكم بالكيفية لان انتفاء الكيفية التي حكم بها العقل اودل عليها اللفظ يجعل حكم القضية كاذبا بانتفاء قيد النسبة المحكوم بها (قوله وتلخيص الكلام في هذا المقام الى آخره) اراد تحقيق قوله لا بد للنسبة من كيفية ثابتة في نفس الامر آه وقد تقرر انه لا وجود للنسبة واذا لم يكن لها وجود فكيف يثبت لها الكيفية فنبه على ان للنسبة كالموضوع والمحمول وغيرهما من كيفية النسبة ووصف الموضوع وقيد المحمول وجودا في نفس الامر هو مناط صدق القضية وكذبها فحق تحقق الوجود للموضوع في نفس الامر لم يكن مانعا من صدق الموجبة من قبله ومتى انتفى امتنع صدقها ولم يكن مانعا من صدق السالبة ومتى تحقق المحمول لم يكن مانعا من صدق الموجبة من قبله ومتى

انتفى لم يكن مانعا من صدق السالبة ومتى تحققت النسبة الاليجائية لم يكن
 مانعا من صدق الموجبة ومتى انتفت كذبت ولم يكن مانعا من صدق
 السالبة فالمراد بآيات الوجود للنسبة والموضوع والمحمول اثبات وجود
 يقاس اليه النسبة والموضوع والمحمول لا وجود يثبت لهذه الاشياء لا محالة
 يرشدك الى ذلك قوله فالنسبة في القضية متى كانت ثابتة آه اذا عرفت هذا
 فلا يتجه ان النسبة لا تحقق لها في الكاذبة ولا يحتاج الى تقيدها بالنسبة في
 الصادقة ولا يتجه ان الموضوع لا يجب وجوده في السالبة ولا المحمول ولا يحتاج الى
 ان يجعل قوله من الاشياء قيداً لما ارادة الاشياء الثابتة واما يجعل الاشياء بمعنى
 الموجودات لا الاشياء اللغوية بقي ان النسبة لبس لها وجود والمحمول لا يجب
 ان يكون له وجود ودفعه بان معنى وجود النسبة كون نفس الامر ظرفاً لها
 وكذا المحمول وهذا معنى قولهم النسبة ثابتة او واقعة ولبس بمعنى كون نفس
 الامر ظرفاً لوجود فاقنع بهذا الاجال فان لتفصيله مقاماً آخر لا يقتضية الحال
 (قوله ثم اذا حصلت آه) يعني ان اعتبار العقل لا يلزم حصولها عند العقل كما
 لا يلزم ثبوتها في نفس الامر وقوله ثم اذا وجدت اى النسبة في اللفظ اوردت
 عبارة تدل على تلك الكيفية يدل على انه لا يلزم اليراد وجود النسبة في اللفظ
 بل ربما ينفع عنه اذرب متعلق لكيفية النسبة يقتصر على افادة النسبة وينبغي
 ان يعلم ان المراد بوجود النسبة في اللفظ اعم من وجودها في اللفظ المقدر
 او المحقق فلا يرد انه ربما لم يوجد النسبة في اللفظ واوردت عبارة لكيفيتها كما
 اذا ذكرت الجهة في قضية حذف را بطنها (قوله حتى صارت اجزاء
 للقضية الملقوطة آه) اعلم ان وجود الشيء في اللفظ وجود مجازي بمعنى
 وجود لفظه الدال وصيرورتها اجزاء للقضية الملقوطة مجاز عن صيرورة
 الفاظها اجزاء للقضية الملقوطة (قوله فالتشج وجود في نفس الامر ووجود
 في العقل اما مطابق او غير مطابق) هذا يشعر بان المطابقة واللامطابقة
 في التصور وقد قيل كل تصور مطابق ولا يجري اللامطابقة الا في الصور
 التصديقية فصورة الفرس مطابقة وانما اللامطابقة في الحكم اللازم له
 من انها صورة الانسان فان كل نفس لها ملكة الحكم بان الصورة صورة
 لما تصوره بها فربما يكون هذا الحكم خطأ (قوله اما في عبارة صادقة
 او كاذبة الى آخره) قد اتفقوا على اختصاص الصدق والكذب بالاخبار

فالاولى عبارة مستقيمة او غير مستقيمة (قوله القضية) يعنى الموجهة على ان اللام للعهد (قوله لانها ان اشتملت على حكمين الى اخره) فسر البسيطة والمركبة بما يعنى المفقوطة والمعقولة استدراكا لما فات تعريف المصنف حيث خص بالمفقوطة حيث ذكر فيه قيد حقيقة اي معناها فقوله فالقضية البسيطة يعنى بها المفقوطة وفي صدر البحث ايضا ما يشعر تخصص البيان بالمفقوطة حيث قال واللفظ الدال عليها يسمى جهة ولاضير في ذلك فرما يبين المفقوطة وسيعرف منه المعقولة (قوله واما سلب فقط كقولنا لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة الى آخره) فان قلت هذه القضية مشتملة على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب تأيدهما ان النسبة السلبية ضرورية قلت المعتبر الاشتمال على حكمين متفقين في الموضوع والمحمول وقد صرح به المصنف في جامع الحقايق حيث قال ونعنى بالقضية البسيطة القضية التي حكم فيها بنسبة محمولها الى موضوعها ايجابا فقط او سلبا فقط وبالقضية المركبة القضية التي حكم فيها بنسبة محمولها الى موضوعها ايجابا وسلبا معا متوافقين في الكمية والطرفين هذا كلامه (قوله وانما قال حقيقتها اي معناها) فسر الحقيقة بالمعنى كأن حقيقة اللفظ هو المعنى حتى لو اتنى شئ منه اتنى اللفظ فخص التفسير بالمفقوطة ولك ان تريد بحقيقتها مالها وباطن امرها اذ لا ركب في الظاهر من ايجاب وسلب لافي اللفظ ولا في المعنى بل هناك امر اجمالى اذا فصل حصل قضيتان مختلفتان وحيث لا يخص التعريف بشئ من المفقوطة والمعقولة ويستفاد من ذكر الحقيقة انه لا بد ان يكون الجهة مذكورة بعبارة غير مستقلة ومعقولة لاعلى وجه الاستقلال والالكانت هنالك قضيتان مستقلتان متجاورتان لا قضية واحدة موجهة (قوله بخلاف ما اذا قيدنا القضية باللا دوام الى اخره) يستفاد منه انه لا يوجد الاختلاف في التقييد بالامكان ويوجد في التقييد باللا دوام وهما سياتى لوجود الاختلاف مع تقييد السالبة بالامكان وعدم تحققه مع تقييد السالبة باللا دوام الا اذا اريد بالقضية القضية المعهودة اعنى كل انسان كاتب لا مطبق القضية (قوله ثم ان القضايا البسيطة والمركبة غير محصورة في عدد) اي لم يعلم عددها ولم يضبط لعدم الحاجة اليه او لعدم الطاقه فيقييد المحصورة في ثلث عشرة بالتى جرث العادة بالبحث عنها وعن احكامها لبس لان القضايا الموجهة معدودة بعدد آخر بل لانها غير معلومة العدد

وليس معنى غير محصورة في عدد انها غير متناهية حتى يجه عليه انه لو سلم
لا تنتهي كقياسات النسب لان سلم لا تنهى الموجهات وقوله الا ان القضايا
التي جرت العادة بالبحث عنها الى اخره دون ان يقول الا ان القضايا التي بحث
عنها الى اخره لان البحوث عنها اكثر من ذلك وارتقى ضبتها في شرح العلامة
التفتازاني الى ثمان عشرة اخرى ومرفاهه ارفع اذ منها الضرورية
والدائمة الازلية والمشرودة بالمعنى الاعم (قوله من التناقض والعكس
والقياس وغيرها) احكام القضايا اربعة التناقض والعكس والتلازم
والاخير مختص بالشروط فاحكام الموجهات التناقض والعكس فقوله
والقياس وغيرها مبهم تركه العلامة التفتازاني في شرحه وغاية ما يوجه به
ان القياس بمعنى المقايسة عطف على احكامها وهو كناية عن النسبة
بين القضيتين وغيره اعبارة عن بيان انتاجها وانتاج غيرها بها والقياس
بمعناه الاصطلاحي عطف على ضمير عنها اي البحث عن القياس المؤلف منها
وغیرها من مواد الاقبسة (قوله ثلثة عشر) الصحيح ثلث عشرة (قوله
منها بساط ومنها مركبات) لا يخفى ان معنى قوله الا ان القضايا التي
جرت العادة بالبحث عنها الى اخره الا ان القضايا المركبات والبسائط التي
جرت العادة بالبحث عنها الى اخره فيلغو (قوله منها بساط ومنها مركبات
قوله وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او بضرورة سلبه عنه الى اخره) نبه بقوله ما دام ذات الموضوع
موجودة على ان المتغير في الضرورية الضرورية الذاتية
على ما في الاشارات لا الازلية على ما في الشفاء وهي ضرورة ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه ازلا وبدا ولا للوصفية ولا للوقعية اللتان
ستعرفهما ولا الضرورة بشرط المحمول فانه لا فائدة في تقييد القضية بها
اذ الموضوع بشرط المحمول يثبت له المحمول الضرورة بلا خفاء هذه
ضرورات خمس ضبتها صاحب المطالع وقال الضرورات خمس ونحن
نقول لها سادسة هي الضرورة لذات الموضوع وهي اخص من الضرورة
للمعتبرة ههنا لانها ضرورة اثبت لذات الموضوع سواء كانت لذات
الموضوع او غيرها وقد نيه الشارح بقوله فيما بعد جميع اوقات وجود الموضوع
على ان مادام للظرفية الصرفة هنا لا للشرطية كما في مادام وصف
الموضوع وبهنا دفع الشارح في شرح المطالع ما اورده على تعريف الضرورية

من انه يستلزم صدق الضرورية في زيد موجود لان الوجود ضروري
 لزيد مادام موجودا مع انه قضية ممكنة لاجتماعهم على ان زيد يمكن الوجود
 وصدق زيد موجود بالامكان الخاص ووجه الدفع ان الوجود ضروري له
 بشرط الوجود لاني جميع اوقاته واورد عليه انه يلزم حينئذ ان يخصر الضرورة
 الذاتية في الازلية لانه لا يصدق الا في الموضوع الواجب او المستع لان ما لم يجب
 وجوده لم يجب له شيء في جميع اوقات وجوده ونحن نقول في دفعه ولا ان هذه
 قضية ذهنية خارجة عما نحن بصدده من ضبط القضايا الخارجية والحقيقية
 وثانيا بان زيد موجود بالامكان صادق باعتبار الامكان لثني الضرورة
 لذاتية كما هو المعبر في الحكمة لان الوجوب والامكان المبحوث عنهما
 الوجوب لذاته والامكان المقابل له لا الوجوب الشامل للوجوب لذاته
 والوجوب لغيره و المعبر في الفن الوجوب الاعم والامكان المقابل له
 وهو اخص من الامكان المعبر في الحكمة والى المخالفة بين الفن والحكمة
 اشار صاحب المطالع حيث قال نعي بالضرورة استحالة انفكاك المحمول
 عن الموضوع فزيد موجود بالامكان لا يصدق بمعنى الامكان المعبر في الفن
 لان الوجود ضروري لزيد لغيره مادام موجود الان الشيء مع علته واجب
 وبهذا ظهر فساد ما سبق من الدفع وظهر ايضا ان من قال انه ليس
 الوجوب والامكان المعبر في ان الحكمة من جهات القضايا جاء بما
 هو الحق لان المعبر في الجهات اعم من الوجوب الذاتي ولانه غير مستقل
 بالمفهومية كالنسبة بخلاف الوجوب والامكان المعبرين في الحكمة
 اذ يشق منهما الواجب والممكن ويحكم عليهما فهما معتبران عن
 على وجه الاستقلال فن خطأ القائل بانهما ايضا من جهات القضايا التي
 جعل المحمول فيها الوجود في نفسه اصاب ولو جعل قول المصنف مادام
 ذات الموضوع موجودا بمعنى الشرط على طبق مادام الوصف لم يكن فرق
 بين المشروطة العامة والضرورية فيما اذا كان الوصف الغواني الوجود
 واورد على تعريف الضرورية انه يستدعي ان لا يصدق سلبها بدون
 وجود الموضوع لان الحكم بضرورة السلب في جميع اوقات وجود الموضوع
 لا يمكن ان يتحقق بدون اوقات وجود الموضوع وهذا ينا في ما سبق
 من ان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع وليس بشيء لان عدم
 استدعاء مطلق السالبة وجود الموضوع لا ينا في ان يستدعي سالبة

[illegible]

وجود الموضوع لعارض نعم بجه انه لو اقتضى السالبة الضرورية
وجود الموضوع لم تكن مناقضة للموجبة الممكنة لجواز اجتماعهما على
الصدق ودفعه اما بان المراد باوقات الوجود اوقات وجود فرضه العقل
للموضوع حين عقد الحكم فكما لا يستلزم صدق القضية الوجود
لا يستلزم وقت الوجود وتحقق اضافة الوقت اليه واما بان تقييد
سلب الضرورة بوقت الوجود يثبت ضرورة السلب مع عدم الموضوع
بالطريق الاولى و بهذا اكفى في افادة السلب الذي يعم زمان الوجود
وعدمه ومتهم من قال الظرف متعلق بالثبوت لا بالضرورة وسلب ضرورة
الثبوت في جميع اوقات الوجود لا يستدعي الوجود ووقته وفيه انه حيث
لا تفيد السالبة الضرورية شمول السلب لجميع اوقات الوجود
وهو فاسد (قوله لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف او وقت) يعني انه
في جميع الاوقات ليس تقييدا بل تعميما لان معنى الضرورة عند الاطلاق هو
استحالة الانفكاك عن الذات وهو يعم جميع اوقاته حتى لو قيل هي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه عمت بمفهومها جميع الاوقات
فذكر مادام الذات لابقاء الضرورة على عمومها لا للتقييد وتسمية القضية
بالضرورية المطلقة تسمية لها باسم جهتها اعني الضرورة فلا ينافي في
تقييد القضية بالضرورة ولا يكون تناف بين الضرورية والمطلقة قال
في شرح المطالع وجود ذات الموضوع شرط لانعقاد القضية للضرورة
فهو انما يجب لامن جهة الضرورة بل لاجل القضية بخلاف سائر الضرورات
وفيه ان الوجود في جميع الاوقات لا يجب لانعقاد القضية بل يكفي الوجود
في وقت الا ان يقال ان الثبوت دائما يستدعي الوجود في جميع الاوقات
فالوجود في جميع الاوقات ليس لاجل الضرورة لوجوده مع قطع النظر
عن الضرورة ونحن نقول انما سميت مطلقة لانصراف الضرورة عند
الاطلاق اليه فاذا قبل الضرورة ينصرف اليها واذا قبل بالضرورة كذا
ينصرف اليها وهذا اول مما ذكره اذ الضرورة قد تقييد بنفي الضرورة
الازلية او بنفي الدوام الازلي واعلم ان قوله انما سميت ضرورية ومطلقة
مباحة اذ لم تسم ضرورية ولا مطلقة بل ضرورية مطلقة ومأل قوله
الى انه جعلت الضرورية جزءا للتسمية وكذا المطلقة وقس عليه نظائره
(قوله الثانية الدائمة المطلقة) فتقدم المشروطة على الدائمة لجامع

قوله كذا يعني انما سميت
على قول الفقهاء بضرورة
بالامكان والاعتقاد ليس
بالضرورة فاذا اقتضاه
وجود الموضوع يكون اشقا
فيجب ان يكون اشقا
ولا انما يقتضيان

الضرورة بينها وبين الضرورية وعليه بيان الجامع للمصنف الا انه قد مها
هنا على المشروطة لشمولها كالضرورية جميع اوقات الذات وتحقيق قوله
مادام ذات الموضوع موجودة في تعريفها على ما سبق في تعريف الضرورية
واورد على تعريفها انه يصدق على مثل قولنا زيد موجود مادام موجودا
ولو كان دائما لم يكن بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض اصدق
قولنا زيد موجود مادام موجودا وزيد ليس بموجود بالاطلاق العام ولا مخلص
عنه الا بان يقال هذه قضية ذهنية وكلامنا في القضا الحقيقية والخارجية
وليس لك ان تقول معنى الاطلاق بمعنى اوقات الوجود والام يكن منافضا
للدوام الذي هو جميع اوقات الوجود فلا يصدق زيد ليس بموجود بالاطلاق
العام لان تقييد السلب ببعض اوقات الوجود لا يستدعي تحقق وقت الوجود
معه كما عرفت (قوله ومثالها الجبابرة) يعني به المصنف ما مر بالقوة القرينة
من الفعل او ما مر مادنه به الشارح عليه بقوله من قولنا الى آخره وفي حواله
المثال مع فائدة الاختصار التنبيه على مادة اجتماعهما (قوله لان مفهوم
الضرورة امتناع انفكك النسبة عن الموضوع) تعريف الضرورة بامتناع
انفكك النسبة يستلزم الدور سواء اريد بالامتناع ضرورة السلب او سلب
الامكان الذي هو سلب الضرورة الان يقال المقصود التنبيه على مفهوم
الدوام والضرورة مع بدايتهما فان قلت امتناع انفكك النسبة انما يتحقق
ابدا في ضرورة الايجاب واما في ضرورة السلب فلا لان ضرورة السلب
يصح ان يكون بامتناع الموضوع مع انه لو وجد الموضوع تحقق الايجاب
فلا يكون السلب ممتنع الانفكك عن هذا الموضوع لان معنى امتناع الانفكك
عنه انه متى وجد وجد قلت اذا امتنع الموضوع يلزم تقدير وجود العدم
فيلزم السلب وجوده لانه متى تحقق الموضوع تحقق عدمه ومتى تحقق
عدمه تحقق السلب (قوله وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات
امتنع انفككها عن الموضوع لجواز امكان انفككها وعدم وقوعه) اي
عدم وقوع الانفكك لما كان دوام تحقق النسبة مع عدم الانفكك موهبا
لامتناع الانفكك ازال الوهم بانه يجوز اجتماع امكان الانفكك مع عدم
وقوعه فالجواز صفة لامكان الانفكك وعدم الوقوع اي لاجتماعهما لا امكان
الانفكك كما توهمه البعض فقال جواز امكان الانفكك لا يستلزم وقوعه بعين
ما ذكره فيجوز تحقق الامتناع فلا يثبت الدعوى لجواز امكان الانفكك

فخطب خطب عشواء وقال في دفعه ماشاء نعم يتجه ان الواقع مالم يجب لم يقع
 فعدم الانفكاك مالم يجب لم يتحقق فاذا كان دوام النسبة مع عدم الانفكاك
 كان مع امتناعه وبعبارة اخرى دوام تحقق النسبة يستلزم ضرورتها لاستلزام
 التحقق للضرورة ولهذا يجب ان يحمل اعمية الدائمة من الضرورية
 في كلامهم على الاعمية بحسب المفهوم او على اشتباه الاعمية بحسب
 المفهوم بالاعمية بحسب التحقق (قوله وهي التي حكم فيها بضرورة الى آخره)
 خرج مما يكون الحكم فيها بالضرورة الذاتية وفي جميع اوقات الوصف لا بشرط
 الوصف فانها وان كانت مشروطة عامة لكنها لم يجر العادة بالبحث عنها
 سبشير اليه بقوله وربما يقال آه وكذا خرج مشروطة عامة حكم فيها بضرورة
 ثبوت المحمول للموضوع لاجل الوصف فانها ايضا نادرة الاعتبار وخرج
 بقوله متصفا بوصف الموضوع مثل كل انسان متحرك الاصاب بالضرورة
 بشرط كونه كاتباً فانها وان كانت مشروطة عامة على ما في القسطاس
 لكنها ليست مما جرت العادة بالبحث عنها وقوله بشرط متعلق بالضرورة
 بالاثبات والسلب اذ ليس ثبوت تحرك الاصاب بشرط وصف الكتابة
 بل الكتابة بشرطه وقوله اي يكون لو وصف الموضوع دخل يريده الاعم
 من الاستقلال والمدخلية وان كان المتبادر الثاني (واعلم ان تعريف السائط
 لا ينتقص بمركبتها الاعتبار السائط في مفهومها فكما يقال في تعريفها هي
 التي يراد بها هي البسيطة التي بقرينة القسم فلا يحتاج الى تقييد تعريف
 العامين بالاحتمال للدوام واللا دوام كما فعله بعضهم ولك ان تريد بقوله يحكم
 بكذا يحكم بمجرد كذا (قوله اي يكون) بظاهره تفسير ليكون
 في قوله بشرط ان يكون قصير مأل المعنى المشروطة العامة هي التي حكم
 فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون الوصف
 الموضوع دخل في تحقق الضرورة ولا يخفى فساد المقصود من هذا
 التفسير التنبيه على ان ليس المراد ان يكون وصف الموضوع منشأ الضرورة
 ومستقلاً فيها فانه معنى الضرورة لاجل الوصف وهي اخص من
 الضرورة بشرطه (قوله فان تحرك الاصاب بلبس ضروري
 الثبوت لذات الكاتب) اعني افراد الانسان مطلقاً وقوله مطلقاً تعميم
 لنفي الضرورة لا تقييد للضرورة المنفية بالاطلاق حتى يتجه ان نفي
 الضرورة المطلقة لا يوجب تعين للضرورة بشرط الوصف لجواز

لكن الوصف فيه غير العنوان
 يقال الاستقلال تحرك الاصاب
 غير الاستقلال فلو انما وصف الحار
 بالافرد مادم حار وهو اللفظ
 الحار واللفظ اللفظ اللفظ اللفظ
 الحار هو اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ
 الحار في الحار اللفظ اللفظ اللفظ

التعيين في وقت الوصف مثلاً لكن يتجه أنه حيثئذ تبين أنه لو اريد بالمثل المذكور
 الضرورة في وقت الوصف كذبت كما انه تبين أنه لو اريد الضرورة بشرط
 الوصف صدقت وما سياً في من كلامه يدل على ان المتبين هذا الثاني دون
 الأول فتأمل والمراد بقوله بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصافها
 ان ضرورة ثبوته باعتبار الكتابة انما هي بشرط الاتصاف بها واعتبار الذات
 مقيدا بها والا فيجوز ان يكون الضرورة لامر آخر ايضاً كما في المرتبة
 الكاتب وفيه نظر لانه حيثئذ لا يصح في الضرورة مطلقاً لانه لا يكون ضرورياً
 في وقت الوصف للمرئوس فالحق ان المراد ان ضرورة ثبوته لجميع افراد
 الكاتب انما هي بشرط الكتابة لان الكلام في بيان مثال الموجبة الكلية
 (قوله وسنعرّفها) اي المشروطة الخاصة او اعنيها (قوله
 وزعمنا بقال المشروطة العامة الى آخره) لمشايتها المشروطة العامة في التركيب
 (قوله لان حركة الاصابع ليست ضرورية الثبوت لذات الكاتب
 في شيء من الاوقات) فيه بحيث لجواز ان يكون الكاتب مرئوساً وقدم
 تحقيقه وههنا بحث آخر وهو انه كما تحقق الضرورة باعتبار الذات مشروطة
 بالكتابة لتحقيق باعتبار اوقات الكتابة مشروطة بكونها وقت الكتابة لكن
 المشروطة بهذا المعنى لم تعتبر فيما بينهم بل كما تعيد الضرورة بكونها في جميع
 اوقات الوصف تعيد بكونها في جميع اوقات الوصف من غير اشتراط ان يكون
 وقت الوصف بل يضاف الى الوقت الى الوصف لمجرد التعيين (قوله
 فان الكتابة التي هي شرط تحقيق للضرورة غير ضرورية لذات الكاتب
 فما ظنك بالمشروط) المراد بالمشروط هو الضرورة كما يقتضيه اصناف
 الشرط الى تحقيق الضرورة لا تحرك الاصابع وان كان يقتضيه كون المطلوب
 بضرورة التحرك لا ضرورة الضرورة لان الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع
 دون العكس وبهذا ظهر ضعف ما في شرح المحقق التفارقي وكيف يكون
 التحرك التابع لها ضرورياً باني ان ما يتوقف عليه صدق القضية ضرورة
 التحرك في وقت الكتابة لا ضرورة ضرورية فاذا كانت الكتابة شرط ضرورة
 التحرك وقيد بتحقيق تحقق ضرورة التحرك بتحقيقها فيصدق
 القضية ويمكن دفعه بان الضرورة لو لم تكن ضرورية لم تحقق
 في ان الكتابة لا بد لها من علّة فهي ضرورية لذات الموضوع
 في جميع اوقات ثبوته فيتحقق طروداً وتحرك الاصابع في جميع اوقات كونها

الحق ما ذكره كثيرون ان الضرورة في وقت الوصف اعم من الضرورة بشرطه حتى اشتهر في تعيين المشروطة بمعنى الضرورة في وقت الوصف المشروطة بالمعنى الاعم (واعلم ان المشروطة العامة بالمعنى المعبرهنا اعتبر الموضوع فيه مقيدا بالوصف فصار لتقيده بالوصف ضروري الوصف والتقييد بخلاف المشرطة بالمعنى الاخر فان الموضوع المعبر فيه مجرد الذات المقترن بالوصف فلم يكن الوصف ضروريا له ولبس الوصف في شيء من المشروطتين جزأ من الموضوع كما توهمه عبارة السيد السند المحقق في هذا المقام وتأويلها انه جعل الوصف في احديهما جزأ لما ينسب اليها الضرورة ويقاس عليها لما ينسب اليه المحمول وحكم به عليه وحيث قال في الاخرى ان فيها ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط اراد ان فيها ضرورة نسبة المحمول مقبسا الى ذات الموضوع فقط لكن ما يتبادر من عبارته من ان الوصف في الاولى جزء المقبس عليه الضرورة وفي الثانية طرف لها وليس في الاولى طرفا لها لا يعول عليه لظهور انه في الاولى ايضا طرف وغدتم جعله طرفا مالا نفي به عبارة القضية وما تمسك به من ان اعتبارا الظرفية بعد جعله شرطا للضرورة لغولا فائدة فيه يدفعه انه لو لم يذكر يحتمل ان لا يقصده الحاكم بل كان قصده الى بعض زمان الوصف او وقت معين او غير معين او جميع اوقات الذات او بعضها ففي التقييد فائدة ظهور قصد الحاكم وربما يتعلق بقصده فائدة في مقام الاكتساب (قوله لانت قد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون عين وصفه) اي قد سمعت ان حقيقة الموضوع قد يكون عين وصفه وعنوانه على ان الذات بمعنى الحقيقة او قد عرفت ان حقيقة ذات الموضوع على حذف مضاف وليس لك ان تريد ان ذات الموضوع عين وصفه بحسب الخارج لانه ليس عين السمع ولا يخص تمام الماهية بل يشملها وغيرها ويختل ما قصده الشارح من بيان ضابطه لصدق القضايا الثلاث والسمع وان كان ان الوصف قد يكون عين الذات لكنه في قوة ان الذات قد يكون عين الوصف وقوله فاذا اتحد او كان المادة مادة الضرورة بيان الضابطية بمعنى كلما اتحد الوصف وحقيقة الفرد وكانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث لانه اذا كان المحمول ضروري الثبوت لجميع الافراد كان لازما للماهية غير منفك عنها من حيث هي اوفي احد الوجودين فكان لازما لاتصاف الذات بالوصف الذي هو عين الماهية

ايضا فيكون الوصف منشأ الضرورة ايضا ووقته وقت الضرورة ايضا
 بخلاف ما اذا كان غيره فانه لا يجري فيه الضابطة وان كان يوجد فيه مادة
 اجتماع التلث لانه اما جزء الماهية او خارج عنه فالاول قد لا يوجد فيه
 مادة الاجتماع كافي قولنا بالضرورة بعض الحيوان ضاحك بالقوة فانه يصدق
 فيه الضرورة الذاتية دون الضرورة بشرط الوصف لان الاتصاف
 بالحيوانية ليس منشأ لضرورة الضحك والالكان كل حيوان ضاحكا
 بالضرورة وكقولنا بالضرورة ليس بعض الحيوان بضاحك فانه يصدق
 فيه الضرورة الذاتية ولا ضرورة بشرط الوصف اذ لا مدخل للحيوانية
 في ضرورة هذا السلب والالصدق لاشي من الحيوان بضاحك بالضرورة
 وكذا الخارج في قولنا بعض الماشي ضاحك ايجابا وسلبا وبهذا تندفع اشكالان
 عن تقرير الشارح احدهما ما اجتمع فيه آراء الناظرين من انه لا وجه لقييد
 مادة الاجتماع بما يكون الوصف عينا لوجوده في غيره كافي قولنا بالضرورة
 كل حيوان جسم وثانيهما ما يقبه اليك الوهم اذ لم يتعمد لعقلك السليم
 وقيلما يكون كذلك اذ لم يكن معك لطيف المبدأ العظيم الهادي
 الى الصراط المستقيم وهوان الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون منشأ
 الاتصاف بالمحمول خصوصية الذات لان منشأ هذا الالتباس ومنشأ
 ثبوت الضرورة غير بما يكون الشيء منشأ الضرورة ولا يكون منشأ الوصف
 اذ يكفي لكونه منشأ الضرورة ان وصف المحمول يمنع ان ينطق عنه واعلم
 انه يمكن توسيع دائرة الضابطة بان يقال فاذا اتحد او كان الوصف ملزوما
 للماهية جزأ كان او خارجا وكان المادة مادة الضرورة صدقت القضايا
 التلث كما في قولنا كل ناطق او كل ضاحك بالقوة حيوان (قوله كقولنا
 كل كاتب حيوان بالضرورة اودائما لا بالضرورة مادام كاتب) مثال لصدق
 الضرورية والدائمة وعدم صدق المشروطة للقضية التي هي مادة
 الضرورة من غير مدخلية الوصف فالتقدير كصدق قولنا كل كاتب حيوان
 بالضرورة اودائما فقوله لا بالضرورة عطف على ما اضيف اليه الصدق
 اي لا بالضرورة كل كاتب حيوان مادام كاتب اي يصدق هذا دون ذلك هذا وفي
 مطابقة هذا المثال نظر لان الكتابة تنوقف على الحيوانية فكيف تنحرف
 الاضابيع فلا تصاف بالكتابة يقتضي ضرورة الحيوانية فالمثال المطابق بالضرورة
 لبعض الحيوان كاتب بالقوة اودائما لا بالضرورة مادام حيوانا الا ان يقلل الاتصاف

بالكتابة وان اقتضى ضرورة الحيوانية لكن لا دخل له في الضرورة لان الضرورة
تحقق مع قطع النظر عن الاتصاف بالكتابة وقابليته للاتصاف بالانسانية
ولا يكفي في الضرورة بشرط الوصف ان يكون الوصف بحيث يقتضي
الضرورة بل لا بد ان يكون الضرورة باعتبار الوصف واذا تحقق ان المشروطة
بشرط الوصف لبس اعم من الضرورية والدائمة وهي التي جرت العادة
بالبحث عنها فقد بطل ما ذكره المصنف في جامع الدقائق ان الضرورية
اخص البسائط وكان منشأ التباس المشروطة انعاما بالمشروطة العامة
(قوله حيث يخلو الدوام عن الضرورة) لم يقل عن الضرورة المطلقة لانه
لا يكفي فيها هو بصدده لانه لا بد من الخلو عن الضرورة في وقت الوصف لان المتبادر
لكن الاولى ان يقول حيث يخلو الدوام عن الضرورة في وقت الوصف لان المتبادر
من اطلاق الضرورة الضرورة المطلقة سيما اذا كان الكلام في الضرورة
المطلقة (قوله مادام ذات الموضوع متصفا بالعنوان) لم يقل اي يكون الوصف
الموضوع دخل في تحقق الدوام لان العرفية لم يعتبر لهما معنيان على قياس
المشروطة لانه كلما يصدق في الدوام للذات المقيد بالوصف يصدق الدوام
للذات في اوقات الوصف وبالعكس فلا فائدة في اعتبار المعنيين ولادليل على
اعتبارهما اذ لم يستعمل العبارة في مقامين متفاوتين حتى توجب بمقتضى كل
مقام اعتبار معنى بخلاف عبارة المشروطة بقي الكلام في ان المعنى في مفهومها
اما تفقيد الموضوع بالوصف او جعل الوصف ظرفا والظاهر هو الثاني لانه
الاوفق بالعبارة وابعده عن مؤنة اعتبار التقييد وكاله روجه الشارح فلهذا لم
يصرح باعتبار الشرط بل ذكر في مقام بيان النسبة ما هو الظاهر في اعتبار
الظرف لكن في اعتباره قيد موافقا للمشروطة وهو ظاهر عبارة المصنف
حيث قال بشرط الوصف وظاهر عبارة السيد السندانه اعتبره شرطا حيث
قال لم يثبت للعرفية ميثان على قياس المشروطة فان الظاهر منه انه لم يعتبر له
المعنى الثاني كما اعتبر للمشروطة فقدير (قوله لان العرف يفهم هذا المعنى
من السالبة اذا اطلقت) العرف اذا اطلق ينصرف الى العرف العام كذا في
شرح تلخيص المعاني يقال لا اختصاص له بالسلب بل كذا في الايجاب ايضا
وهذه المناقشة لا تسمع الا من اهلها وهو الذي تنبع جميع افراد الايجاب وعرضه
على العرف حتى يمكن في معرفته صدق ان الحكم بذلك العرف لاختصاص
قاعدة وايضا يكتفي به كل قائم مستيقظ على ان العرف ربما يختلف باختلاف

فقد بطل ما ذكره الشارح
لان الضرورة لم تكن اخص
من الضرورة بشرط الوصف
بل ان بينهما عموم من وجه
مردود

الشيء المشروط العام
بالصفة الاولى بالشرط
العام بالمعنى الثاني
وغيره اخص منها بالصفة
الاولى

الاعصار فيجوز اختصاصه بالسلب في القرون السالفة حتى صار السلب
 وجه التسمية بالعربية بقي انه لا يفهم العرف التقييد بالوصف في لبس رجل
 في الدار وكذا في لبس الانسان حجرا ويمكن ان يقال سميت عرقية لانه يفهم
 العرف من قولنا مادام تقييد الحكم بالظرف وهو معنى مادام في العرقية
 ولا يفهم تقييد الذات بالوصف كما هو المعنى في المشروطة العامة التي
 جرت المادة بالبحث عنها الا الاصطلاح (قوله وعامة لانها اعم من العرقية
 الخاصة) ولا يلتفت الى ان التسمية عامة كالسمية عرقية في انه لان العرف
 انعام يفهم هذا المعنى لانه وهم يدفعه التسمية بالعرقية الخاصة (قوله
 الخامسة المطقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
 او سلبه عنه بالفعل) قوله بالفعل متعلق بالثبوت بمعنى الوقوع والسلب بمعنى
 اللاقوع على سبيل التازع لابلحكم كما لا يخفى والمراد بكونها بالفعل الخروج
 من القوة لا كونها في وقت ما لان القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه في وقت ما تسمى مطلقة منتشرة وقتية وهي اخص
 من المطلقة العامة لاختصاصها بالزمانيات بخلاف المطلقة العامة والظاهر
 من عددهم المطلقة العامة في الموجهة ان ذكر بالفعل تقييد للقضية
 المطلقة والمطقة العامة اخص من القضية المطلقة حتى صرح العلامة
 الثاني المحقق التفتازاني بان الفعل والامكان كفيئان زمانيان على اصل
 نسبة القضية والمصدق بها في القضية النسبة المحتملة للفعل والامكان
 وكيف لا والممكنة تشتمل على حكم ورا بطة بلا اشتباه وحقق الشارح
 المحقق في شرحه للطالع ان لا معنى للقضية الا ما حكم فيها بوقوع النسبة
 او لا وقوعها وهو معنى الفعل لا غير فلا حكم بين طرفي القضية الممكنة
 وانما الحكم من مضمونات الجهة ومتعلق بها فهذا الاعتبار صارت
 قضية والحق معه وكيف لا والحكم في الممكنة لا جزم له بما سوى سلب
 الضرورة واما في وقوع النسبة ولا وقوعها فتوقف غير حاكم بشئ منهما
 وقول العلامة انها تشتمل على حكم ورا بطة يدفعه ان طرفي الشرطية
 ايضا يشتمل على ما هو في صورة الرابطة وان الحكم لبس الا في الجهة واما بين
 الطرفين فلا فائدة الشارح ان عدد المطلقة من الموجهات على سبيل المحاز كما
 عدوا السالبة في الجمليات والشرطيات ومعنى كلامه انهم اطلقوا الموجهة على
 ما قيد في الغلبة بالفعل بالمجاز لاشابهتها للموجهات في الصورة حتى صار الموجهة

اسمائها اصطلاحاً كما اطلقوا الجملة على السوالب مجازاً حتى صار اسمها فلا
 يتجه ان القول بان اطلاق الجملة على السوالب مجاز يخالف ما ذكره ان اطلاق
 الجملة عليها بحسب الاصطلاح دون اللغة فقوله بالفعل في التحقيق لبس
 لاخراج القضية المطلقة والذي يخرجها اعتبار المقسم والاخراجها والمعنى
 ب تكرار الفعل في اللفظ والتعقل والا فالحكم بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
 لا يكون الا بالفعل (قوله اما الانجاب فكقولنا) اي اما الموجبة فقولنا او فكايجاب
 قولنا والاول انسب لان القضية هي المقصودة بالبيان والثاني اقرب
 بالسوق (قوله وانما كانت مطلقة) اي انما كانت مستمة بالمطلقة وانما كانت
 مطلقة حتى سميت بها لان القضية اذا اطلقت اي تلفظ بها او قوله ولم يقيد
 تفسير اطلقت ونحوه ما ذكره ان القضية للمفوضة اذا لم يقيد بجهة يفهم
 منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة سميت القضية
 المعقولة بها والمفوضة تبعاً للمعقولة او لنسبة لها بالقضية للمفوضة المطلقة
 باعتبار المشاركة في المعنى ولا يخفى ان الظاهر سمي بها بالرجاع الضمير
 الى هذا المعنى لانه عين القضية المعقولة وفي قوله يفهم منها فعلية النسبة
 نظر لانه يتا في ما سبق ان العرف يفهم من القضية السالبة اذا اطلقت
 الدوام الوصفي الا ان يقال يفهم منها نظراً الى نفس اللفظ مع قطع النظر
 عن العرف ولا ينبغي ان يرتب في فعليتها في كل انسان حيوان مع انه لاحيوانية
 الا للانسان الموجود حين الحكم لان الممدوم لا يثبت له شيء لان معنى الفعلية
 الخروج من القوة الى الفعل سواء كان في الماضي او الحال والمستقبل فزيد قائم
 كزيد يقوم محتوية على فعلية النسبة وهذا الوجه للتسمية انما يحتاج اليها
 اذا كانت الفعلية كيفية زائدة كما هو انتوهم من عدم المطلقة العامة من الوجهات
 واما لو لم يكن كذلك فوجه التسمية انها عين المطلقة بل التسمية عامة ايضا
 لانها المطلقة الباقية على عمومها وانما احتيج في التسمية الى ضمنية العامة
 المؤكدة للمطلقة مبالغة في دفع توهم تقيدها بضم بالفعل الى القضية ثم نقول
 انما سميت مطلقة عامة لاحتوائها على الاطلاق العام كما سميت الممكنة العامة
 ممكنة عامة لاحتوائها على الامكان العام (قوله وانما كانت عامة لانها
 اعم من الوجودية اللا ضرورية ومن الوجودية اللادائمة الى آخره) لوجه
 للاختصار عليهما لانها اعم من البسائط الاربع ايضا الا ان يقال تسمية
 البسائط عامة بالقياس الى المركبات خاصة هي السنة المؤكدة لهم فلا يلتفت

اعتبر بها معنى ان المطلقة
 عين المفوض والذكر بان
 هذا لا يكون لولم يقيد
 أطلقت على قول أو قول
 فغير أطلقت اللفظ لتقرر كون
 عين المفوض بل عين التسمية

الى غيرة ونحن نقول انما قيدت المطلقة بالعامية تميزها عن المطلقة الوقفية
والمطلقة المنشرة كما سيجي او الوجودية اللادائمة لانها ربما سميت مطلقة
وتخص بالمطلقة الاسكندرية وحيث جعل الوصف بالعموم مقبسا اليها
مناسب جدا (قوله وهي اعم من القضايا الاربع المتقدمة لانه متى صدقت
الى آخره) ولانه عين القضية المطلقة والقضية المطلقة اعم من الموجهة
اعني المطلق من المقيد فان قلت لا وجه للتقييد بالقضايا الاربع لانها
اذا كانت عين المطلقة تكون اعم من الممكنة العامة ايضا لانها موجهة
ايضا قلت عد الممكنة من الموجهة بل من القضية ايضا تجوز وهو اعم
من المطلقة العامة لان ضمنية الامكان اخر جتها عن ان تكون قضية
وجعلتها اعم من ان يتحقق نسبتها اولا فكلما صدق فعلية صدق بمكنة
ولا عكس (قوله وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب
المخالف للحكم) كان الانسب بالتعريفات السابقة وهي التي حكم فيها
بامكان ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط الا انه قصد الى التعريف
على وجه يتضمن تعريف الامكان فالامكان بمقتضى بياحه سلب الضرورة
الذاتية عن الجانب المخالف وقد يفسر بسلب الامتناع الذاتي عن الجانب
الموافق وما قال السيد السند ان التعريفين منساويان كما لا يخفى فيه بحث لان
سلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق وان استلزم سلب الضرورة
الذاتية عن الجانب المخالف والعكس لكنهما لا يتصادقان الا ان يراد للنسوى
بحسب التحقيق دون الصدق المتعارف في نسب التصورات (قوله
فان كان الحكم في القضية بالايجاب الى آخره) يتراءى منه ان في القضية
الممكنة حكما بالايجاب او السلب وقد عرفت انه لاحكم فيها فليحمل على
الحكم الموهوم نظرا الى ظاهر العبارة (قوله وسببت ممكنة لاحتوائها
الى آخره) يعني كما يحتوي الممكن على الامكان اختوى الممكنة على الامكان
وان افترق لاحتواء ان بان احدهما احتواء الموصوف على صفة والاخر
احتواء الكل على الجزء في المعقولة والدال على المدلول في المفروضة وبما عرفت
ان دفع ان الاحتواء قدر مشترك بين جميع القضايا فلا اختصاص لوجه
التسمية بالممكنة وان الكاذبة لا تحتوي على الامكان والاولى ان يقول لاحتوائها
على الامكان العام فبستغنى عن بيان وجه التسمية بالعامية لا يقال ارادكون
العامية فيها كالعامية في عامة القضايا ملازمة للخاصة في المركبات لا تاتقول

وهي التي حكم
فيها ما حكم
بالامكان اشارة الى
الممكنة انما تشغل
تقدير الجهة لا يجب
بمقتضى

صحيح
للام من الدعم اعم
عوم والمفهوم
تقدم فليدبر ان
هم من الحيوان
في زعمهم ان
عم منه اعم
صحة عليهم

نقل داور لكن
عبد الله بن العباس
يترقبه الخ

وصفوا الماهية
التي هي الكائنات
فلا يمان في
الوجهية فكل
فان انما
القطر والافاق
سلطنة

فليكن وجه التسمية في الممكنة الخاصة احتواء على الامكان الخاص نعم يمكن
ان يقال اراد كون العامة والخاصة في الممكنة على طبقهما في سائر القضايا
(قوله وهي اعم من المطلقة العامة الى آخره) يمكن ان يقال وهي اعم
من الخمس السابقة لانه متى صدق الايجاب باحدى الجهات فلا قل من ان
لا يكون السلب ضروريا الى آخر ما ذكره (قوله والاعم من الاعم اعم مطلقا)
فيه بحث لان الجنس اعم من الحيوان الاعم من زيد والجنس ليس اعم من
زيد الا ان يقال ذلك تمام في الاعم بحسب التحقيق فتأمل (قوله واما المركبات
فسم) اختتمها في عبارة المصنف والبسائط ست لانها لكونها في مقام التفصيل
في قوة واما البسائط فست وقديبه الشارح عليه فتنبه (قوله من المركبات
المشروطة الخاصة الى آخره) يعني ليس الاولى المستفادة من قول المصنف
اولى المشروطة الخاصة اولية حقيقية بل هي اولية في الذكر فهو في قوة
قولنا من المركبات المشروطة الخاصة وقوله وهي المشروطة العامة مع قيد
اللا دوام دون ان يقول وهي المشروطة العامة المقيدة باللا دوام لئلا يتوهم
ان قيد اللا دوام خارج عن المشروطة الخاصة لكن في كون المقيد باللا دوام
مشروطة عامة نظر لان المشروطة العامة هي المكيفة بالكيفية الواحدة
فقط لا المكيفة بالكيفيتين فالمراد ما هي مشروطة عامة قبل التفيد باللا دوام
وقس عليه نظائره (قوله واما قيد اللا دوام بحسب الذات الى آخره) تقديره
واما قيد اللا دوام بقوله بحسب الذات وتقدير القول مما لا يتحاشى عنه
قائل وقوله لان المشروطة العامة هي الضرورة مسامحة دون قوله والضرورة
بحسب الوصف دوام كما يتوهم لان الدوام عدم الانفكاك والضرورة عدم
الانفكاك اللازم فالضرورة فرد لللا دوام وقوله فان قيد تقييدا صحيحا اي ان قيد
باللا دوام تقييدا صحيحا فاندفع انه يمكن التقييد باللا ضرورة بحسب الذات
وايضا لم يبين بطلان التقييد بسلب الاطلاق العام وسلب الامكان العام
وان كانا باطلين لامتناع تقييد الخاص بسلب العام فلا يصح نفي قوله
فان قيد تقييدا صحيحا الى آخره نعم ينجه انه يمكن التقييد الصحيح باللا دوام
بحسب وصف غير الوصف العنواني وباللا دوام نظرا الى بعض الاوقات
التي هي غير اوقات الوصف والتقييد باللا دوام الاعم من اللا دوام بحسب
الذات فلا يصح التفرع فالوجه ان يقال المراد واما قيد اللا دوام بحسب
الذات دون الوصف والمراد بقوله فان قيد تقييدا صحيحا انه ان قيد بقيد

إشارة الى ان التسمية بالقضية
بحسب التحقيق فيم الجواب
منه

من هذين القيد بن تنبيها صحيحا فلا بد ان يقيد بالادوام بحسب الذات
 وح يتضح ما ذكره سالما الا انه يتجه انه لا وجه لبيان وجه عدم التقييد
 بالادوام بحسب الوصف مع الغناء عن البيان لكمال ظهوره وعدم بيان وجه
 عدم التقييد بما يصح التقييد به مع انه احوج الى البيان فنقول انما قيد الادوام
 بقوله بحسب الذات لخروج القضية المقيدة بالادوام باحد الانحاء الاخر
 الصحيحة فبصير التعريف مانعا وفي تقييد الادوام بحسب الذات تنبيه للفظن
 على وجه كون هذه المشروطة خاصة لانه يتضح به مادة افتراق الخاصة
 عن العامة وقوله لادائمة في بعض اوقات ذات الموضوع الاولى فيه لادائمة
 في جميع اوقات ذات الموضوع او غير متحققة في بعض اوقات ذات الموضوع
 (قوله لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما الى آخره) حق البيان
 لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما لم يتحقق في جميع الاوقات
 اولان الايجاب اذا كان كليا مقيدا بالادوام كان معناه آه وبعد يرد هنا اشكالات
 الاولى لزوم اتحاد الشرط والجزاء في قولنا اذا لم يكن دائما لم يتحقق في جميع
 الاوقات ولزوم الاستدراك في البيان لبداية قولنا اذا لم يكن دائما لم يتحقق
 السلب في الجملة الا ان هذا الاشكال يخص التوجيه الاول للعبارة فعليك
 بالثاني الثاني ان اللازم الصريح لنفي تحقق الايجاب في جميع الاوقات
 لتحقيق السلب في وقت وفعلية النسبة اعم منها بل هي القضية المطلقة
 المنتشرة لا المطلقة العامة فالتحقيق يقتضي جعل الادوام مطلقة
 منتشرة لا مطلقة عامة الثالث ان قيد الادوام في القضية لا يفيد اسلب
 دوام الضرورة بحسب الذات لاسلب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه
 بقا عدة اللغة صطف دائما على مادام بكلمة لا فيكون ظرفا للضرورة
 كما دام الا ان يتحمل بل يتوغل (قوله فان قلت حقيقة القضية المركبة ملزمة
 من الايجاب والسلب فكيف تكون موجبة اوسالبة الى آخره) اي فكيف يجب ان
 تكون موجبة اوسالبة والمتركب من الشئين المتخالفين لا يجب ان يكون احدهما
 وليس المعنى كيف يصح ان تكون موجبة اوسالبة اذ لا نفع من الصحة اذ لم يثبت
 ان المركب من الشئ وغيره لا يكون احدهما وكيف لا والمركب من الداخل
 والخارج خارج الى غير ذلك بل الذي ثبت ان المركب من الشئين لا يلزم ان يكون
 احدهما (قوله فنقول الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب
 الجزء الاول وسلبه اصطلاحا) هذا الجواب يقتضي ان لا يكون استعماي

هذا هو السلب اللاحق
والسلب اللاحق هو الذي
يأتي بعد السلب الأول

الموجبة والسالبة وتقسيم المركبات اليهما بمعنى عرف سابقا وهو بعيد
من سوق كلامهم في هذا المقام جدا فحق الجواب ان المراد في الايجاب
والسلب على ما هو بالفعل من القضيتين والجزء الثاني هو الامر الاجالى
الذى لا يوجب فيه ولا سلب بالفعل بل لو فصل ظهر ايجاب او سلب وقوله
والجزء الثاني مخالف له في الكيف جملة حالية فافهم وقوله والنسبة بينها
وبين القضايا البسيطة اما بينها الى آخره عدل امام ذكر معنى لاصورة فتأمل
(قوله والمقيد اخص من المطلق) اى بحسب التحقق وفيه ان القيد
قد يساوى المقيد او يكون اعم منه الا ان يقال المراد بالمقيد ليس مطقة
بل المقيد او يمنع التقييد بالمساوى والا اعم حقيقة لانه لا تقييد هنالك
الاصورة (قوله وهى اعم من المشروطة الخاصة الى آخره) لانهم يانه
بان يقال لان المقيد فيها اعم من المقيد في المشروطة الخاصة والقيد واحد
وكيف وهذا يجري في الحيوان العالم والانسان العالم مع تخلف اللازم (قوله
واعلم ان وصف الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصتين الى آخره) يعنى
الصادقتين وقوله لذات الموضوع ان تعلق بقوله مفارقا كان الصحيح عن ذات
الموضوع وان تعلق بقوله وصفا بان يكون صفة ثابتة له كان الدعوى غريبا
والدليل قاصرا فتأمل (قوله وانما قيدا للاضرورة بحسب الذات وان امكن
تقييد المطقة العامة باللاضرورة بحسب الوصف) وكنا باللاضرورة
بحسبهما وباللاضرورة من غير تقييد شئ منهما وكأله اكنى بما ذكرنا لا اشتراك
ما ذكره من العلة وقوله لانهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يعرفوا احكامه معناه
لم يطلبوا معرفة احكامه وعدم الطلب نتيجة عدم الاعتبار لاعلته كاتوهم
وعلة عدم الالتبا ر عدم الحاجة ثم نقول على تقدير اعتبارها لا يناسب دخولها
تحت الوجودية اللاضرورية فرقا بين اللاضرورتين كما فرقا بين الضررتين
فهذا وجه اخر للتقييد (قوله وسلب ضرورة الايجاب ممكن عام سالب)
اما لانه سلب الضرورة عن الجانب المخالف واما لان سلب الضرورة عن الايجاب
يستلزم سلب الامتناع عن السلب وهو سلب الامتناع عن الجانب الموافق
وينبغي ان يعلم ان اشارة اللاضرورة الى الممكنة العامة دون اشارة اللادوام الى
المطلقة العامة لان تفصيل اللادوام يفيد سلب المحمول عن الموضوع في
بعض الاوقات فيحصل من تفصيل مفهومه قضية سالبة مطلقة شاركة للقضية
المقيدة بهما في الطرفين واما اللاضرورة فلا يدل الاعلى ان النسبة اللاحقة

ان ليس معنى بل قد يكون
ان هذا هو السلب اللاحق
فتأمل حرجه

ليست ضرورة ولا يدل على نسبة سلبية مكيفة بسلب الضرورة عن إيجابها نعم
يستلزم سلبية ممكنة لكن لا استلزام المفهوم للمفهوم (قوله وهي اعم
مطلقا من الخاصتين الى آخره) ولك ان تقول ذلك لما قرر ان الاطلاق اعم
من الضرورة الوصفية والدوام الوصفي وفي الضرورة اعم من نفي الدوام
(قوله وهي اخص من الوجودية اللازمة الى آخره) ولك ان تقول
لان الاطلاق مشترك و اللادوام اخص من اللا ضرورة وقوله واعم
من الخاصتين لانه متى تحققت الضرورة الى آخره اقول ليس لك ان تقول لان
اللا دوام مشترك و الاطلاق اعم من الضرورة والدوام الوصفين اذ فيه ما سبق
فتذكر وقوله وصدقهما بدونها في مادة الضرورة الى آخره اقول اي في المادة
التي للوصف مدخل في الضرورة (قوله في وقت معين الى آخره)
المراد تعيين ما يجب يكون اخص من وقت من اوقات وجود الموضوع
لا التعيين الشخصي ومن قال المراد الوقت المضاف يرد عليه ان بعض
اوقات الذات مضاف ولا يصير به القضية وقتية وان الوقت الذي فيه
حلوله الارض وقت غير مضاف ويصير به القضية وقتية وينبغي ان يراد
بوقت معين ما يشتمل الوقت الواحد والمتعدد ليشمل التعريف الوقتية المقيدة
باوقات متعددة معينة وان يراد الوقت المعين بغير الوصف العنواني ليخرج
المشرطة الخاصة عن التعريف لا يقال فليكن مفهوم الوقتية اعم
من المشرطة الخاصة لانه يرد تميز القوم بينهما في تعيين النقض لهما (قوله
كقولنا بالضرورة كل قر مخسف الى آخره) فان قلت صدق الكلية يتوقف على
افراد متعددة للموضوع لان الكل لاحاطة الافراد قلت لا يتوقف الاعلى
افراد ممكنة في القضية الحقيقية وما نحن فيه منها والقمر مخاطر في فرد محقق
مع امكان غيره كالشمس مع اني سمعت كثيرا من الافاضل ان ادخل كل في المسائل
الحكمية لا يوجب تعدد الفرد بل معناه انه لا يخرج من الحكم فرد ولهذا
صارت المسائل الباهية عن ذات الواجب مسائل من الالهى (قوله اي قولنا
كل قر مخسف وقت حلوله الارض الى آخره) الاولى اي قولنا بالضرورة
كل قر مخسف وقت حلوله الارض الى آخره فان ما ذكره مطلقا وقتية
لا وقتية مطلقا وقس عليه ما ذكره في السالبة وقوله وهي اخص من الوجوديتين
مطلقا لانه اذا الى آخره اقول ولك ان تقول لان الضرورة في وقت اخص
من الاطلاق بمرتين و اللا دوام مشترك او اخص من اللا ضرورة فافهم

(قوله ومن الخاصتين من وجه الى آخره) ولك ان تقول لان اللادوام مشترك والضرورة والدوام بحسب الوصف اعم من وجه من الضرورة في وقت معين لاجتماعها في الضرورة بحسب الوصف اللازم وافترقا فهما عنه في الضرورة بحسب الوصف الغير اللازم وافترقا فهما في الضرورة في وقت غير الوصف لا يقال فيه نظر لجواز ان يخرج الامر ان الذات بينهما عموم من وجه عن ذلك العموم بالامر المشترك لانه لا يمكن ذلك فيما اذا كان الامر المشترك اعم منهما مطلقا كما نحن فيه (قوله والاضلال ضروري للانحساف) اي لاجله فافهم والاكتفاء بقوله كقولنا بالضرورة كل منحسف مظلم الى آخره من ذكر الدائمة مع انه لا بد منها في بيان مادة اجتماع القضايا الثلاث لظهور استلزام الضرورية الدائمة وتكرارها فيما مر وقوله فان الانحساف بيان لصديق الوقتية في المثال المذكور ومن حله على بيان صدق الخاصتين فلم يراع سياق الكلام (قوله كما في المثال المذكور) اي في المتن (قوله لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات) الجملة حالية ذكرت بياننا لكون تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف ضرورة في بعض اوقات الذات ليظهر صدق الوقتية اذ لو كان جميع اوقات الوصف جميع اوقات الذات بان يكون الوصف لازما للذات لم يتحقق لكن كان الاولى ان يقول وجميع اوقات الوصف وقت معين من اوقات الذات وتحققت الضرورة في وقت معين من اوقات الذات (قوله من غير عكس) هذا لا يثبت بما ذكر بل لا بد ان يقال متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الذات وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات من غير عكس تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس ووجه انتفاء العكس جواز ان يكون بعض اوقات الذات غير وقت الوصف (قوله اقول المنشئة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول الى آخره) عبارة المص مقيدة بالادوام احسن من قوله لا دائما ويجب حل قوله عليه ليصح المعنى تأمل (قوله ولبس المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين قيدافيهما) والام لم يصدق اذ يستحيل ان يوجد وقت غير معين مقيد بعدم التعيين فضلا عن ان يكون ثبوت المحمول للوضوع ضروريا فيه وايضا يكون حينئذ بينهما وبين الوقتية مبينة كلمة هذا اذا اريد بالتعيين التعيين في نفس الامر اما اذا اريد التعيين

في نظر العقل فيصح ان يراد بغير معين المقيد بعدم التعيين والمائل واحد
 والمراد بوقت غير معين ما يشمل المتعدد فيشمل تعريف المنشرة المقيدة
 بازمنة متعددة مبهمة والمراد بعدم التعيين ما يجتمع مع الاضافة الى الذات
 فتأمل (قوله كفولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما) هذا
 لا يقتضي اشتراك جميع افراد الانسان في وقت التنفس كما يقتضيه كل انسان
 متنفس في وقت واحد تأمل تفرق بينهما (قوله لانه اذا صدقت الضرورة
 في وقت معين لادائما صدقت في وقت ما لادائما بدون العكس) فيه بحث
 لانه اذا كان وقت ما وقتا معينا لا محالة يصدق العكس ايضا وجوابه ان كل
 وقتية تستلزم صدق المنشرة بدون العكس لان صدق المنشرة في مادة
 تلك الوقتية يصح ان يكون باعتبار وقت آخر مثلا صدق قولنا زيد يستحق
 الاكرام في وقت التلاوة يستلزم صدق قولنا زيد يستحق الاكرام في وقت ما
 لكن صدقه لا يستلزم صدق قولنا زيد يستحق الاكرام في وقت التلاوة
 لجواز صدقه باستحقاقه الاكرام وقت الصوم فتأمل (قوله لاعتبار تعيين
 الوقت فيهما) لا يقال الاولى لاعتبار الوقت فيها لانه المؤثر في التسمية
 واما تعيين الوقت فلا يظهر له تأثير فيها لانا نقول لما اعتبر فيه خصوصيات
 الوقت ايضا كان اعتبار الوقت فيها اكل فاستحققت الترجيح على المنشرة
 في التسمية بها (قوله ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام واللاضرورة) تسميتها
 مطلقة لعدم تقيدها بالادوام كما في الوقتية الغير المطلقة وكذا تسمية
 المنشرة المطلقة بها لكونها غير مقيدة به كما في المنشرة الغير المطلقة
 واما التقييد باللاضرورة فسا قط عن درجة الاعتبار فلا يناسب اعتبار
 الاطلاق عنه في وجه التسمية (قوله فيكون منشرا في الاوقات) فالتسمية
 بها تسمية للقضية باسم جهتها ويمكن ان يكون وجه التسمية كونها سببا
 لانتشار فهم السامع فيها باعتبار الوقت (قوله ولهذا اذا قيدتا باحدهما
 حذف الاطلاق من اسميهما فكانتا وقتية ومنشورة) اي صارنا وقتية
 ومنشورة اي سميتين بهما لا بالمطلقين اي لا بالوقتية المطلقة والمنشورة
 المطلقة في العبارة مساحتان لكن المقاصد واضحات لكن بقي انه توهم
 ان المقيدة باللاضرورة ايضا سماة بالوقتية والمنشورة وليس كذلك تأمل
 (قوله ففرق بينهما بالعموم والخصوص وهو واضح لاستزاده فيه) اي ففرق
 بين ما ذكرهنا من المطلقين وما نسمع فيما بعد بالعموم والخصوص فهو

من ثمة الدليل او ففرق بين المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة (قوله
عن جاني الايجاب والسلب) اشار الى ان مراد المصنف بالوجود الايجاب
وبالعدم السلب وكأنه اراد بالايجاب الوقوع وبالسلب اللاوقوع لان سلب
الضرورة انما يكون عن الوقوع واللاوقوع لا عن الايجاب والسلب
فهذا احد معاني الوجود والعدم فاحفظه وكن على بصيرة وقوله كان معناه
اي قولنا وهو الظاهر في الكلام مسامحة او الامكان فلامسامحة في البيان
(قوله لكن سلب ضرورة الايجاب) دفع به التوهم الناشئ من الكلام السابق
وهو ان لا يكون الممكنة العامة موجبة اصلا اذ ليس الاسلب الضرورة
عن احد الجانبين (قوله فلا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى بل
في اللفظ) قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني والتحقيق ان الايجاب
في الموجبة صريح والسلب ضمنى وفي السالبة بالعكس هذا كلامه فقد
اعترض على حصر الفرق في اللفظ ويمكن ان يدفع بان هذا الفرق ايضا
نشأ من اللفظ والمقصود نفي الفرق في المعنى مع قطع عما حدث في المعنى
عن البيان (قوله ولا اقل من ان يكونا ممكنين) في اكثر النسخ ولا اقل
منهما ان يكونا ممكنين فان يكونا فيها بدل عن الضمير بدل الاشتغال (قوله
ولا يلزم من امكان الايجاب والسلب ان يكون احدهما بالفعل) اي ان يكون
احدهما متعينا لكونه بالفعل والا فلا بد ان يكون احدهما بالفعل وكيف
لا ولولم يكن احدهما بالفعل لخلا الواقع عن النقيضين ويكفي في اثبات
اعمية الموجبة الممكنة الخاصة وسالبتها عن موجبات تلك القضايا وسوالها
نفي ذلك اللزوم فان قلت ليس الجزآن نقيضين حتى يلزم من عدم فعلية
شيء منهما خلو الواقع عن النقيضين لاتفاقهما في الكم فيجوز ان يرتفع الموجبة
الكلية والسالبة الكلية قلت يلزم من خلو الواقع عن الجزئين خلو الواقع عن
النقيضين لان خلو الواقع عن الايجاب الجزئي يستلزم خلوه عن الايجاب الكلي
وفي الشخصية ايضا يلزم خلو الواقع عن النقيضين لا نقول الكلام
في المحصورات قلت بل الكلام في النسبة بين الجهات سواء كانت للمحصورات
او الشخصيات فيجب ان يتم البيان في الكل وقوله او بالضرورة او بالذوام
لا يحتاج الى ذكره بعد ذكر قوله بالفعل (قوله لتصادفها في مادة
الوجودية اللازمة) اي لتصادف الممكنة الخاصة والدائمة والعامتين
والمطلقة العامة في مادة الوجودية اللازمة اي في بعض موادها وهي

مادة الدوام بلا ضرورة وكذا قوله و بالعكس في مادة الضرورة اى بعض
 موادها وهى ما يكون للوصف مدخل في الضرورة (قوله والمشرطة الخاصة
 اخص المركبات على وجهه) انما قال على وجه تقييد المشرطة الخاصة لانها
 اذا كانت بشرط الوصف كانت اخص من وجهه من الوقفية فالاولى ان يقال
 والمشرطة الخاصة على وجه اخص ولا يذهب عليك ان المتبادر من المركبات
 في قوله اخص المركبات المركبات للمبحوث عنها في الكتاب والمشرطة الخاصة
 بهذا المعنى ليست منها (قوله وظهر ايضا) اشارة الى ان الضابط الذى ذكره
 المص استفيد من تفصيل المركبات فحق البيان ان يقول فالضابط بالقاء التفرعية
 مكان الواو العاطفة لا يقال بعد دعوى ظهر ان اللادوام اشارة الى مطلقة
 عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة لا وجه لقوله وانما قال اللادوام اشارة الى مطلقة
 عامة ولا وجه لقوله استعمال عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما لاننا نقول وجهه
 بيان اختيار الاشارة على التصريح بان معناه كذا (قوله هذا هو الضابط في معرفة
 تركيب القضايا) لا يقال من المركبات الممكنة الخاصة فلا بد من التعرض بالامكان
 الخاص لثم الضابط لاننا نقول الامكان الخاص هو لا ضرورة الايجاب ولا ضرورة
 السلب واعلم ان في عبارة المصنف عطف على عاملين مختلفين ولم يتقدم المجرور
 اذ عبارته هكذا والضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى
 ممكنة عامة متخالفتي الكيفية متوافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما انتهى فالعبارة
 المحررة والضابطان اللادوام واللا ضرورة اشارتان الى مطلقة عامة وممكنة عامة
 متخالفتي الكيفية متوافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما (قوله وانما قال اللادوام
 اشارة الى آخرة) على تقدير ان يكون معنى اللادوام اطلاق السلب ليس
 اطلاق السلب بالفعل بل امر اجالى لفصل صار اطلاق السلب وايضا
 اللادوام واللا ضرورة على تقدير ان يكونا صريحي الفعلية والامكان العام ليس
 معناهما المطلقة العامة والممكنة العامة وايضا اللادوام واللا ضرورة اشارتان الى
 الموافقة في الكمية لانها احد احتماليها كيف وهما في القضية الكلية رفع
 اللادوام عن الكل ورفع الضرورة عنها وكل منهما يحتمل الوجهين رافع
 الدوام عن البعض وعن كل واحد واحد فدلالتهم على المراد بطريق الاشارة
 (قوله استعمال عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما) يستفاد منه استعمال الاشارة
 لمصلحة اللادوام وليس كذلك لما عرفت انها لمصلحة اللا ضرورة ايضا وفيه
 ايضا ان الاشارة يبادر منها الدلالة الغير المطابقة كما ان المعنى يبادر منه المعنى

المطابق في اختبارها ايضا اختلال وايضا ما ذكر افاد ترجيح الاشارة على استعمال المعنى فيهما ولا بد من بيان ما يفيد ترجيحها على استعمال الاشارة في اللادوام والمعنى في اللا ضرورة حتى يتم التكتة في اختبارها في المقامين ولبس هنا ما يفيد بل لو استعمل الاشارة في اللادوام والمعنى في اللا ضرورة لكان اولى لافادته التفاوت بينهما (قوله لما وقع الفراغ من الحملات واقسامها شرع في اقسام الشرطيات) لم يقل من الحملة واقسامها ولم يقل في اقسام الشرطية مع ان الاقسام للمفهوم لا للافراد تنبيهها على ان المشروع فيها والمفروع عنها اقسام انواع الحملة والشرطية اذ الكلام لبس في الاقسام الاولى ولك ان تجعل التعريف مبطلا للجمعية واعلم انه اراد بالفراغ من الحملات الفراغ من بيان اجزائها وتحقيق المحصورات والعدل والتحصيل والجهات والاقسام وان كانت داخلية في الفراغ من الحملات ابرزها لمناسبة الشروع في اقسام الشرطيات ولا يذهب عليك انه يجري العدول والتحصيل والجهة والحقيقة والخارجية في الشرطيات ايضا اما العدول بان يكون حرف السلب جزء من المقدم وانتالي واما الجهة بان يبين فيها اللزوم والاتفاق واما الحقيقة والخارجية بان يجعل الحكم شاملا لجميع التقادير الممكنة الاجتماع ويقتصر على التقادير الواقعة الان القوم لم يلتفتوا اليها واعرضوا عنها وكانهم استغنوا عن البحث عنها لسهولة معرفتها بعد البحث عنها في الحملات (قوله وقد سمعت ان الشرطية ما تتركب من قضيتين) دفع لما عسى ان يعترض معترض ان الانسب ان يعرف الشرطية ثم يبين اجزائها واقسامها وينجحه عليه ان الانسب في دفعه تذكري ما سمع في كلام المص لا سمع ما في الشرح وان كان ما لهما واحدا ولك ان تجعله تنبيهها على اخذ القضيتين في تعريفات اقسام الشرطية وحيث لا يتجه فتدبر ولا علينا ان نلقى اليك ما هو من سوانح الوقت من ان تعريف الشرطية التي ذكرها منتقض بالقياس وان اريد قضيتان بالقوة القرية من الفعل لصدق مع ذلك على الاقبة الشرعية التي لاحكم في قضيتها وانه مندفع بان كلمة ما عبارة عن قضية واحدة (قوله ان اوجبت او سلبت حصول احديهما عند الاخرى الى آخره) قد نبه على ان الاتصال المعتبر في الشرطية بين تحقق القضيتين لا بين صدقيهما وكذا الاتصال على خلاف ما يتبادر من عبارة المصنف واكثر عبارات القوم وقد بين اوجهه في اول تصديقات في شرح المطالع فان رغبت في معرفته فطالع وكلمة عند منسلخة عن موضوعها

اشارة الى ان هذا هو المقصود
في تعريفات اقسام الشرطية
لا بد ان يبين ان الشرطية
سنة قضيتان بقوله وقد سمعت
ان الشرطية ما تتركب من قضيتين
وهو لا يتركب من قولين او قضيتين
الشعريتين اذ لا يتركب من قولين
بل بالقوة القرية ضروري

الاغوى وهو المكان القريب الى المصاحبة في الزمان والانسب بهذا المقصود
 كلمة مع (قوله او القضية الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة
 الى آخره) ظاهر العبارة ان النسوية متعلقة بالشرطية ولك ان يجعلها
 متعلقة بالقضية الاولى لانها ايضا كما تكون جلية تكون متصلة ومنفصلة
 وتخصيص النسوية بالمتصلة والمنفصلة دون الجلية لانها لازالة استبعاد
 المركب من المقدم والتالى مقدما وليس ذلك الاستبعاد في الجملة (قوله
 لتقدمها في الذكر) اى غالبا وهذا بظاهره وجه تسمية المقدم في القضية الملائمة
 ووجه التسمية في القضية المعقولة تقدمه في العقل والعبارة الجامعة تقدمها
 في الوضع كما في شرحه للمطالع او تقدمها من غير تقييد كما لم يقيد تلوها اياها
 في وجه تسمية التالى فن اعتبر القيد في التالى بقرينة المقدم فلم يتبها لما هو لاحق
 بالاعتبار وهو حل التقدم في الذكر على ما هو اعم بحمل التقدم في الذكر
 على انه مذكور على وجه التمثيل اى في الذكر مثلاً بقرينة اللاحق حيث
 لم يقيد بالذكر وانما قيدنا التقدم بقولنا غالبا ولانه كثير امايتاً خرا المقدم عن التالى
 وما يقوله النحويون من ان الشروط واجب التقديم وما وقع من صور التالى خيراً ما
 غير مقبول عند علماء المعاني الذين لهم مزيد توجه الى المعنى فضلاً عن
 الميراثيين الذين مدار اعتبارهم خالص المعنى (قوله ثم ان المتصلة
 اما لزومية واما اتفاقية الى آخره) الحصر منقوض بالمتصلة المطلقة وهى
 التى لم يقيد الحكم فيها باللزوم ولا بالاتفاق وبالاتفاقية بالمعنى الاعم لان الظاهر
 ان تقسيمه الى ما يعرفه بعد التقسيم (قوله اما اللزومية فهى التى صدق
 التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك) اللام لمطلق
 العلاقة قصة كانت او نامة موجبة كانت او غير موجبة كالشرط بالنسبة
 الى المشروط وان كان المتبادر الموجب فقوله توجب ذلك تقييداً وتوضيح
 واجاب العلاقة الاتصال لانه لا يكون القضية اللزومية ظنية حتى يعترض
 عليه بخروج القضايا الظنية لجواز ان يكون العلاقة مظنونة الوجود
 (قوله والمراد بالعلاقة شئ بسببه يستصحب الاول انشائي)
 الاظهر ان العلاقة شئ بسببه يستصحب شئ شئاً الا انه خصه بما ذكره
 لتقييده في التعريف بقوله بينهما لان العلاقة صارت مصطلحة فيما يسببه
 يستصحب الاول اى القضية الاولى الثانية اى القضية الثانية فكأنه ازيد
 ان المراد بالعلاقة بينهما آه وبعد يتجه ان التعريف صادق على جزء العلاقة

الا ان يقال المتبادر من قوله شيء بسببه آه ما يستقل في الاستصحاب (بقوله
اما العلية الى آخره) فرض الشارح اما بيان الاحتمالات للمثال او تعميمه والثاني
اظهر ومن الاحتمالات ان يكون المقدم والتالي علتي معلول واحد بان يكون
احدهما علة تامة والاخر علة ناقصة او كلاهما علتين مستلزمين وان يكونا
معلولى علتين متضائفتين او علتي معلولين متضائفتين او الشرط علة
متضايفة للجزاء او بالعكس وكون المقدم علة للتالي انما يكون علاقة
في القضية الكلية للاستلزام او كانت علة تامة او مستلزمة اما مطلق العلة
فلا اذ العلة الناقصة مطلقا لا تستلزم المعلول استلزاما كلياً وقوله ومعلولاه
يوهم ان العلية بمعنى يشمل المعلولية وليس كذلك بل هذه الصورة داخلة في العلية
 باعتبار علية الجزاء للشرط فالاولى ان يقول او يكون التالي علة وقس عليه قوله
او يكونا معلولى علة واحدة ومطلق علية التالي يكفي في استلزام المقدم لان المعلول
يستلزم علته ناقصة كانت او تامة وعلية الغير لهما انما توجب الاستلزام او كانت
علة مستلزمة لهما لكن ينبغي ان يعلم انه لا يصح ان تكون تامة اذ العلة التامة
لشبهتين يمنع ان تتحدوا والاتحاد انه لا يصدر من الواحد الا الواحد ولان الوجوب
السابق علة لوجود كل معلول ولا يقوم الوجوب الواحد لشبهتين والمراد بالعلية
التي فصلت اعم من العلية بواسطة وبغير واسطة ولك ان تحمل على ماهو
بغير واسطة فيدخل ماهو بواسطة تحت كاف التمثيل ولا يخفى ان معلولية
الجزاء علاقة اخرى غير علية الشرط وان تلازمتا وقس عليه باقى الاقسام
فاعرف كاف التمثيل واسع الاقدام (قوله واما التضائيف فبان يكونا
متضائفتين الى آخره) يعنى لا يجرى فيه تفضيل كما في العلية بل ينحصر في ان يكونا
متضائفتين فلا يرد انه لا فائدة في هذا البيان وفيه انه كان تضائيفهما علاقة
الاستلزام كذلك تضائيف علية معلوليهما ومعلول واحد هما مع نفس الاخر
وجعل صاحب القسطا من التضائيف مندرجا في العلية لان المتضائفتين
معلولا علة واحدة هي في الابوة والبنوة تولد انسان من نطفة انسان
اخر هذا وفيه انه لو سلم ذلك قلنا ان يجعل العلاقة التضائيف دون العلية
التي معها (قوله وهذا التعريف لا يتناول اللزومية الكاذبة لعدم
اعتبار صدق التالى للعلاقة فيها الى آخره) الاولى لعدم صدق التالى فيها
لعلاقة لان المؤثر في خروجها من التعريف عدم صدق التالى فيها للعلاقة
لا عدم اعتبار صدق التالى فيها للعلاقة وكأنه اراد بعدم اعتبار صدق التالى

للعلاقة فيها عدم امر اعتبره المصنف في التعريف وبعد فيه نظرا لانه يتناول
 بعض اللزومات الكاذبة وهي الكلية التي يصدق التالي فيها على تقدير صدق
 المقدم لعلاقة لكن لا يصدق على جميع تقادير المقدم لعلاقة اما لعدم
 صدقها على بعض التقادير اصلا او للعلاقة وحل عبارة الشارح على
 انه لا يتناول جميع افراد اللزومية الكاذبة بعيد جدا بل ياباه ما اجاب به
 في شرح المطالع من ان المحدود هي اللزومية الصادقة وبهذا ظهر
 ان تخصيص المحدود لا ينفع ولا يذهب عليك انه يتناول الاتفاقيات الصادقة
 ايضا لما حقق ان الاتصال الاتفاقي ايضا لموجب لان الممكن لا يتحقق
 الا لموجب والفرق بينه وبين الاتصال اللزومي ان العلاقة في اللزومي
 مشعور بها دون الاتفاقي فالتعريف كما انه غير منعكس لما ذكره غير مطرد لهذا
 ولا يندفع هذا بما دفعه الشارح الاول في شرحه للمطالع واوحى اليه هنا بقوله
 فالاولى ان يقال آه من تخصيص المعرف باللزومية الصادقة وانما يدفعه
 تقييد العلاقة بالمشعور بها وتخصيص التعريف باللزومية الصادقة
 مما سهله ظهر ان المص لبس بصدد تعريف مطلق اللزومية كيف
 وتعريفاته مخصوصة بالموجبات وانما لم يتعرض الشارح عليها بالسوالب
 لما انه سبصرح بتفسير السوالب وكما يتناول التعريف الاتفاقية الصادقة
 يتناول المطلقة الصادقة امامطلقا وفي مادة اللزوم فتأمل واعلم ان قول المص
 وهي التي يصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب
 ذلك يحتمل ان يجعل صدق فعلا وان يجعل مصدا مر فوعا بالابتداء خبره
 لعلاقة والثاني اوفق بتعريفات باقي اقسام الشرطيات فانظر (قوله فالاولى
 ان يقال اللزومية الى آخره) قد عرفت وجه صحة تعريف المصنف عنده ومن
 مصلحته ان يراد بصدق التالي على تقدير صدق المقدم الصدق في اعتقاد
 الحاكم لا في نفس الامر وان يجعل التعريف لمادة اللزوم لا للزومية واعلم ان قوله
 لذلك يحتمل الاشارة الى الصدق والاشارة الى الحكم والحكم لعلاقة موجبة للصدق
 لا يتنافى كذب القضية لجواز انتفاء العلاقة (قوله لان الحكم للعلاقة ان طابق
 الواقع كانت الحكم متحققا) اي الوقوع متحققا وقوله والعلاقة ايضا متحققة فيه
 نظر مسترفة (قوله وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع او لثبوته
 من غير علاقة) هذا بناء على ما اشتهر انه لعلاقة في الاتفاقية وقد عرفت
 ما فيه وما يؤول به الكلام فنذكر وبعد فيه نظرا لان انتفاء موجب الحكم

اشارة الى ان مطالع الصديق قد
 لبس بخارج متعلقه كدريها
 لسواله في قوله

وهو قوله
 في قوله
 في قوله

لا يوجب كذبه كما ان بطلان دليل الحكم النظري لا يوجب بطلانه
نعم لو كان قوله لعلاقة قيد الصدق المحكوم به كان انتفاؤه موجبا لكذبها
لكنه قيد الحكم كما يرشد اليه قوله لان الحكم للعلاقة هذا هو النظر الموعود
فلا تنظر (قوله للعلاقة موجبة لذلك بل بمجرد صدق الجزئين) اشار بقوله
للعلاقة الى النفي الذي افاده قول المصنف بمجرد صدق الجزئين
واحتراز المصنف به عن القضية اللزومية والاتفاقية العامة والقضية المتصلة
المطلقة وفي كلام الشارح خرج اللزومية بقوله للعلاقة والبواقي بقوله بمجرد
صدق الجزئين فان قلت فائدة ادراج التقدير في تعريف المتصلة ليتناول مالا
يكون فيه صادقا وفي الاتفاقية الخاصة صدق المقدم متحقق لا محالة فلا
معنى للتقدير في تعريفه قلت التقدير كحرف الشرط يستعمل في المحقق والمقدر
وقد اشتهر في معنى الاتصال (قوله فانه لعلاقة بين ناهية الجار وناطقة
الانسان الى آخره) حقق المصنف في جامع الحقايق انه لا اتصال من غير
علاقة والفرق بين الاتفاقية واللزومية ان العلاقة التي في الاتفاقية نادرة
الوقوع وواقعة الشارح في انه لا بد من العلاقة وفارقه في الفرق حيث فرق
بان العلاقة في اللزومية مشعور بها بخلاف الاتفاقية فلا يصح قوله فانه
لعلاقة بين ناهية الجار الى آخره الا ان يراد نفي العلاقة الكثيرة الوقوع
او المشعور بها وحيث لا يتناول تعريف الاتفاقية شيئا من افرادها فانه لا اتصال
بمجرد صدق الطرفين الا ان يجعل النفي الذي يشعر به لفظ مجرد نفي للعلاقة
المقيدة باحد القيدتين (قوله ليتناول الاتفاقية الكاذبة) ولم يتناول المطلقة
الصادقة في مادة الاتفاقية (قوله بان لا يصدق التالي) كذا في اكثر النسخ
فنقول بان لا يصدق المقدم وفي بعض النسخ بان لا يصدق التالي على تقدير
صدق المقدم (قوله او يصدق و يوجد فيها العلاقة) الحكم بصدق التالي
للعلاقة لا ينافي وجود العلاقة بخلاف الصدق للعلاقة اعلم ان من الاتفاقية
ما يمنع انفكاك التالي فيه عن المقدم نحو ان كان زيد موجودا كان الاشئ
معدوما لان عدم الاشئ امر واجب فبمنع انفكاكه عن كل ما تحقق
في نفس الامر لكن لا يستصحب المقدم التالي لعلاقة بل الاتصال بينهما
لاتفاقهما في الصدق (قوله وقد يكتفي في الاتفاقية بصدق التالي)
ذكر المصنف في الجامع انه يشترط ان لا ينافي المقدم التالي في الواقع فلا يعقد
الاتفاقية من الشئ ونقيضه وواقفه العلامة الثاني الشارح التفتازاني

في شرح هذه الرسالة فقوله وقد يكسني في الاتفاقية الى آخره مأول بنفي اعتبار
 صدق المقدم لانني اعتبار شي آخر وقوله في التعريف بل بمجرد صدق التالي لنفي
 اعتبار صدق المقدم ولنفي العلاقة للاقتصار على صدق التالي لكن الشارح
 حقق في شرح المطالع ان منافات المقدم لاتنافي صدق هذه الاتفاقية وشهد
 اركان الكلام فيه بالبرهان والنقل عن الشيخ ابي علي ذلك وبرها نا عليه
 فان اردت الاطلاع عليه فارجع اليه واعلم ان الاتفاقية العامة مما يستعمل
 في القياسات الخلفية وفي محاورات اللغة للمبالغة وفي وقوع التالي ومنها اما
 بعد في ديباجات الكتب (قوله حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
 جرئتها صدقا وكذبا) اي حكما ملتبسا بالتنافي التباس الايقاع للنسبة التي
 بين بين فان تلك النسبة في المنفصلة هي التنافي ولا يخفى ان تعريف مطلق
 الحقيقة وممانعة الجمع والخلو لا يلايم ان يكون نظره في تعريف اقسام المتصلة
 على الصادق منها والاكتفاء بالجزئين على تقدير القول بجواز تركيب المنفصلة
 من اكثر من جزئين للاشارة الى اقل ما يتركب عنه المنفصلة وهو الذي رجحه
 المصنف في جامع الحقايق حتى منع قول من قال يصح تركيب مانعة الجمع والخلو
 من اكثر دون الحقيقة لانه ان كان الجزء الثالث صادقا كان موافقا للجزء
 الصادق وان كان كاذبا كان موافقا للجزء الكاذب فلا يتحقق التنافي بين
 اجزائها الثلاثة بان قال لا نسلم وجوب التنافي بين كل جزئين بل يكفي
 التنافي بين مجموع الاجزاء ولنا ان نمنع ايضا امتناع انعقاد الحقيقة
 الكاذبة من ثلاثة اجزاء والتحقيق ان المحكوم عليه والمحكوم به في قضية
 واحدة لا يزيد على واحد فالمنفصلة عند التحقيق لاتكون الا ذات جزئين
 فالاكفاء آية الاهتداء وقوله صدقا تميز او ظرف والثاني اوفق بما وقع
 من المصنف (قوله وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جرئتها صدقا فقط)
 مانعة الجمع تكون بمعنىين على ما فسر المصنف في الجامع احدهما ما يحكم
 فيها بالتنافي في الصدف فقط بمعنى نفي التنافي عن الكذب وثانيهما ما يحكم
 فيها بالتنافي في الصدق فقط بمعنى نفي الحكم في الكذب بشي وهو الذي
 سيذكره الشارح بقوله ورميا يقال مانعة الجمع وممانعة الخلو الى آخره فقص
 على ما ذكرناه من المعنيين مانعة الخلو وانما لم يحمل الشارح تعريفها
 في هذا التقسيم على بيان مفهومى الممانعة الجمع والممانعة الخلو بالمعنى الاعم
 لما ذكره الشارح في شرح المطالع انه لا يصح جعلهما قسما للحقيقة لان العام

تعد مناه بعد ان تعرف
 صفة الحقيقة وما
 يدور حولها من قوس
 في الحقيقة وضع للتركيب
 والحقيقة ان لا يكون
 صفة عن في اقسامها
 تد في تعريف صفة الحقيقة
 حذرة

ان اكتفاء بالجزئين على
 لا يمتد الى ان لا يمتد
 يكون ذات اجزاء ثلاثة
 صفة

الجمع ليس فيها
 اتفاقا فيكون
 اولها في

لا يكون قسما للخاص ولما يمكن ان يقال من انه لا يصح جعل احدهما قسما
 للآخر وفيهما نظر لان المقسمين هما لا يجتمعان على فرد لا يمكن تحقق
 فرديهما في مادة واللايق بحال المصنف ان يحمل تعريف مانعة الجمع
 وتعريف مانعة الخلو في كلامه على المعنى الاعم حيث قال في جامع
 الحقايق المراد بالمنفصلة غير الحقيقية حيث اطلقناها في هذا
 الكتاب او جعلناها جزء قياس هو المعنى الاعم ولانه الذي اعتبره في بحث
 تلازم الشرطيات من غير تفسيره فلو لا ان المفسر في تفسيره هو
 المعنى الاعم لوجب ان يفسره في مقام البحث عنه في تلازم الشرطيات
 ولا يثبت شهادة قول المصنف فيما بعد من ان مانعة الجمع تصدق عن صادق
 وكاذب لامتناع اجتماعهما على الكذب ايضا كما قيل على ان المراد بها
 المعنى الاعم ولا شهادة قوله فيما بعد من ان مانعة الخلو تصدق عن صادق
 وكاذب على ان مانعة الخلو بالمعنى الاعم لامتناع اجتماعهما على الصدق
 ايضا لانه لا يمتنع اجتماع كل امرين احدهما صادق والاخر كاذب ولا
 ارتفاعهما كما لا يخفى على ذي مسكنة وبما ذكرناظهر ضعف ما قبل ان المذكور
 في تقسيم المعنى الاعم لمانعة الجمع ومانعة الخلو على رأى الشارح ولا ياباه
 قوله فيما بعد وبما يقال لمانعة الجمع ومانعة الخلو الى آخره عن ذلك لان
 ما نسبته كره اعم من هذا الاعم بل هو صادق على الحقيقة ومانعة الجمع على
 ما اشار اليه العلامة الثاني المحقق التفتازاني حيث قال في شرحه على هذه
 المسألة ويحتمل ان يراد بما فسرناه مانعة الجمع بالمعنى الاعم حيث قالوا هي
 التي يحكم فيها بالتأني في الصدق مطلقا اعم من ان يحكم في جانب الكذب
 بشئ من التأني او عدمه اولم يحكما بشئ وعلى هذا يشمل الحقيقة هذا
 ولا بد هب عليك ان التعريف المذكور في المتن لا يحتمل هذا المعنى (قوله
 وانما سميت الاولى حقيقة لان التأني بين جزئيهما لسند الى قوله فهي احق
 باسم المنفصلة) اى نسب الى الحقيقي بمعنى الجدير اما نسبة الخاص الى العام
 كما يقال للفرد انساني او للمبالغة كاجزى والثاني ان نسب بقوله فهي احق
 باسم المنفصلة (قوله بل هي حقيقة الانفصال) بمعنى بل وجه التسمية لهما
 حقيقة الانفصال والانفصال في غيرها محاذ لتركب غيرهما من اتصاف وانفصال
 ادغم الاول في الثاني قال في شرح المطالع هذا الشيء اما شجر او حجر
 حقيقة اما شجر اولا فان لم يكن شجرا يصح ان يكون حجرا هذا ولا خفاء

كثيرا اذا عرفت الجوز
 على زيد مائة لا ينفق لزيد
 ويصحبون في طريقهم بل مقتضى
 ان يكونوا في طريقهم
 على امانة لا يراون هذا
 حقيق الجوان فلو ان هذا

المنفصلة الاعم من الاعم

في ان تسمية المركب من المتصلة والمنفصلة منفصلة مجاز (قوله والثانية مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع) بحسب الحكم لا بحسب الواقع فيستل الكواذب على انه لا قدح بعدم الشمول في وجه التسمية وهكذا ماذكر في مانعة الخلو (قوله وبهذا المعنى يكونان اعم) اي من الحقيقة ومنهما بالمعنى الاخص وفي بعض النسخ من المنفصلة الحقيقة وبالمعنى الاول يكونان متباينين وانما خص بيان الاعمية بالاعمية من المنفصلة الحقيقة لانه اراد الاشارة الى انه لا يصح حل عبارة المصنف على هذا المعنى لكونهما حيثئذ اعم من المنفصلة الحقيقة فلا يصح جعلهما قسمين لها بخلاف المعنى الاول فانهما يكونان متباينين للحقيقة ولا يذهب عليك ان بينهما في هذا المعنى عموما من وجه بخلاف المعنى الاول فانهما باعتبارهما يكونان متباينين وحل قوله وبهذا المعنى يكونان اعم على كون كل منهما اعم من الاخر من وجه في غاية البعد اعلم ان التقسيم الى الاقسام الثلاثة غير حاصر لخروج مانعة الجمع والخلو بالمعنى الاعم عن التقسيم (قوله وبعض الافاضل ههنا بحث شريف) اراد ان بعض الافاضل قال ههنا بحث شريف فالوصف بزعمه او اراد التهكم وقوله وهو ان المراد بالمنافاة في الجمع الى آخره اما ان يريد به تحقيق المنافاة في الجمع المشتركة بين الحقيقة ومانعة الجمع فلا يراد به لوجه تخصيص البيان بما سوى الحقيقة من الاقسام الثلاثة وانه لا يصح جعل الواحد والكثير بمنع الجمع لمنع الخلو ايضا فبهما واما ان يريد المنافاة في الجمع المعنوية في مانعة الجمع بالمعنى الاعم وح يلايم ان يجعل البحث متعلقا برعاو يكون قوله ههنا اشارة اليه (قوله لم يكن بين الواحد والكثير منع جمع آه) لقائل ان يقول لو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لم يكن بين الواحد والكثير منع جمع اذ لا كثير الا وهو واحد والجواب ان بينهما الثاني بالعرض كما بين في محله (قوله لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما) فيه ان الشيخ ان نص على منع الجمع بين ماصدق عليه الواحد وما صدق عليه الكثير فلا يصدق قضية منفصلة تردد فيها بين ماصدق عليه الواحد وما صدق عليه الكثير بالحمل على شئ وان نص على منع الجمع بين مفهومهما فليس مفهوم الواحد جزء مفهوم الكثير (قوله ثم قال وعندي في هذا نظر) اي في هذا المراد كما يقتضيه قول الشارح وهو ليس الانظر افيما اراده من عبارة القوم آه لكن قوله فان جزء الشئ من لوازمه آه يستدعي ان يكون النظر فيما نص عليه الشيخ وزوم جواز منع

الجمع بين اللازم والملزوم مبنى على ان اللازم قد يكون غير محمول على الملزوم
(قوله وقد اجتمعوا على انه لا يمنع جمع بين اللازم والملزوم ولا منع خلوا ايضا)
وكيف لا وبينهما اتصال لزوما وقوله ولا منع خلوا ايضا حق لاشبهه فيه
وكيف لا وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم (قوله ورجا من الله تعالى
ان يفتح عليه الجواب عن هذا الاعتراض) في بعض النسخ على صيغة
الماضي وفي بعضها على صيغة المصدر اما بتقدير العامل الماضي فيتفق
المتسخنات في المعنى والمأل والمقصود انه قال وارجمون الله تعالى ان يفتح على
الجواب اظهار الصعوبة دفعه او بتقدير الفعل المضارع اى ارجمون الله
تعالى ان يفتح عليه الجواب فيكون اظهار الرجاء من الشارح لزيادة تهكم به
(قوله وهو ليس الا ينظر فيما اراده من عبارة القوم) اى ادعى ارادته
من عبارة القوم و الا فليس الارادة من عبارة احد و طيفه لا آخر (قوله
فحاشاهم ان يضوا بالمنافاة في الجمع الى آخره) لابعده بهذه المثابة ان يريدوا
بالمنافاة في الجمع عدم اجتماع محمولي القضيتين في الصدق وحيثئذ ينجم
المنع على اللازمتين المذكورتين في قوله فلو كان المراد عدم الاجتماع الى آخره
قوله والانفصال لم يعتبره الا بين القضيتين الى آخره (ولم يفسر والانفصال
الابالغاني بين القضيتين واما الانفصال بين المفردين في الصدق او في الوجود
فالمعقول لا فادتها قضية جلية مبررة المحمول على ما يستفاد من كلام السيد
المحقق كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد اى الصديق عليه احدهما والموجود
في هذا المحل اما سواد او بياض اى احدهما ولا يبعد ان يعقد تلك الافادة
مجردة الموضوع فيقال الواحد او الكثير هذا العدد او يقال السواد والبياض
موجود في هذا المحل ولا فرق بين القضيتين والمنفصلة اذا كانتا مرددتا
المحمول الا في القصد والمعقول والعبارة واحدة وما يستفاد من بيان السيد
السند المحقق ان عبارة الانفصال اما ان يكون او عبارة المحل المرددا اما او
لا تعويل عليه اذ عبارة الانفصال بمجرد اما او اشاعة فيما بينهم على انه ايضا
جعل في هذا المقام قوله هذا اما او اخذوا ما كثير مشترك بينهما هذا وههنا بحث
شريف افاده فيض لطيف وهو ان المقصود بقولنا هذا الشيء اما واحد
واما كثير خلية لبس الانفصال بين صدقهما بل ثبوت احدهما فاذا قصد
الانفصال بينهما وهو معنى صحيح القصد يكون القضية بحيرة جلية اذ نسبتها
الانفصال وتسمية الجملة الثبوت وبتنبيه بون بعيد فاما ان يثبت قضية

غير حلبة ولا شرطية واما ان يبطل حصر نسبة الجملة في الثبوت واما
 ان يبطل حصر طرق الشرطية في القضيةين (قوله لاستحالة ان يصدق
 كل قضية الى آخره) الاولى لاستحالة ان يصدق قضية على ما في بعض
 النسخ لان المقصود السلب الكلي (قوله ولا يكون بين القضيةين)
 اي بين شي من القضيةين ولو قال بين قضيتين كما في بعض النسخ لكان
 اوضح (قوله بل بين هذا وذاك) هذا صريح (قوله فليفرق بين
 هذا واحدا وان يكون هذا واحدا كايين المركب والمفرد فان كلمة ان تجعل
 المركب مفردا كانت هذا اعتبار نحوي لا يلفت اليه هذا الفن فان ايتت الا
 منا بعثهم فتكلف فيه بتقدير نحو ما نجعله به مركبا (قوله وكل واحد
 من هذه الثلث الى آخره) لاحقا في ان العنادية والاتفاقية كل منهما اعم من مانعة
 الجمع ومانعة الخلو والحقيقة من وجه فليس شي منهما قسما لشي منهما بل هما
 قسما اوليان كالثلاثة وكانه اراد تقسيم المنفصلة اليهما الا انه ذكر التقسيم على
 وجه تبطل ان لكل قسم من الثلاثة خطأ من القسمين (قوله فنسبة
 العناد والاتفاق الى المنفصلات كنسبة الزوم والاتفاق الى آخره) يريد ان العناد
 في المنفصلة كالزوم في المتصلة فلا يستعمل في المشهور الزوم في المتصلة
 وتسمية المطالع العنادية لزومية خلاف المشهور كنسبة مطلق الاتصال
 عنادا وحيث ذكر الاتفاق المشترك بين المتصلة والمنفصلة عارضا فليدركه
 استطرادا ويريد ان العناد والاتفاق في المنفصلة بمنزلة الزوم والاتفاق
 في المتصلة على ان المدارك في الكل على العلاقة وعدمها لا على اقتضاء ذاتي
 الجزئين وعدمه كما يقتضيه عبارة المصنف هنا في عبارة مجتذبة والصحيح هنا في
 جميع الحقائق ان العنادية هي التي يكون للثاني في بين طرفيها علاقة بغيرها
 تقتضي ذلك (قوله فهي التي يحكم فيها الى آخره) باعتبار تعريف المصنف
 بادراج الحكم فيه على ما مضى سابقا من قصور بيانه وعدم صدقه الا على
 الصواب ونحن ايضا في سلوك هذا الطريق قوله في وخرج بين كل
 من التعريفين القضية التي يحكم فيها بالثاني في المصدق لذاتي الجزئين
 وبالثاني في الكذب لمجرد التوافق فلا يصح تقسيم الى العنادية
 والاتفاقية الا ان يقال التقسيم للقضية المعشيرة في العلوم
 او المتخلفة وهي التي ثبتت من شي منها (قوله قد عرفت) كانه على طبيعة
 المتخلف من التعريف (قوله وهو في كل متوجبات الى آخره) معنى المتضاي

منه كما ان
 نظام المتضامن
 في كل متضامن
 في كل متضامن
 في كل متضامن

الثاني المعرفة بالقضايا الثماني المذكورة لان المذكورات في التقسيم اعم والا لاختل
التقسيمات فالضمان الرجعة في مقام التعريفات ليست راجعة الى المذكورات
في القسم بل الى قسم منها وهي الموجبة منها بقرينة عدم انطباق التعريف
الا على الموجبة على ما نبه عليه السراج او بقرينة ما ذكره ههنا اذ لو اختلفت
التعريفات السابقة بالموجبات لما كان لذكر هذا الكلام وجه (قوله فلا بد
من تعريف سوابقها) فيه ان القضايا المعرفة كما انها موجبات بقرينة
التعريف صوابا ايضا بقرينة فكما لا بد من تعريف سوابقها لا بد من
تعريف كواذبها الموجبة ايضا الا ان يقال الاهتمام بمعرفة السلب ليس
كالاهتمام بمعرفة الكواذب بقى ان الظاهر ان يعرف الاقسام بتعريفات شاملة
للموجبة والسالبة كما يقتضيه احتياج التقسيمات الى تعاريف الاقسام وكما
هو العادة المستمرة في بيان نظائرهما فلا بد من بيان نكتة داعية عن العدول
عن هذا الطريق الواضح العقول وكان النكتة التنبية على رد ما زعم
قدماه الحكماء ان ايجاب القضية الشرطية بايجاب طرفيها وسلبها بسلب
طرفيها كما نقله المصنف في الجامع وينبغي ان يعلم ان مراده بقوله بسلب
طرفيها سلب شيء من طرفيها والا لم يكن الايجاب والسلب حاصرا وهو
بعيد جدا (قوله فسالبة كل منهما هي التي ترفع ما حكم في موجبها)
لا يخفى ان الاولى ما وقع في موجبها وان ضمير موجبها للموصول لا لسالبة
فاندفع توهم الدور بقى ان التعريف للمفهوم وهنا لا افراد السالبة وان التعريف
الواحد لا يمكن لا مور مطلوبة بانظر اذ لا يتأتى في حال واحدة الا انظر
واحد وقطع مسافة واحد لان جهتي كل نظر محالقتان لجهتي آخر والاولى
ان هذا حكم كلي على السوابق يستلزم منه تعريف كل منها فاندفع المحذور
ولا يذهب عليك ان قول المصنف ما حكم في موجبها انما بلايم لو كان
تعريفات الموجبة بالحكم والملايم لما ذكره هي التي ترفع ما اعتبر في موجبها
وفي هذا اشعار بان تعريفاته السابقة مبنية على اعتبار الحكم وان لم يساعده
ظواهر عباراتها واذا اعتبر الحكم فيها فقد انطبقت على الموجبات والسوابق
فان قولنا في تعريف المتصلة الزمنية هي التي حكم فيها بصديق قضية
على تدبير اخرى لعلاقة يشمل الموجبة والسالبة لان الحكم شامل لايجاب
صدق قضية على تقدير اخرى لعلاقة ولسلب الصديق المذكور فالاولى اعتبار
الحكم فيها وجعلها شاملة للموجبة والسالبة يكون بيان هذا الحكم في السوابق

لا بد من تعريف الاقسام
بما هي في الواقع لا بما
يكون في ذهننا لان
الواقع هو الذي
يكون له الحكم
لا الذي نريد
ان يكون له
الحكم لان
الحكم لا يثبت
على ما نريد
بل على ما
هو في الواقع

لا بد من تعريف
الاصطلاحات
بما هي في الواقع
لان الاصطلاحات
لا تكون
على ما نريد
بل على ما
هو في الواقع

اما رد ما زعم الحكماء القدماء واما التحصيل امثلة السواب من الامثلة
 المذكورة للموجبات بادخال اداة السلب عليها (قوله فلما كانت الموجبة
 الزرومية ما حكم فيها بلزوم التالي للقدم) فيه مسامحة اذ اللزوم كالالاتفاق
 كيفية النسبة الاتصالية والحكم بالنسبة المكيفة لا بالكيفية فالمراد باللزوم النسبة
 المكيفة به (قوله فان التي حكم فيها بلزوم السلب الى آخره) اي بلزوم
 سالبة لا بلزوم النسبة السالبة فان الحكم بلزوم النسبة السالبة لا يخرج
 القضية عن كونها سالبة كما ان الحكم بضرورة السلب لا يخرج القضية المحلقة عن
 كونها سالبة ضرورة فالاولى ان يقال السالبة الزرومية ما حكم فيها بسلب
 اللزوم لاما حكم فيها بلزوم سالبة لقضية اخرى فانه موجبة لزوم مية لاسالبة
 ولا ما حكم فيها بلزوم السلب فانها وان كانت سالبة لكنها غير معتبرة
 في العلوم ولا تسمى باسم فضلا عن ان تكون سالبة لزومية (قوله صدق
 الشرطية وكذبها انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والانفصال لنفس الامر
 وعدمها) اي الصدق بمطابقة الحكم بالاتصال في المتصلة ومطابقة الحكم
 بالانفصال في المنفصلة والكذب بعدم المطابقة لا بمجرد المطابقة اياها كانت
 وعدمها بل بالمطابقة على وجه اعتبار الاتصال والانفصال في القضية
 من اللزوم والاتفاق ومنع الجمع والخلو اما معا او باعتبار احدهما على سبيل
 العناد والاتفاق والمقصود من هذا التفصيل رد ما ذهب اليه بعض المتقدمين
 الحكماء قال المص في الجامع صدقها ليس لان مقدمها وتاليها صادقان وكذبها
 ليس لان مقدمها وتاليها كاذبان كما زعم ذلك بعض القدماء ويلزم على ذلك الزعم
 ان ما يكون فيه احدهما صادقة والاخرى كاذبة غير صادق ولا كاذب وايضا فيه
 رد لما ذهب اليه بعض اهل العربية ان الحكم في التالي والشرط قيد لان الصدق
 حينئذ يصدق للطرفين فان الحكم المقيد كالكذب بانتفاء الاصل الحكم يكذب
 بكذب القيد واعلم ان ما ذكره الشارح في بحث الالتفاف في تحقيق لفظ
 المطابقة ان الاستعمال طابق النعل بالنعل يقتضي استعمال المطابقة بالباء
 دون اللام (قوله ثم اذ انسبنا جريشها الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام
 الى آخره) يشعر كلامه بان الصدق والكذب المستعمل في الطرفين بالمعنى
 المشهور وعليه في الامور الناظرين في هذا المقام فقالوا معنى صدق
 الطرف وكذبه انه كذا لا بعد اعتبار الحكم فيه والا فالصدق والكذب
 من خواص الحكم وما يشتمل عليه من القضية ونحن نقول فلذا حقق

فيكون
 انما
 فيكون
 انما
 فيكون

لا كذا
 انما
 فيكون
 انما
 فيكون

ان الاتصال والانفصال المعتبرين طريق الشرطية انما هو في التحقق فعنى
صدق الطرفين ههنا تحققهما معا وكذبهما اشتقاؤهما معا وصدق التالى
وكذب المقدم عدم تحقق المقدم وتحقق التالى مع عدم تحققه ومعنى
كذب التالى وصدق المقدم عدم تحقق التالى وتحقق المقدم حين عدم
تحققه (قوله فلبين ان كلاما من الشرطيات من اى هذه الاقسام تتركب
الى آخره) لبس البيان في المنفصلة انها من اى الاقسام الاربعة تتركب
بل البيان فيها انها من اى الاقسام الثلاثة تتركب كما سيجى وقد توجه الاشكال
على من قال اشار الى ان كلاما من الشرطيات الاثنين و الثلاثين من اى قسم
من الاقسام الاربعة تتركب اوضح (قوله فالتصلة الموجبة الصادقة تتركب
الى آخره) ان اراد المصنف مطلق التصلة الموجبة الصادقة لا يصح قوله
تصدق عن كاذبين اذا لاتفاقية لاتصدق عنهما ولا يتم قوله في بيان بطلان
عدم الصدق من مقدم صادق ونال كاذب لامتناع ان يستلزم الصادق
الكاذب وان اراد المتصلة الموجبة الصادقة للزومية فلا حاجة الى قوله فيما بعد
هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال (قوله
وعن مقدم كاذب ونال صادق آه) نقل الشارح في شرح المطالع عن الشيخ
ان هذا اذا كان مقام الجدل واما على سبيل التحقيق فلا يصدق وبينه بما
لا يحتمله المقام فتركناه ليرجع اليه وان كان لنا فيه مز يد بحث رزقنا الله تعالى
مقاما يسعه (قوله دون عكسه اى لا تتركب الى آخره) بيان الحاصل لمعنى
والا فقصود العبارة لاتصدق من مقدم صادق ونال كاذب واعترض عليه
الشارح في شرح المطالع ووافقه العلامة التفتازانى في شرحه على هذه
الرسالة ومحصله ان قوله لامتناع ان يستلزم الصادق الكاذب اعادة للدعوى
ويمكن دفعه بان محصل دعوى عدم صدق الشرطية من مقدم صادق
ونال كاذب عدم مطابقة حكمه للواقع ومعنى امتناع استلزام الصادق الكاذب
انتفاء الواقع ويمكن الاستدلال على عدم مطابقة الحكم للواقع بانتفاء الواقع
على ان الدعوى انتفاء الصدق والدليل الامتناع والامتناع اخص ويصح
الاستدلال بالاخص على الاعم ولا يبعد ان يقال ان الشارح غير دعوى
المصنف وابدل قوله فالتصلة الموجبة تصديق عن صادقين بقوله
فالتصلة الموجبة الصادقة تتركب عن صادقين حتى صار قوله دون عكسه
يعنى لا تتركب عن مقدم صادق ونال كاذب لا ينجح على تقديره ما ينجح

صريح

المصنفين من مخالف قضية
موصلة وغاية كذا
مصادق وغاية كذا

استعملها الا الدعوى ان القاصد
للموصلة لا تصدق عن مقدم صادق
ونال كاذب ولا يخلو ان
المتناع ان يستلزم الصادق
الكاذب عن هذه الوجهة
جديد

على المصنف فاشار الى ان عبارته لا تستقيم ولك ان تستدل على عدم صدق الشرطية المذكورة بانها لو صدقت لتكذب الابطكاله التالي عن المقدم (قوله والازم كذب الصادق وصدق الكاذب) او نقول لزم كون الشيء ملزوما وغير ملزوم او كون الشيء لازما وغير لازم (قوله لا يقال اذا صح الى آخره) معارضة مع دليل قوله دون عكسه ويمكن المناقضة ايضا باننا لانسلم امتناع استلزام الصادق الكاذب لجواز ان لا يكون الكاذب كاذبا في جميع اوضاع الصادق فليصدق الشرطية عن الصادق والكاذب باعتبار بعض الاوضاع الذي يصدق فيه الكاذب ولمخص الدفع تحرير الدعوى اما بان المراد بالمتصلة الموجبة هي الكلية وهو ظاهر عبارة الشرح وخلاف ظاهر المتن واما يجعل قوله دون عكسه رفعا للايجاب الكلي اى لليس يصدق المركب الكلي والجري عن مقدم صادق وتال كاذب لامتناع استلزام الصادق الكاذب استلزاما كليا (قوله فنقول تلك الاقسام عند نسبتها الى نفس الامر الى آخره) قد اشار اليه حيث قال ثم اذا نسبنا جزئها الى نفس الامر فلو لم يذكر فيما سبق لكان احسن اذ مع ذكره لا وجه حسنا ليرد السؤال وقوله تلك الاقسام عند نسبتها الى نفس الامر الى آخره يحتمل معنيين احدهما ان تلك الاقسام الاربعة حاصلة عند نسبتها الى نفس الامر فهي اى الاقسام الزائدة داخله فيها وثانيهما تلك الاقسام الزائدة عند نسبتها الى نفس الامر داخله فيها اى في الاقسام الاربعة فحينئذ فهي داخله خبر لقوله تلك الاقسام الاربعة وعلى التوجيه الاول ضمير هي مصروف عن ظاهره وفي الثاني ايراد الغاء في الخبر غير ظاهر الصحة فتأمل بقي امر ان احدهما انه لم ذكر المصنف هذا القسم مع دخوله في باقي الاقسام وكيف صح التقابل بينها وبين باقي الاقسام ولا بد منه في صحة التقسيم ودفع الاول انه لا بد من العلم بالطرفين حتى يصح الحكم والعلم بالقضيتين التصديقي لهما على ما هو المتبادر فكان مظنة انه لا بد في عقد الشرطية من العلم بالتصديقي بطرفيهما فاحتاج الى دفعه بقوله وعن مجهول الصدق والكذب ولذا لم يستوف اقسامه لان هذا القدر يكفي في دفع هذا الوهم الا انه لا حاجة في ذلك الى ذكر الكذب فكله استطراد فافهم ودفع الثاني بان المصنف لم يقصد تقسيم الغاء احتمالات لقصد تحقيق ودفع اوهاه قد تحقق بعضها ويتربح تحقق بعضها (قوله هذا اذا كانت المتصلة لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذب بها عن صافين محال) لا وجه لتخصيص

الصححة نعم نظن ان قوله الشرطية

الصححة نعم نظن ان قوله الشرطية

الصححة نعم نظن ان قوله الشرطية

الصححة نعم نظن ان قوله الشرطية

وان كان هذا هو المقصود من قوله
ان كان هذا هو المقصود من قوله
ان كان هذا هو المقصود من قوله

هذا التقييد بيان كذب المتصلة الموجبة بل لابد من تقييد صدق الموجبة
الكلية ايضا بان يقال هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فصدقها
عن غير الصادقين محال (قوله وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية) قد
يتوهم ان الشرطية تتحقق بالحكم بالصدق على تقدير الصدق والتقدير
لا يستدعي الوقوع فلا يجب في صدق الاتفاقية الا الاتفاق في الصدق على
تقدير صدق المقدم ونفقه بان معنى الشرطية الحكم بالاتصال وهو المراد
بالحكم بصدق شئ على تقدير صدق شئ والحكم بالاتصال توافق الجزئين
على الصدق يقتضى صدقهما وبيان تقدير الصدق لبس الا في المقدم
والصدق المقدرفي المقدم لا يستدعي اتصا لهما في الصدق لافي الواقع
ولافي التقدير ومن لم يتنبه لهذا طال عليه الطريق وغوى في بقاء الجهل
من غير رفيق ومن الله الهداية والتوفيق (قوله وههنا بحث الى آخره) اى
في كلام المصنف وهو ان الاتفاقية على ما فسرهابه حيث قال وهى التى
صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم بمجرد توافق الجزئين على الصدق
لا يقال قد عرفت انه يعرف للصادقة فلا يشمل الكواذب فلا يلزم اعتبار
انتفاء العلاقة في الكواذب ايضا لانقول لو لم يكن المتصلة الاتفاقية الموجبة
ما حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم بمجرد الاتفاق على
ان يكون قولنا بمجرد الاتفاق متعلقا بالصدق لا بالحكم لا يختل تعريف المتصلة
الموجبة الصادقة لخروج ما صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم
لعلاقة وقده حكم فيها بمجرد الاتفاق (قوله لا يكتفى فيها الى آخره) اى في
صدقها صدق الطرفين اذا اخذت اتفاقية خاصة او صدق التالى اذا
اخذت اتفاقية عامة بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة بناء على اعتبار
المصنف في مفهومها عدم العلاقة فيجوز كذبها عن الصادقين في العامة
والخاصة وعن مقدم كاذب ونال صادق ايضا في العامة ولا يدفعه ما ذكره
العلامة الشترانانى في شرحه هنا حيث قال لاتفاقية مالم يعتبر فيها العلاقة
لما اعتبر فيها عدمها فلا ينافى صدقها العلاقة ولهذا لم يلتفت اليه الشارح
مع انه قال في شرح المطالع ان استحالة كذبها عن صادقين اذا لم يعتبر فيها
عدم العلاقة او اكتفى فيها بعدم اعتبار العلاقة اما اذا اعتبر عدم العلاقة
فتكذب عن جميع الاقسام نعم الحق ما ذكره المصنف ههنا لاما ذكره في تعريف
الاتفاقية الصادقة لان الاتفاقية الصادقة مالم يعتبر فيها العلاقة والا فالعلاقة

اى توافق الجزئين للصادقة ولا يشترط
تقدير الصدق بل لا يشترط بيان
العلاقة ولا يشترط بيان
الكواذب كالتصديق لانه
لا يشترط بيان العلاقة
لانه لا يشترط بيان العلاقة

بحث في مورد توافق الجزئين

بين كل متوافقين في الصدق لازمة على ما بيناه لك (قوله الاقسام في المنفصلات
ثلاثة آه) فائدة هذا البحث في المنفصلات مع ما تقدم من ردوهم قدماء الحكماء
هو ان له نفعاً تاماً في معرفة انتاج المنفصلات باعتبار وضع جزء ورفع (قوله
فالموجبة الحقيقية تصدق عن كاذب وصادق الى آخره) لبس قوله تصدق
كقوله تكذب فان معنى قوله تصدق انها يمكن ان تصدق والا فالعنادية
قد تكذب عن صادق وكاذب لعدم علاقة الانفصال والاتفاقية كذلك
اوجود العلاقة ومعنى قوله تكذب انها يجب ان تكذب وقس عليه نظائرهما
ولا تغرن بظاهرهما والبحث الذي ذكره هو الامر المشترك بين المنفصلات
كلها والا فعدم العلاقة ووجودها تكذب العنادية والاتفاقية عن جميع
اقسام الجزئين ولقد صرح المص بكذب العنادية لاتقاء العلاقة عن جميع
الاقسام في الجامع (قوله فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا) هذا
وما ذكره في القسمين الآخرين مما يحذو حذوه بين لا يحتاج الى بيان وقد
بينه السيد المحقق في حواشي هذا المقام في العناديات بان الموجبة الحقيقية
العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يمنع صدقهما وكذبهما معا وجب ان يكون
تركيبها من قضية ومن نقيضها او مساوي نقيضها كقولنا هذا العدد اما
زوج واما لا زوج وقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد والمانعة الجمع العنادية
لما وجب تركيبها من جزئين يمنع صدقهما فقط وجب ان يكون تركيبها
من قضية ومن اخص من نقيضها كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فان كل
واحد من الشجر والحجر اخص من نقبض الاخر والمانعة الخلو لما وجب تركيبها
من جزئين يمنع كذبهما فقط وجب تركيبها من قضية وما هو اعم من نقيضها
كقولنا هذا الشيء اما لا شجر واما لا شجر فان كلا منهما اعم من نقبض الاخر
هذا اذا اخذنا بالمعنى الاخص واما اذا اعتبرنا بالمعنى الاعم فيصدق كل واحد
منهما وما تركب منه الحقيقية هذا كلامه ونحن نقول المنفصلة الحقيقية
الموجبة لا يجب تركيبها من قضية ومن نقيضها او من مساوي نقيضها بل
يجوز ان تتركب من النقيض واخص منه الا ترى ان قولنا هذا العدد زوج وهذا
العدد لا زوج لبسا لنقيضين ولا الثاني مساوي للنقيض الاول بل اخص منه لجواز
ارتفاعهما عن المعلوم مع انعقاد الحقيقة بينهما في العدد الموجود من حيث انه
موجود فانه لا يصح اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الموضوع الموجود واعلم
ان المصنف ذكر في الجامع ان مانعة الجمع يجب ان تتركب من قضيتين كل منهما

اخص من قبض الاخرى ومانعة الخلويجب ان تركب من قضبتين كل
 منهما اعم من قبض الاخرى ووافقه الشارح في شرح المطالع وما ذكره
 المحقق في معناه اذ المركب من قضية واخص من قبضها مركب
 من قضبتين كل منهما اخص من قبض الاخرى لان احدى القضبتين
 اذا كانت اخص من قبض الاخرى كانت الاخرى اخص من قبضها
 لان قبض الاخص اعم فتأمل (قوله اما ان يكون الثلاثة زوجا
 او منفصلا متساويين) ليس هناك قضبتان حتى يتعقد بينهما منفصلة اذ لا معنى
 للزوج الا المنقسم بمساويين فتأمل (قوله وكما ان كلية الجملة ليست
 بحسب كلية الموضوع الى آخره) يريد التنبيه على فساد ظن من جعل كلية
 الشرطية وجريئتها وخصوصها واهمالها تابعة لكيفيات اجزائها حتى جعل
 الشرطية التي طرفاها مخصوصان مخصوصة ويريد بكلية الجملة كونها
 مسماة بالكلية يعني اطلاق الكل على كليها ووصفها بالكلية ليس بحسب كلية
 الموضوع وعدم منعه عن وقوع الشراكة بين كثيرين وقوله بل باعتبار كلية
 الحكم يعني به بل باعتبار كون الحكم على جميع الافراد فالكلية في الواقع
 الثلاثة لمعان ثلاثة لا بمعنى واحد كما يترآى من ظاهر العبارة ولبس المراد بكلية
 الجملة كونها قضية حكم بها على جميع افراد الموضوع فانه بين انه ليس بحسب
 كلية الموضوع ولا فائدة في الحكم به تأمل ونحن نقول كلية الجملة بحسب
 كلية الموضوع بمعنى كونه كل فرد وهو المناسب لما ذكره الشارح في تقسيم
 الجملة من انه لما كان التقسيم الى الشخصية واخواتها بملاحظة حال الموضوع
 لوحظ في التسمية بهذه الاسامي حال موضوعاتها تأمل (قوله لا جل
 ان مقدمها وتاليها كلتي) الاظهر اوتاليها والمراد بالكلتي الكلتي بالقوة القريبة
 من الفعل سواء كان حليا وقد صرفت معنى الكلية فيه اوشر طيا وستعرف
 معنى الكلية فيه وقوله بل بحسب كلية الاتصال والانفصال يعني به الاتصال
 والانفصال في نفس الشرطية لا في شيء من الطرفين (قوله فالشرطية
 انما تكون كلية اذا كان التالي لازما للمقدم اى في المتصلة الارزومية) اصلح
 بعض مقاسد ظاهر عبارت المتن واهمل بعضها اعتمادا في البعض على
 ما سبق من الاشارة الى ما اصلح مثله به وتنبيهها في البعض على انه لا مصلح له
 الا العدول الى مثل ما عدل اليه في مثله وعبارة المتن هذه وكلية الشرطية
 ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله

في ان ما ذكره السيد في معنى ما
 نصت في المثال وان كان مضافا
 بحسب الظن

لعل وجهه ما في بعض النسخ
 للنسخ بحسب ما بين النسخ من ان
 لا يجوز في المقادير في الامة
 صحتها ان يصح في بعض النسخ
 فتكون هناك قضبتين بل
 الاعتبار

عليها ولا يخفى ان كون التالى لازما للمقدم مثلاً وصف للتالى لا يحتمل على الكلية التى هى وصف الشرطية فاشار الى توجيهه بتقدير الوقت فى ان يكون اى وقت ان يكون فان حذف الوقت فى مثله شايع اشارة واضحة حيث قال فالشرطية انما تكون كلية اذا كان الى آخره ولا يخفى ايضا ان بيان كلية الشرطية لا ينطبق على كلية الاتفاقية وانه اشار الى دفعه بان الكلية المبينة هنا كلية الشرطية للزومية والعنادية وينجده ايضا انه لا يتناول الكليات الكاذبة من الزومية والعنادية ودفعه بان المقصود بيان الصادقة كما اشار اليه فى تعريف المتصلة للزومية بقى انه يصدق البيان على الجزئية المتحققة فى مادة الكلية وعلى الكلية الاتفاقية الكاذبة ولا مخلص عنه الا بالعدول الى بيان الكلية بانها الحكم بكون التالى لازماً ومعانداً للمقدم الى آخره ومما اهمله ان البيان مخصوص بكلية الموجبة فكانه احوال كلية السالبة على المقابلة على كلية الموجبة وكأنه لم يشير اليه الشارح اعتماداً على انه عادته المعروفة ولم يبينها المص فى السالبة لظهور طريق معرفته مما تكرر فى بيان السواب (قوله فى جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الى آخره) اكنى المصنف بجميع الاوضاع تبعاً للشيخ قال فى شرحه للمطالع اقتصر الشيخ على الاوضاع ولو اقتصر على الازمنة لكان لوجه هذا ففى كتب فى هذا المقام ان الشيخ اقتصر على الاوضاع والازمنة فقد كتبت عسواء وبعضهم جمع مع الازمنة والاضايع الفروض وقال فى شرح المطالع ان اريد بها التقادير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والانفصال ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام فى الشرطية فى نفس الامر وان اريد بها فروض المقدم مع الامور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكرها الاحوال هذا كلامه ونحن نقول جميع الازمان يستلزم جميع الاوضاع لانه لو لم يلزم التالى المقدم على وضع ممكن الاجتماع معه لم يكن لازماً له فى زمان هذا الوضع وكذلك جميع الاوضاع يستلزم جميع الازمان وذلك ظاهر الا ان المتبادر من الازمان ذات الازمان لا مع فرض كونه زمان امر مقدر وكذلك المتبادر من الاوضاع الاجتماع المتحققة فى نفس الامر ففائدة ذكر الوضع مع الزمان تقرير ان الزمان اعتبار بحسب الاضافة الى كل وضع لا بحسب ذاته وفائدة ضم الفروض معهما ان امكان الاوضاع لا يشترط وبعد تقرير ان المراد بالاضايع ما هى واشتهاره اقتصر الشيخ على الاوضاع

سلوكا لطريق الاختصار فقال الشارح الاختصار على الزمان اولى يعنى
بعد تقرير المراد بالازمان كتقرير المراد من الاوضاع وكان وجهه انه اقرب
بمفهوم سور الشرطيات بحسب العرف واللغة فان كلا ومتما موضوعان
لعموم الازمنة وكان الشيخ احتراز عن ايها اختصاص الكلبة والجزئية
بالزمانيات حتى لا يصح كلا كان الله موجودا كان عالما ولا كلا كان الزمان
موجودا كان ظرفا للاشياء فلكل وجهة هو مواليها فان قلت هل خرج
السور عن مقتضاها العرفي واللغوي في غير الزمانى قلت لا بل حقق ان الزمانى
ما يكون له هوية اتصالية منقسمة بانقسام الزمان واما في الزمان فابصاحب
اجزاء الزمان فيصح ظرفية الزمان للمابس زمانيا فقد اندفع الاشكال بما عدا
الزمان واما الزمان فظرفية الزمان فيه منطبقة على توهم الزمان في حقه وفرض
الواهمة زمانا له ولك ان تقول جميع الازمان ظرف للزوم ويصح ان يكون لزوم
غير زمانى لغير زمانى زمانيا لا بدلتفه من دليل اذا تم هذا فنقول جمع الشارح
الازمان مع الاوضاع تنبيهها على ان الازمان غير متروكة في مفهوم الشرطيات
بل معتبرة باعتبار الاضافة الى الاوضاع (قوله الممكنة الاجتماع مع المقدم)
عبارة المتن هكذا وكلية الشرطية ان يكون التالى لازما او معاندا للمقدم على
جميع الاوضاع التى يمكن اجتماعها معها فنبه الشارح بقوله مع المقدم على
ان ضمير اجتماعه للمقدم ويحتمل رجوع ضميره الى التالى والى اللزوم وعبارة
صاحب المطالع كالصريح فى الاخير (قوله بسبب اقترانه بالامور الممكنة
الاجتماع الى آخره) نبه على ان الاقتران فى عبارة المصنف حيث قال وهى
الاضاع التى تحصل للمقدم بسبب اقتران الامور الممكنة الاجتماع معها مضاف
الى المفعول والمراد بالاجتماع اجتماع المقدم لاجتماع هذه الامور وقوله معها
اى مع تلك الامور فافهم (قوله مثل كونه قائما او فاعدا الى آخره) فيه مسامحة
والمراد مثل اقترانه بكونه قائما لان الكون قائما حال يحصل بسببه حال ووضع
للمقدم وهو اقترانه به ولا يخفى ان القوم لو اكتفوا في تعريف الكلبة بانها التى
يكون اتالى لازما او معاندا للمقدم مع جميع الامور الممكنة الاجتماع معه وتركوا
ذكر الاوضاع الحاصلة بسبب الامور الممكنة الاجتماع لصح واعلم انه قد يفسر
فى كتب المير ان الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم بالناسج
الحاصلة مع المقدمة الممكنة الصدق معه فاذا قلنا كلا كان زيد انسانا كان حيوانا
فالنسجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا كل انسان ناطق اعنى كون زيد ناطقا

مطلب الزمان

تعد وضعا من اوضاع المقدم وكأنه لان النتيجة تُحصل بالوضع والرجوع
 منه الى المبادئ فلذلك اعترض على الشارح ان كون زيد قائما او قاعدا وكون
 الشمس طالعة وكون الحمار ناهقا ليست اوضاعا حاصلة من امور ممكنة
 الاجتماع مع المقدم بل هي امور موافقة الوجود للمقدم فامثال الصحيح
 هو النتيجة الحاصلة كما مر واجاب عنه السيد السند بان الشارح لم يلتفت
 الى هذا التفسير لان فهم النتيجة من الوضع بعيد فحمله عليه لا يصح
 في التعريف ولك ان تبعده ايضا بان النتيجة لا توصف بالحصول للمقدم وترده
 بانه لا يكفي في كلية الزوم للزوم بالنظر الى امور نظرية يكون المقدم من مبادئها
 بل جل الاوضاع على الحالات الحاصلة للمقدم وهو كونه مقارنا للامر الممكن
 الحصول معه ولما توجه عليه ان الكون مقارنا لا يصح تعليله بالاقتزان لانه
 ان كان مبنيا للفاعل فهو عين كونه مقارنا وان كان مبنيا للمفعول فهو مضايف
 لكون الشيء مقارنا دفع ذلك بالفرق بين الضرب والضاربة والمضروبة
 وجعل الضرب مبدا لهما وخالف ما اشتهر ان المصدر المبني للفاعل بمعنى كون
 الشيء فاعلا والمصدر المبني للمفعول بمعنى كون الشيء مفعولا ويمكن الدفع ايضا
 بان يراد بقول المصنف بسبب اقتران الامور الممكنة الامور الممكنة المقترنة ثم نقول
 يمكن جعل كون زيد قائما او قاعدا نتيجة لوضع انسانية زيد بان يراد بالقائم القائم
 بالقوة فيصدق زيد انسان وكل انسان قائم بالقوة فينتج زيد قائم بالقوة نعم لو اراد
 القائم بالفعل لم يكن نتيجة بل امرا موافقا في الوجود اذ لا يصدق مع المقدم
 كل انسان قائم بالفعل حتى ينتج المقدم معه قيام زيد ويمكن جعل الحمار ناهقا
 نتيجة للمقدم اعني زيد انسان يضمها مع مقدمة ممكنة الاجتماع معه وهو كلما
 كان زيد انسانا كان الحمار ناهقا وزيد انسان فينتج الحمار ناهقا (قوله وانما اعتبر
 في الاوضاع ان تكون ممكنة الاجتماع) اي مع المقدم وانما اعتبر في الاوضاع
 ان تكون ممكنة الاجتماع بمعنى انه لو فرض وجودها لا يتنافى وجود المقدم
 لانها تكون ممكنة الاجتماع في نفس الامر لانه فرع امكان تلك الامور
 في انفسها لان الاجتماع المعية في الوجود وتلك الامور لا يلزم امكانها
 بل ربما تكون ممتنعة الا ترى ان قولنا كلما كان زيد حارا كان حيوانا كلية
 صادقة على وضع ناهقيه مع امتناع ناهقيه وربما تكون ممكنة ولا يمكن
 اجتماعها فالمعتبر امكان الاجتماع بالمعنى المذكور لا امكان تلك الامور
 في انفسها ولا امكان اجتماعها مع المقدم في نفس الامر (قوله فان المقدم

اذا فرض على شيء من هذين الوضعين استلزم عدم التالى او عدم لزوم
 التالى الى آخره) يرد عليه ان فرض المقدم مع عدم التالى لا يوجب كونه
 ملزوما لعدم التالى لجواز ان يكون التالى معه معدوما ولا يكون ذلك لعدم
 لازمائه ويدفعه انه يجوز ان يراد بفرضه على عدم التالى او عدم لزومه الفرض
 على احد العددين بالضرورة او الفرض على احد العددين بان يؤخذ
 المقدم بشرط احدهما قال السيد المحقق الاظهر ان يقال اذا فرض
 المقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم التالى اما على تقدير اجتماع
 عدم التالى معه فلا انه لو استلزم التالى معه حينئذ لكان عدم اللازم مجتمعا مع
 الملزوم وهو محال واما على تقدير عدم لزوم التالى فظاهر انتهى وقطع
 بما قدمناه وجه قوله الاظهر الى آخره لكن فيه بحث لانه حينئذ يكون هذه المقدمة
 في قوة الدعوى فلا يصح بيانها بها لان الدعوى ان المقدم مع فرض عدم
 التالى او عدم لزومه لا يلزمه التالى فكيف يبين بان المقدم اذا فرض على شيء
 من هذين الوضعين لا يستلزم التالى (قوله والا لكان المقدم على هذا
 الوضع مستلزما للتبضين وانه محال) اورد عليه ان المقدم على هذا الوضع محال
 ولا يستحيل استلزام المحال فلما اعتبر جميع الاوضاع لا يلزم عدم صدق
 الكلية نعم يلزم عدم العلم بقضية كلية لجواز ان يستلزم المقدم على الوضع
 المنافى للتالى التالى وجواز ان لا يستلزمه اذ لا يجب ان يستلزم المحال المحال فينبغي
 ان يتمسك في بيان تقييد الاوضاع بامكان الاجتماع بهذا دون ما ذكره ونصدي
 الشارح في شرح المطالع الابطال جواز استلزام الشيء للتبضين بما لا يستلزم
 المقام نقله ولا يحمل قوتك نقله فانظر وقت معرفته برزقك الله برأفته
 (قوله كصدق الطرفين) اى بالضرورة فلا يتجه المنع على قوله فان التالى
 على هذا الوضع لازم للمقدم لا نقول صدق الطرفين لا ينافى العناد في الكذب
 لا نقول كون التالى لازما للمقدم ينافى العناد مطلقا صدقا وكذبا اذ لا معاندة
 بين اللازم والملزوم (قوله لازم معاندة الشيء للتبضين وانه محال)
 منع الاستحالة في معاندة الشيء المحال وسبق الكلام فيه على ما سبق في المتصلة
 فاستبصر وانتظر (قوله وانما خص هذا التفسير بالمتصلة للزومية
 الى آخره) خص على صيغة المجهول يعنى انما خصصنا تفسير المصنف
 بالزومية وقيدنا المفسر به مع اطلاق عبارة المصنف وليس على صيغة المعرفة
 يجعل ضمير القاعل للمصنف لان ما ذكره لا يصلح وجها لخصيص المصنف بل

اى كون المقدم ملزوما
 كون المكان التالى مع المقدم
 مع عدم لزوم ذلك المقدم
 يجوز ان لا يستلزم المقدم
 قلنا للمصنف (لزم)

ناتج فافعل لان برزقك
 ان برزقك فافعل لان برزقك
 الفرضين بالضرورة اى
 الملزوم او برزقك فافعل
 العرفى ونسبنا فافعل
 مع عدم لزوم ذلك المقدم
 فرض المقدم على وضع عدم
 (وعدم لزوم التالى) ان
 من قطعنا هذا فافعل
 لا قطعنا هذا فافعل
 باقصر الى ذاته

لعمري معلوم انه صفة
 يكون ذلك المقدم
 علم الحكمة

انما هو محال ان يستلزم
 محال كما في قولنا
 على ان يكون
 في الانشائية
 المصنف فافعل لان
 بالضرورة

العدم
 فافعل لان
 فافعل لان

محال
 العلم
 فافعل لان
 فافعل لان

دليل على تخصيصه ووجه تخصيصه ما قبل ان الاتفاقيات قليل النفع
 في تحصيل المطالب والكلام مسوق لبيان سبب التخصيص وبعد يتجه ان
 الاتفاقية العامة لا يصح ان يكون الاعتبار فيها جميع الاوضاع الكائنة بحسب
 نفس الامر لان المقدم فيها لا يجب ان يكون صادقا فضلا عن ان يجب ثبوت
 اوضاعه في نفس الامر فالوجه لا يفيد عدم شمول التفسير للاتفاقية العامة
 فلا يتم تخصيصه باللزومية فينبغي ان يقال وجه التخصيص ذكر الزوم
 والعناد في التفسير (قوله لانه لولا ذلك لم يصدق الاتفاقية الكلية) هذا
 بظاهره انما يتم لو كانت الاتفاقية غير صادقة في مادة الزوم والعناد اما
 لو كانت صادقة فلا يتم ويجب تأويل قوله لم يصدق الاتفاقية الكلية بان
 المراد لم يصدق الاتفاقية الكلية في غير مادة الزوم والعناد اذ ليس بين
 طرفيها علاقة في مادة الاتفاق الصرف فوجب صدق التالي على تقدير صدق
 المقدم وبعد يتجه ان هذا لا يثبت الا نفي اعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع
 ولا يدل على وجوب اعتبار الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لجواز ان يعتبر
 الاوضاع الغير المنافية للتالي (قوله فلا يصدق الكلية الاتفاقية) اى
 لا متصلة ولا منفصلة كما يسوق اليه سابق الكلام في ما فرع عليه اقتصار
 على بعض البيان لانسياق الذهن مما ذكر الى ما ترك اعلم انه بشرط ان يكون
 طرفا الشرطية الاتفاقية الكلية حقيقيين او خارجيين او المقدم خارجيا والتالي
 حقيقيا دون العكس والا لم يصدق التالي في جميع ازمان صدق المقدم اذ
 من ازمان صدق المقدم ح زمان عدم وجود موضوعه بخلاف التالي فانه
 لا يصدق مع عدم وجود موضوعه فلا يصدق في جميع ازمان المقدم
 (قوله فكذلك جزئية المتصلة الى آخره) عبارة المتن وهو قوله والجزئية
 ان تكون كذلك يحتمل امرين احدهما ان يكون المراد بقوله والجزئية جزئية
 المتصلة والمنفصلة على انها مصدر وعليه جرى الشارح و يلايه ظاهر قول
 المص وكلمة الشرطية والثاني ان يكون المراد القضية الجزئية على طبق قوله
 والمخصوصة وعلى التقديرين في قوله ان يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع
 وفي قوله ان يكون كذلك على وضع معين انحاء ذكرنا مثلها فتذكر (قوله
 بل بجزئية الزمان والاحوال) الظاهر كلمة او اذ الكلية تطلب عموم الزمان
 والايضا فاذ انشئ عموم احدهما لم يبق الكلية وكذلك الظاهر في قوله
 فيما بعد فتعيين بعض الزمان والاحوال كلمة ولكن قوله فبها مال الزمان

والاحوال مستقيم على ظاهره ويلوح هنا الجحاث لبس لنا اثر بل ابراث الاول
ان القضية التي حكم فيها باللزوم في جميع الاحيان ولم يتعرض فيها بالحكم
على الاوضاع وبالعكس والقضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع
الازمان او في زمان معين على جميع الاوضاع وسائط بين الاقسام تأمل الثاني ان
قوله ان جئني اليوم اكرمك لا يصلح مثالا للمخصوصة اذ لبس اليوم وقتا للزوم
بل للزوم ووفر في الزوم في وقت معين وبين اللزوم لما في وقت معين ثالث
انهم قالوا طبيعة المقدم في الشرطية مستقلة في الاستلزام ولا مدخل لشيء
من الاوضاع فيه فانه ان كان لشيء من الاوضاع مدخل فيه لم يكن المقدم
وحده ملزوما بل كان اياه مع امر آخر ولا يصدق الشرطية كلية وفيه نظر
لانه يجوز ان يكون لكل من الاوضاع مدخل على سبيل البديل فلا ينافي مدخلية
الوضع في الاستلزام الكلية واما انه لبس بملزوم بل هو مع امر آخر فقيه انا لانعني
بالملزوم الاماله دخل في اللزوم لا ما يستقل به يرشدك الى ذلك النظر في
مفهوم الجزئية والمخصوصة وما يقال في الجزئية انه يجب ان يكون الامر الزائد
لازما للمقدم والازم ان لا يتحقق اللزوم اذ لو لم يكن شرط اللزوم لازما لم يكن
الشيء لازما للزم ان يتحقق اللزوم الجزئي بين كل امرين لان كل امر يلزمه الاخر ايا
كان بشرط الاجتماع معه فلا يصدق سلب اللزوم الجزئي اصلا فقيه ان سلب
اللزوم الكلي متحقق بين الشيء ونقيضه لا محالة ولا يضره انه مستلزم له بشرط
الاجتماع لان الاستلزام هنا بحسب الازام وكلامنا في اللزوم بحسب الواقع تأمل
(قوله واطلاق لفظه لو وان واذا في الاتصال واما في الانفصال للاهمال)
يترأى منه انه خالف المصنف في جعل اداة الانفصال اما او او وجعله مجردا
وكانه اوقعه فيه عبارة المطالع حيث قال واما او وحده في المنفصلة للاهمال والحق
ان الانفصال يفهم منهما معا وكلام المطالع مأول بان اما وحده من غير
مقارنته بسور للاهمال نعم كان المناسب ان يفيد ان ولو واذا ايضا تلك الوحدة
وكانه اكتفى بالتنبيه في اما وقول الشارح واطلاق لفظه لو وان واذا افيد
من قول المصنف وادخل لفظ لو آه حيث نبه على الوحدة المعبرة في الاهمال
اعلم انه ذهب الشيخ الى كلمة ان شديدة الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة
الدلالة واذا كالتوسط واذا وكلا لا دلالة لها عليه وجعل صاحب المطالع
مهما ولو ايضا من هذا القبيل وزيف الشارح ذلك كله وقال ادوات الشرط
لا دلالة لها على اكثر من الاتصال او الانفصال فاذا اريد افادة اللزوم قيد

القضية باللزوم وإذا اريد اعادة الاتفاق قيدت به وإذا لم تقيد باحدهما كانت
مطلقة لا قيد أكثر من الاتصال فكلمها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
مطلقة تحتمل الاتفاق والزموم وكلا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لزوما موجهة لزومية واتفاقا موجهة اتفاقية هذا وبهذا عرفت ان اللزوم
والاتفاق كفتان زائدتان على النسبة المعنية في الشرطية والنسبة المعنية
فيها مجرد الاتصال والانفصال (قوله كان تركيبها امانا جليتين الى آخره)
يزيدان التركيب من الاجزاء الاولى فمحصرة فيها ومرة تقية الى هذا العدد
من الاقسام والافلا شرطية الاوتر كيبها من الحملات اذ لا بد من انتهاء
المتصلة والمنفصلة الى الحملات والاكانتا مكررتين من اجزاء غير متناهية
ولذا صح ما تقدم ان تقدم الحملات على الشرطيات لبساطتها بالنظر
اليها التركيب الشرطيات منها ومن البين انه كان الاولى ان يجمع هذا البحث مع
البحث عن تركيب المتصلة والمنفصلة عن صادقين وعن كاذبين آولا بفصل
بينهما يبحث كلية الشرطية وجزئيتها وان الانسب كان تقديمه على بحث
التركيب عن صادقين الى آخره اذ التركيب بحسب الصدق والكذب يتفاوت
في المتصلة والمنفصلة واللزومية والاتفاقية فهو بحث عن اقسام الشرطية
لا عن مطلق الشرطية بخلاف هذا البحث ولذا جعل الحكم فيما سبق
على المتصلة والمنفصلة بل المتصلة اللزومية والمنفصلة العنادية وهنا
على الشرطية وقد سلك صاحب المطالع هذا المسلك الراجح فقد هذا
البحث على البحث عن التركيب عن صادقين الى آخره وجمعهما (قوله
لا مزيد على هذه الاقسام) بمعنى انه لا يخرج عنها قسم وذلك بين فالتناقضة
فيه بانه ان اراد الاقسام الاولى فلا ترتقي اليها وان اراد الاعم فتريد عليها باعتبار
انقسام المتصلة والمنفصلة الى الاقسام المتكررة بعيدة عن المناقضة نعم ما ينتج
ان يطلب نكته على الاقتصار على هذا التفصيل بعد التجاوز عن الاقسام
الاولية وهي علق الاحكام بهادون غيرها كإيتين عند السلوك لمقاصد الفن
(قوله لان مقدم المتصلة متميز عن ثاليتها بحسب الطبع اى بحسب المفهوم)
يريد به بحسب مفهوم المتصلة اى مفهوم المتصلة بحيث اذا نظر اليها تميز فيها
التالى عن المقدم او اراد مفهوم المقدم التالى يعنى ان مفهوم المقدم والتالى
بحيث اذا نظر اليها لا يلبس المقدم بالتالى وفسر الطبع بالمفهوم اشارة
الى ان طبيعة القضية وحقيقتها لبس المفهومها فان حقيقة الشمس

قبل الزامية والتناقضية
الحقيقة الغير ذلك

بدل الالمية والزمومية

سابقا ان تعريفات المفهومات الاصطلاحية حدود لها لان جعل تعريفات
 الكليات رسوما وتعريف التناقض حدا وما ذكره في وجه كونها رسوما
 ظاهر الجريان فيه نعمكم صرف اولاته قد يعرف التناقض باختلاف القضيتين
 بحيث يقتضي لذاته صدق احديهما كذب الاخرى ^{بوجه التعريف} ومع تعدد التعريف
 لمفهوم اصطلاحى بتعدد معرفة الحد من الرسم (قوله وهو اختلاف
 قضيتين) فان قلت التناقض كما يجري في القضايا يجري في المفردات كما سبق
 وكما سأتى في بحث عكس التقيض فيذكر القضيتين وبذكر الصدق والكذب
 بطل عكس التعريف وقد يجاب بان التعريف مخصوص بتناقض القضيتين
 وتناقض المفردين تركلانه يعلم بالمقايضة وفيه ان معرفة الاصطلاح بالمقايضة
 مما لا يعقل على ان التناقض في المفرد لا يتاقي ارتفاعهما بخلاف التناقض
 في القضايا فكيف يقاس احدهما بالاخرى ومن ههنا ان من قال التناقض
 بين المفردين عند التحقيق تناقض بين القضيتين لانه باعتبار صدق المفردين
 بعد عند التحقيق (قوله ان يكون الاولى صادقة والاخرى كاذبة) وبالعكس
 فذكر الاولى على سبيل التمثيل والاولى ان يكون احديهما كما في بعض النسخ
 (قوله فالاختلاف جنس بعيد) سواء كان التعريف حدا او رسما لان العرض
 العام لا يذكر في التعريف عند المتأخرين (قوله لانه قد يكون بين قضيتين)
 فان قلت لا يثبت بذلك البعد بل البعد انما يثبت بتعدد الجواب قلت ما ذكره
 يستلزم تعدد الاجوبة (قوله فقوله قضيتين يخرج غير قضيتين)
 اى الوصف الحاصل بالقياس الى القضيتين يخرج اختلاف غير قضيتين
 لان ما يذكر للاخراج ماهو محمول على المعرف وما يقصد اخراجه يكون
 مندرجا تحت الجنس ولم يقل فقوله قضيتين فصل لاحتمال كونه خاصة
 لما عرفت (قوله فقوله بالايجاب والسلب) لم يقل فصل اما لما ذكر
 اول تركبه (قوله اخرج الاختلاف بغير الايجاب والسلب) قال العلامة
 النفا زانى هذا القيد ليزيد التوضيح والافغنى عنه قبل لذاته اذ المختلفة
 بغير الايجاب والسلب لا يقتضى لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى
 كاذبة قلت هذا انما يتم لو كان سالبة المحمول سالبة او يكون بين الموجبة
 وسالبة المحمول تناقض بحسب الاصطلاح ولا يكون الاختلاف بين الموجبة
 وسالبة المحمول مقتضيا لذاته ذلك وكل منها ممنوع على انه يجوز ان يكون
 لاتمام الحد وتحصيل الجنس القريب (قوله زيد ساكن زيد لبس بمنحرفا)

ما ذكره ان رجلا
 تصور ان قد يكون
 في تعريفه الاصطلاحية
 رسوما وهو انما كانت
 لغة التعريف رسوما
 كلياتها وان يكون لها
 ههنا وانه قد يكون
 زود ما من صادقة
 بحث لم يخفف ذلك المثل
 منها الرسم اهـ

فان اختلف النسب
 والاختلاف هو الجواب
 بتعدد الجواب
 صالحة بحسب الرسم
 اذ كثر كبر الفصل
 مركبة

وقولنا زيد قائم كاذبا زيد ليس بمضطجع صادقا فانهما قضيتان مختلفتان
 ايجابا وسلبا احديهما صادقة والاخرى كاذبة لكن ليس الصدق والكذب
 مقتضى الاختلاف بل اتفاق في (قوله اما ان يكون مقتضيا لذاته
 وصورته) لا يخفى انه لا صورة للاختلاف بل الصورة للقضيتين كالمادة
 فالمأل اختلاف قضيتين بحيث يقتضى لصورة القضيتين للمادتهما ان يكون
 احديهما صادقة والاخرى كاذبة فالصورة المضافة الى الاختلاف مضافة
 اليه صورة وعند التحقيق مضافة الى القضية في قوله وصورته مساحمة
 فينبذ لا يكون اقتضاء الاختلاف لذاته بل لمدخلة صورة القضية فيه في
 قولهم لذاته مساحمة ايضا (قوله بل بواسطة او بخصوص المادة)
 لا يخفى ان خصوص المادة واسطة فكله تعارف بينهم ان يراد بالواسطة
 ما يقابل خصوص المادة في الشارح الكلام على التعارف دون مفهوم اللغة
 فذكرهما متقابلين (قوله فكما في ايجاب قضية وسلب لازمها
 المساوي) اي سلب اللازم عن نفس الامر لاسلبها عن شيء فانه لاتنافي بين
 ايجاب قضية وسلب لازمها عن شيء وانما قيد اللازم بالمساوي لانه لاتنافي
 بين سلب اللازم الاعم وايجاب القضية كما في زيد حيوان وزيد ليس بجسم لانه
 يصح ارتفاع الحيوانية وعدم الجسمية بان يكون جسما غير حيوان نعم الثاني
 متحقق بين ايجاب قضية وسلب ملزمهما مطلقا (قوله فكما في قولنا كل انسان
 حيوان الى آخره) لا يخفى ان كون الاختلاف مقتضيا لصدق احديهما
 وكذب الاخرى في شيء من المثاليين المذكورين غير ظاهر بل احديهما صادقة
 والاخرى كاذبة اتفاقا من غير اقتضاء على ان اقتضاء صدق احديهما وكذب
 الاخرى معتبر على وجه الاتهام من غير ان يتعين الصادق والكاذب وهناك
 كل من الصادق والكاذب متعين (قوله القضيتان المختلفتان بالايجاب والسلب
 اما بخصوصتان او محصورتان لان المهملات الى آخره) يريد حصر القضيتين
 المتعارفتين فلا يرد ان ارجاع المهملتين لا يثبت الحصر لبقاء الطبيعتين
 ومقصود الشارح لا يتم بذلك الارجاع وهو نكتة قصر البيان على شرائط
 الخصوصتين والمحصورتين وبعد فيه بحث اما اول فلان الخصوصية
 ايضا لكونها بمنزلة الكاية محصورة فالقضيتان ليستا الا محصورتين
 فان اريد بالمحصورتين اعم من المحصورتين حقيقة او حكما لا يكون قسما
 للمحصورتين ويدفع بان المراد اعم من الحقيقي والحكمي لكن مقيد

لان الطبيعة في خبره

لأنه كبرى

لأنه كبرى

بالباسا مخصوصتين بمعونة جعلهما قسما لهما لحكمة دعت الى التعرض
 بخصوصهما واما ثانيا فلان القضيتين المتعارفتين لا يتحصران فيما ذكر
 من الامرين لجواز ان تكونا مختلفتين بان تكون احدهما شخضية والاخرى
 محصورة ويدفع بان المراد القضيتان المختلفتان بالايجاب والسلب بالاختلاف
 المعهود المبين في تعريف التناقض وذلك الاختلاف لا يمكن ان يتحقق بين
 مخصوصة ومحصورة فان قلت لا يمكن ان يتحقق بين مهملة ومحصورة ايضا
 لان المهملة لذاتها لا تناقض الكلية بل لاستلزامها الجزئية وهذا التناقض ليس
 تنافيا بوجبه لذاته الاختلاف في الصدق والكذب فلا حاجة الى ارجاعها
 الى المحصورة لدفع الاشياء في الحصر اذ لا شبهاء فيه قلت كثيرا ما يجعل
 مساوي التقيض تقبضا والمهملة مساوية للتقبض فيستحق التعرض لها بل
 السالبة الجزئية المسورة بليس بعض وبعض ليس ايضا مساوية للتقبض
 وتقبض الايجاب الكلي لليس كل (قوله فالتناقض لا يتحقق فيهما الا بعد
 تحقق ثماني وحدات) قلنظمها شعر فارسي هو هذا * ردتا قاض هشت
 وحدت رابدان * وحدت موضوع ومحمول ومكان * وحدت شرط
 واصافت جزوكل * قوة وفعل است ودر آخر زمان * ان اريدان الخصوصتين
 يتوقف تناقضهما على هذه الشرائط فلا يخص هذا الحكم بالخصوصتين
 وان اريدان الخصوصتين تناقضان بمجرد هذه الشرائط فلا يتم لانه لا بد من
 شرائط الجهة ويندفع بان المراد الاول ونخصهما في مقام ذكر هذه الشرائط
 لان المحصورتين تمازان عنهما بشرط اوجب تخصصهما بالذ كرفاسب
 ذكر هذه الشرائط الثمانية لهما بعد ذكرهما فالاولى ان يقول لا بد في التناقض
 من الوحدات الثمانية والاختلاف في الجهة ولا بد في المحصورتين مع ذلك
 من الاختلاف في الكمية والوجه في دفع الاشياء ان يختار الشق الثاني ويقال
 الخصوصستان المطلقان تناقضان برعاية الوحدات الثمانية لان سلب المطلقة
 سلب مطلق النسبة وهو يناقض ايقاع النسبة المطلقة لان رفع النسبة المطلقة
 انما يصدق اذا لم يكن لها وقوع وجود بهذاظهر ضعف ما قال السيد المحقق
 في هذا المقام يريد انه لا بد من الوحدات الثمانية في التناقض بين الخصوصتين
 وان لم تكن كافية بل لا بد معها من اختلاف الجهة في جميع الفضائل
 ومن الاختلاف في الكمية ايضا في المحصورة هذا والاولى ان يقال لا بد
 فيهما من هدم الاختلاف في الموضوع والمحمول الى آمليندرج فيها التدرج

لا يمكن ان يتحقق
 في مكان آخر
 للموضوع

وبعض
 وبعض ليس

اس من الاختلاف في الجهة
 الخصوصتين

بين التناقض بين قضايأ عارية عن بعض هذه الشرائط لعدم امكان الجزء
والكل والقوة والفعل في موضوعها وابتزها عن الزمان والمكان وليندرج
التناقض بين قضيتين اخذ موضوعهما بشرطين فان وحدة الشرط
يظاهرها لاتتناولهما بخلاف عدم الاختلاف في الشرط (قوله فالاولى
وحدة الموضوع الى آخره) قبل الاولى وحدة المحكوم عليه لبتناول المقدم
فلا يخص البحث بالحملات وفيه بحث لان اعتبار الوحديات في طرفي
الشرطية غير ظاهر الجريان ولوسلم فالمصنف بين التناقض في الشرطيات
بقوله واما الشرطيات الى آخره كما سيجي (قوله لعدم التناقض عند اختلاف
الشرط) ذلك لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يجوز مع ذلك التناقض
بين مشروط وغير مشروط مع انه ليس فيه وحدة الشرط فلا بد من ابطال
التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط مثاله الجسم مفرق للبصر
بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اى مطلقا من غير تقييد
بالبيض الا ان يقال اراد بقوله لعدم التناقض عند اختلاف الشرط انه
لاتناقض عند اختلاف حاصل لاجل الشرط اما بتفاوت الشرطين واما
بوجوده في احدهما دون الآخر وهو تكلف (قوله والرابعة وحدة الكل
والجزء) ينبغي ان يعتبر فيه وحدة الجزء بان لا يكون الحكم في احدهما
على جزء وفي الاخرى على جزء آخر ليخرج عن التناقض الزنجي اسود اى
بعضه الزنجي لبس باسود اى بعضه فقول الشارح في البيان اذ لو اختلف
الكل والجزء لم يتناقضا قاصر والوافي ان يقول اذ لو اختلف الكل والجزء
او الجزآن آه وانما صدق الزنجي لبس باسود اى كله لان ماسوى ظاهر
جليه لبس باسود اذ له بياض العينين والظفر وربما يكون له بياض الشعر وله
حرة اللحم الى غير ذلك (قوله والثامنة وحدة القوة والفعل فان النسبة
اذا كانت في احدي القضيتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة لم يتناقضا) لا يتعقل
من كون النسبة بالقوة الا كونها بالامكان والاتحاد فيه يتا في اشتراط الاختلاف
في الجهة فينبغي ان يراد بكون النسبة بالفعل كونها ملتبسة بفعلية المحمول
وبكونها بالقوة كون المحمول بالقوة فيصير الفعل والقوة من تمة المحمول
ولمحو ظا في جانب لا كفية في النسبة فافهم (قوله فهذه ثمانية شروط
ذكرها القدماء لتحقيق التناقض) انما ذكروها مع ان تعريف التناقض
مكفل لتمييزه بماعداه لانه كثيرا ما يعرض الغلط للتعلم من مشاهدة الاختلاف

اختلاف الموضوع لا يوجب عديم التناقض بينهما فانه منع انحصار
التصادق في اختلاف الموضوع بسند انه يجوز ان يكون لاختلاف الشرط
فان بعض الحيوان بشرط كونه ناطقا انسان و بشرط كونه صاهلا لبس
بانسان لانه منع السند فلا يكون موجها اعلى ان المراد بالخصر نفي سببية الاتحاد
في الكمية المقصود حاصل بل اولى بالحصول على تقدير بطلان الحصر بما ذكر
(قوله فنقول النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية الى آخره)
سما التناقض الذي جعل الاختلاف المعتبر فيه مقتضا لذاته وبالنظر الى
محصل مفهوم القضيتين مع قطع النظر عن خصوص المادة والخارج
عن مفهوم القضيتين ومحصل الجواب ان التصديق لبس لغوت وحدة
من الواحدات وانما هو لغوت وحدة التعين ووحدة التعين غير معتبرة لخروجه
عن مفهوم القضية وقبل ان اعتبارا لتناقض بالنظر الى مجرد مفهوم
القضية يكذبه اعتبار وحدة الشرط والجزء والكل والزمان والمكان والقوة
والفعل والاضافة فانها خارجة عن مفهوم القضية واجيب بانها قيرد
للمحمول والموضوع فتكون داخله وتعقب بانه لا يصح على قول من لم يرد
الى وحدتين او وحدة ويتدفع بانه لا اختلاف بين من لم يرد ومن رد الى البيان
والاجمال والتفصيل (قوله فان قلت البس اعتبر وحدة الموضوع الى آخره)
هذا منع لقوله النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية مستندا
باختبار وحدة الموضوع الذي هو امر خارج عن مفهوم القضية وبناء السند
على عدم الفرق بين الموضوع في الذكر وذات الموضوع والجواب
بابطلال السند ولا يذهب عليك ان كون المعتبر الموضوع في الذكر لذاته
قد تبين فيما سبق الا انه لمزيد الاهتمام ببيانه ثانيا في المحصورتين بدليل اقوى
مما سبق واذا عرفت ما لقيناه اليك بالقاء الملك الوهاب وميزت به القشر عن
الاسباب وقد بقي الى الان في الحجاب بنقل لك ما ذكره السيد السند
حلل المقام وان كان يومهم اسهاب الاطناب نمكنا في معرفة مراتب الخطاب
والله اعلم بالصواب فالقدس سره في شرح السؤال الاول وما يتعلق به يعني
ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكمية
كذلك مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع وكذا اذا اعتبر الاختلاف
مع سائر الشرائط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية
الموضوع مع باقي الشرائط حصل التناقض ايضا فلا يكون الاتحاد

في الموضوع شرطا دون الاختلاف واجاب بان مناط احكام القضايا انما هو
 مفهوماتها وخصوصية البعض خارجة عن مفهوم القضية الجزئية
 فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد فيها والالكان التناقض في الجزئيتين باعتبار
 امر خارج عنها فلذلك لم يعتبر بخلاف الكمية فانها داخلية في مفهومات
 القضايا فوجب اعتبار الاختلاف لتحقيق التناقض ولا يخفى عليك ان
 الاستفسار ضعيف لظهور ان اعتبار الاتحاد في خصوص الموضوع لا ينعف
 في افادة عدم التناقض بين الكلين بخلاف الاختلاف في الكمية فانه يفي
 بالكل وقال في شرح السؤال الثاني وما يتعلق به هذا سؤال متعلق بالجواب عن
 السؤال الاول يعني ان اقتصار النظر في احكام القضايا في مفهوماتها لا يجديك
 نفعا في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرت فانهم اعتبروا وحدة الموضوع كما
 تقدم سواء كان ذلك اعتبارا خارجا عن مفهومات القضايا واحكامها او لا ومع
 اعتبارها لا حاجة الى اعتبار اختلاف الكمية في القضايا الجزئية اذ مع اتحاد
 الموضوع بتحقيق التناقض بينها بلا احتياج الى اختلاف الكمية اجيب بان المراد
 مما اعتبروه وحدة الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين
 ولا تناقض فلا بد من اعتبار شرط آخر وهو اختلاف الكمية كما بينا انتهى كلام
 السيد ولا يخفى عليك ان كفاية اعتبار وحدة الموضوع في الجزئيتين لا يفي بصحة
 قوله فالخارجة الى اعتبار شرط آخر في المحصورات لانه لا بد من اعتبار شرط
 آخر لاخراج الكلين عن التناقض وحل المحصورات على الجزئية
 بعيد وقد يتوهم ان حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع
 فكيف يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع
 اذ يصير الموضوع من احدي القضيتين المجموع وفي الاخرى البعض فعلى هذا
 قوله فالخارجة الى آخره ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال بدله فكيف يشترط
 اختلاف الكمية وما قررناه في توجيه السؤال هو المطابق بعبارته وهو المنقول
 عن الشارح هذا ويمكن دفع ما اورده على المتوهم بانه اختار في الحاجة الى اعتبار
 هذا الشرط على اعتبار في الامكان لانه المقابل لقول المصنف وفي المحصورتين
 لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية وللتنبية على ان عدم الحاجة يكفي للدليل
 على بطلان الشرط فضلا عن عدم صحة الاشتراط لكن لا يخفى ان الفضل
 للمقيم فلا تطلب لذلك البيان بل شاهده بعين العيان والله المستعان وعليه
 التكلان (قوله هذا كله اذا لم يكن القضيتان موجّهتين) فيه ان اعتبار

وحدة الزمان يوجب كون القضية موجهة اذ القضية التي اعتبر فيها زمان معين مطلقة وقتية فمع اشتراط اتحاد الزمان لا معنى لاشتراط اختلاف الجهة ولا خلاص عنه الابان يراد بالوجهة الموجهات الثلاث عشرة المبحوث عنها ويدفعه ان الزمان الذي هو قيد المحمول ليس جهة (قوله فلا بد مع تلك الشرائط الى آخره) اي مع تلك الشرائط المتبعة في الخصوصية لا بد فيها من شرط آخر ومع تلك الشرائط المتبعة في المحصورة لا بد فيها من شرط آخر لانه لا بد مع تلك الشرائط المذكورة في كل موجهة من شرط آخر وهو ظاهر وهما بحث ننسب وهو انه لاتنا قبض بين المطلقين لا مكان اجتماعهما باعتبار رجوع الايجاب والسلب الى جهة مثلا زيد كاتب زيد ليس بكاتب لكونه كاتباً بالامكان ليس بكاتب بالفعل ودفعه انفس وهو ان الاطلاق محمول على صدق الايجاب باعتبار ما وصدق السلب اي باعتبار اخذ واعتبار الجهة بحمله لا يحمل المتفية موجهة فاحسن التأمل (قوله لكذب الضروريتين في مادة الامكان الى آخره) قال في شرحه ليطالع ليقال هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه انما يدل على وجوب اختلاف الجهة في الضرورة والامكان في الصورة الجزئية لانت الكثرة لا نقول نقبض الموجهة رفعها ولا خفاء في ان رفع الجهة اعم من رفع النسبة موجهها تلك الجهة ولما كان هذا المعنى كالظاهر نته عليه بآراء الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل هذا وفيه نظر لان رفع النسبة الموجهة بجهة كانه اعم من رفعها للموجهة بها اعم من رفعها للموجهة بجهة اخرى فينبغي ان لا يكون نقبض الموجهة موجهة ولا ان رفع النسبة مقيد بوقت معين يساوي رفع النسبة في ذلك الوقت ولهذا جعل صاحب الكشف نقبض المطلقة الوقتية المطلقة الوقتية ويمكن دفعه بان سلب النسبة في وقت معين ربما يتحقق بانتفاء ذلك الوقت فلا يستلزم تحقق الرفع في ذلك الوقت وبهذا ظهر فساد ما ذكره صاحب الكشف ولان رفع الاطلاق ليس اعم من اطلاق الرفع والاتحاد مع اطلاق الرفع فلا يصدق اطلاق الرفع والايجاب معا ورفع الامكان ليس اعم من الامكان العام للرفع والام يصدق امكان ايجاب مع امكان الرفع (قوله اعلم او لا الى آخره) اي قبل الشروع في بيان تعيين النفايض لا يشكلي عليك الجمع بين التعريف المذكور لثنا قبض وتعيين نفايض الموجهات فان الاختلاف المقتضى لذاته التلحق بالصديق

يريد القضية الملقوفة بقرينة قوله لها مفهوم واراد بقوله من القضايا
 المعقولات لجعلها متعلقة بقوله مفهوم (قوله فاجذب ذلك اللازم واطلق اسم
 النقيض عليه مجوزا) قد شاع هذا الجوز الى ان صار بمنزلة الحقيقة ولم يتوسعوا
 في لفظ التناقض مع ذلك ولذلك فرق الشارح بين تناقضه وتنافيه فيما بعد
 فان قلت لا بد من تقييد اللازم حتى يصح انه اطلق عليه النقيض مجازا بان يكون
 طرفاهما محددين اذ لا يسمى كل انسان حيوانا نقبضا لقولنا ليس بعض الناطق
 حيوانا قلت كما انه اكتفى الشارح باشتراط الوحدات فان قلت الشرائط
 المذكورة للتناقض المعرف وهو لا يشمل النقيض المجازي قلت كأن الشرائط
 لمطابق التناقض حيث اكتفى بمطابق اختلاف الكمية واشتراط اختلاف
 الجهة كما مر اشارة اليه (قوله ولم يكف بالقدر الاجمال) ان يقال نقبض
 كل شيء رفعه او بما استفاد من التعريف والثاني اول (قوله فالمراد بالنقيض
 في هذا الفصل احدا الامرين) اي ما يصدق على احد الامرين من المفهوم
 الاعم على طريقة عموم المجاز وفيه زد لما قال شارح القسطاس ان ما ذكره
 في نقبض القضايا ليس بشيء منها نقبضا لها بل مساويا له واستحسنه السيد السند
 وبينه بان الامكان العام وان كان نقبضا حقيقيا للضرورة الذاتية بناء على ما مر
 من ان الامكان العام سلب الضرورة الذاتية من الجانب المخالف للحكم لكن
 من حيث اعتبار الكمية يكون الممكنة العاطفة مساوية لنقيض الضرورية
 فان نقبض الموجبة الكلية هو رفعها على ما ذكر وليس رفعها دين مفهوم
 السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعلى هذا ففس
 المحصورات فالمعبر من النقيض في هذا الفصل ليس الا ما يكون لازما مساويا
 لما هو النقيض الحقيقي لاحدا الامرين كما زعم انتهى كلام السيد وفيه بحث
 لان التناقض لا يخص المحصورات بل يعمها والخصوصات على ان القضية
 المسورة باليس كل نقبض حقيق لليجاب الكلي (قوله اذا عرفت ذلك
 فنقول الى آخره) كانه اشار الى ان الغاء في عبارة المصنف فنقيض الضرورية
 المطلقة آه لتفصيل الاجال السابق عليه اعني قوله ولا بد في الوجهين
 من الاختلاف في الجهة وليس تقريرا عليه حتى يتجه ان وجوب الاختلاف
 في الجهة لا يوجب كون نقبض كل قضية ما ذكره ويمكن جعله تقريرا انه
 المراد بالاختلاف في الجهة ان يكون الجهتان بحثا لاجتماع صدقا وكذبا
 الذات لاختلاف وحيث يتعين التناقض على وجه ذكره فأمل (قوله وكذلك

أي من مطلق اختلاف
 الكمية واستمر هذا اختلاف
 الجهة تعالى كونه ذاتا في
 ان الوجود المطلق
 اقتضى

بشرط الوصف لا في وقت الوصف في المطالع عرف الحينة الممكنة بالتي
 حكم فيها بالثبوت او السلب بالامكان في بعض احيان الوصف فورد عليه
 انهما لا يتناقضان اما اولاً فلما اقول من ان الضرورة بشرط الوصف
 يجمع سلب الضرورة في وقت الوصف اذا لم يكن الوصف ضرورياً وامانياً
 فلما قال الشارح في شرحه للمطالع بهذه العبارة وهذا انما يصح لو كانت
 المشروطة هي الضرورة ما دام الوصف اما لو كانت بشرط الوصف
 فلا اجتماعهما على الكذب في مادة ضرورة لا يكون الوصف الموضوع
 دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً
 ولا ليس بعض الكتاب بجوان بالامكان حين هو كاتب ولعله نسي اخذها
 بشرط الوصف حيث عد القضايا التي افرزها للبحث والنظر هذا كلامه
 اقول وذلك لا يرد على عبارة المصنف فكأنه لهذا لم يتعرض له الشارح هنا
 وان كان عبارة المثال اوفق بما هو بيان المطالع حتى يكاد يشهد بان مقصود
 المصنف والمطالع واحد لكن امثال لا يثبت عليه شيء في مقام الاعتراض
 وان يتسك به في دفع الاعتراض على انه يمكن تصحيح المثال بادني تأويل
 ولعل المثال اوقع العلامة التفتازاني في ايراد الاعتراض المذكور هنا
 فان قلت لم لم يتعرض للحينة الممكنة والحينة المطلقة فيما سبق في تحقيق
 الوجهات مع انه يحتاج الى معرفتهما في باب الاحكام قلت لانه اراد التمييز
 بين الوجهات المشهورة وغير المشهورة فنخص بحث الوجهات بالمشهورة
 وبين غير المشهورات في كل موضع دعت الحاجة الى ذكر شيء منها (قوله
 فنقبضها رفع ذلك المجموع) قد عرفت ما فيه فتذكر (قوله لكن رفع
 ذلك المجموع انما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين) اي نسبته او معه
 وهذا مبني على ان انتفاء الجزء مغاير لانتفاء الكل لاسببه وفيه بحث لا يتحمله
 المقام ولا بد في اثبات المطلوب من ضمنية ان رفع احد جزئيه لا يكون الامع
 رفع المجموع لثبت كون احد نقبضي الجزئين نقبضاً والا لا يحتمل ان يكون
 رفع المجموع اعم من احد نقبضي الجزئين وقوله انما يكون برفع احد جزئيه
 لا على التعيين ظاهر ان قوله لا على التعيين متعلق باحد جزئيه لا بالرفع وهو
 يستدعي ان يقال ورفع احد الجزئين هو نقبض احد الجزئين فكان الانسب
 ان يقال لكن رفع ذلك المجموع انما يكون باحد رفعي جزئيه لا على التعيين وهو
 احد نقبضي الجزئين وقوله ورفع احد الجزئين هو احد نقبضي الجزئين

وهو ان يعمل بشرط كونه
 كونه بالضرورة التفاضل ايضا
 كونه بالضرورة في بعض
 اوقات كونه مجهولاً

بعض يعمل على سبيل الوهم
 لا في نفس الامر لا في نفس
 لهم وبعين ضمنية ان رفعه
 لا

بعض يعمل على سبيل الوهم
 لا في نفس الامر لا في نفس
 لهم وبعين ضمنية ان رفعه
 لا

ای فاضل العظمیٰ والکرم الذی ہو
نور نقیض احد نقیض حزن

فمن اراد الصبر الى اخره
ليكون ثمرته الا انه تركه
هذا المقصود

ای قرینہ مذکورہ اشارہ
از قلم صاحب این اثر
ذات اشارہ از قلم
و صومعه

[illegible]

على سبيل التذكير على الحضور المردود

مع كثرة الوارد ولا تأس لضعفك عن جليل لطف الاحد الواحد (قوله
فهو طريق ثان في اخذ النقيض) والعبارة الوافية بالمقصود حاصلة فيه
بخلاف الاول (قوله فان قلت كما ان المركبة الكلية عبارة عن الى آخره)
ظاهر الكلام الاستفسار عن لم التفاوت بين الكلية والجزئية في كفاية التردد
في احديهما بين نقبضي الجزئين لاخذ النقيض وعدم كفايته في الاخرى
مع تساويهما في ان كلا منهما مجموع قضيتين ورفع برفع احدهما الجزئين
ويمكن ان ينفض به دليل اخذ النقيض للكلية المركبة ويعارض به مع دليل
عدم كفاية التردد بين نقبضي الجزئين في اخذ نقبض الجزئية (قوله
لان موضوع اليجاب في المركبة بعينه موضوع السلب) اورد عليه ان نقبضي
الجزئيين على هذا لا يكونان نقبضي الجزئين وعدم كون التردد بين نقبضي
الجزئين نقبضا للمركبة الجزئية لا يوجب عدم كفاية التردد بين نقبضي
الجزئين في اخذ نقبضها فليؤخذ نقبضا الجزئين وليرد بينهما ليحصل
نقيض المركبة الجزئية كحصول نقبض المركبة الكلية والجواب عنه انهم
ارادوا بالتريد بين نقبضي الجزئين ان تحلل المركبة فابقي بعد التحليل يؤخذ
نقبضاهما ويردد والمركبة الجزئية بعد التحليل قضيتان جزئيتان مختلفتان
ايجابا وسلبا غير مقيد موضوع احديهما بان يكون عين الاخرى وانما جاء وجوب
الاتحاد من التركيب فقد تم قولهم ان هذا التردد لا يكفي في الجزئية وكفاية
الترديد بين نقبضي الجزئين على ما اعتبره المعترض لا يتناقى قولهم بعدم الكفاية
بقى انهم لم يلبثوا الى ما ذكره حتى يكون اخذ النقيض في الكل بالتريد بين
نقبضي الجزئين وكان وجهه ان اخذ النقيض للجزئين على ما هو التحقيق
يوجب مزيد تدقيق نظر ومؤنة تأمل بعسر على المبتدى فبنوا الامر على
ما هو ظاهر الجزئين فلم يكف في الجزئية ما كفي في الكلية فزادوا عليه ما يكفيه
وليس بعيدا عن عقل المتعلم وايضا بيان المصنف وهو الحولة على معرفة
نقائض البساطت بقضي اعتبار التردد بين نقبضي ذاتي الجزئين لابعثار
خصوصهما في التركيب فانه لم يعرف نقبضا هما (قوله واما الشرطية
فنقيض الكلية الى آخره) لم يذكر نقبض الخصوصية لانها تعلم بالمقايسة (قوله
والنوع) اشارة الى انه فات المصنف ما لا بد منه اذ لا يكفي في النقيض الموافقة
في الجنس بل لابد من الاتحاد في النوع ورمي المعترض عليه بان الاتحاد في الجنس
لا يلزم فضلا عن الاتحاد في النوع كيف وقد سبق ان نقبض المركبة المفهوم

المردد بين نقبضي الجزئين وهو منفصلة مانعة الخلو فقد ثبت لمانعة الخلو نقبض
 هو قضية حلية مركبة ويندفع اولا باننا لانسلم ان المأخوذ سابقا في نقبض
 المركبة المنفصلة بل حلية مرددة المحمول وثانيا بان البيان هذا مختص
 بالنقبض الحقيقي (قوله وهكذا في بواقي الشرطيات) من الحقيقة ومانعة الجميع
 والخلو ولك ان تدخل فيها الخصوصية ايضا (قوله البحث الثاني في العكس
 المستوى الى آخره) الظاهر ان العكس يقال بالاشتراك على معينين وبخص
 بالتقييد بالمستوى والاضافة الى النقبض وانما وصف بالمستوى لان هذا العكس
 مستو لا امت فيها ولا اعوجاج بخلاف عكس النقبض فانه ليس طريقا
 واضحا ومن قال سمي بالمستوى لمساواته مع ~~الاصل~~ الاصل في الصدق والكيف
 فيتمجه عليه ان المستوى بهذا المعنى لا يسند الى واحد بل لا بد له من متعدد
 واللايق بهذا المعنى العكس المساوي وانه مشترك بين عكس النقبض بطريق
 القدماء والعكس المستوى نعم لو قال لمساواته مع الاصل في الطرفين لكان
 مخصوصا بهذا العكس ثم العكس يطلق حقيقة على المعنى المصدري
 ويشق منه ويطلق مجازا على القضية الحاصلة بالعكس فيقال عكس
 الموجبة الكلية موجبة جزئية وكلما صدق الاصل صدق العكس الى غير
 ذلك صرح به الشارح في شرح المطالع وما هو من احكام القضايا نفس
 القضية لان الاحكام هي القضايا ولهذا قال المصنف المقالة الثانية
 في القضايا واحكامها ففي قوله من احكام القضايا بالعكس وهو عبارة عن جعل
 الجزء الاول الى آخره مسامحة (قوله وهو عبارة عن جعل الجزء الاول ثانيا
 والثاني اولا) نون اولا ليناسب ثانيا وكما يطلق القضية على المعقولة والمفوضة
 يطلق العكس على المفوضة والمعقولة فالتعريف اما للمفوضة فيخرج
 عنه بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان انسان مع انه عكسه اذ تسمية
 اللفظ بالعكس تابع لتسمية المعقول منه بالعكس والمعقول من هذا اللفظ
 هو العكس والتعريف الصحيح جعل الجزء الاول او ما يوافقه في المعنى ثانيا والثاني
 او ما يوافقه في المعنى اولا ويدخل فيه بعض الكلي جزئي بالقياس الى بعض الجزئي
 كلي مرادا بكل جزئي معنى آخر مع انه ليس بعكس لكنه يخرج بقوله مع بقاء
 الصدق واما للمعقول كما يدل عليه قول الشارح والمراد بالجزء الاول والثاني
 الجزآن في الذكر لاني الحقيقة آه وعلى اي تقدير يرتدديم الموضوع على المحمول
 ويندفع بارادة الاول والثاني في الذكر والرتبة (قوله والمراد بالجزء الاول

والثاني الجزآن في الذكر لا في الحقيقة (كما هو المتبادر من الجزء لأن ما جعل
جزأ من القضية هو المذكور والموضوع الحقيقي انما يوصف بالجزئية لاتحاد
الموضوع الذكرى معه في الواقع والتفريع على التصوير والتوضيح بالتبثيل
(قوله فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع
الى آخره) يعني ان الجزء الاول والثاني من القضية الجملة في الحقيقة
هو ذات الموضوع و وصف المحمول وان لا تفاوت بين المذكور وحقيقته
في الشرطية فلولم يحمل الجزآن على الذكر بين في تعريف مطلق العكس
لا يصدق التعريف على عكس الجملة ولا يد من تقييد القضية بالمحصورة
ليخرج الطبيعية لانه ليست مما يكون موضوعها في الحقيقة مخالفا لموضوعها
في الذكر لكن لا عكس للطبيعية فان قولنا الحيوان جنس لا ينعكس الى
قولنا مفهوم الجنس حيوان (قوله لا يقال فعلى هذا يلزم ان يكون للمنفصلة
عكس الى آخره) يعني اذا اردت بالمحكوم عليه المحكوم عليه في الذكر وكذا
بالمحكوم به يلزم ان يكون للمنفصلة عكس مع انهم صرحوا بانه لا عكس
لها فا صرحوا به بنا في صحة التعريف فلا يصح التعريف او ما وجهت
به التعريف بخالف ما صرحوا به فلا يصح التوجيه به ويمكن ايراد الشبهة
بوجه اخر هو ان يقال فعلى هذا يلزم صدق التعريف على ما ليس بعكس
وهو جعل مقدم المنفصلة ثانيا والتالي مقدما مع انهم صرحوا بانه ليس
عكسا وجل ما ذكره على هذا تكلف وعلى اى تقدير ينجح انه لا اختصاص
له بارادة الجزئين في الذكر بل لو اريد الجزآن في الحقيقة لانه ايضا لان
المنفصلة جزأها الذكر يان جزأها الحقيقيان بعينهما ويمكن ان يقال
بالنظر الى الحقيقة لتمييز بين المعاند والمعااند حتى يحقق جعل الاول ثانيا
والثاني اولاً وانما التمييز في الذكر (قوله لانا نقول لانسلم ان المنفصلة لا عكس
لها الى آخره) اى لانسلم انها لا عكس لها عندهم وكيف يتكرونها عكسها
ومن البين تمييز المقدم من التالى فيها في الذكر والظاهر انهم عنوانى
الاعتداد به ويحتمل ان تصرف في التعريف لدفع هذا اليراد بان يراد بالجعل
الجعل المعتد به المؤثر في الواقع فيبقى قولهم لا عكس للمنفصلات على ظاهره
وقد اختاره في شرح المطالع الا انه لما رأى ان جعل التعريف على ما يتبادر هو
مقتضى الصناعة واحق بازعائه اختاره هنا وبعض القاصرين ظن ان بين
كلاميه تنافيا ولم يجد له تلافيا وليس انكار الشارح العلامة التقارنا في كون

المقدم والتالي متميزا في الذكر لان الحكم فيها بالتأني بين جزئيهما فلا تميز بين المحكوم عليه وبه في محله وموقعه لانه يرد تعيينهم المحكوم عليه وبه في المفصلة وتسمية المحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا فعني الحكم بالتأني الحكم بمعاندة التالى للمقدم لا الحكم بمعاندة كل من جزئيه للاخر (قوله وانما قال الجزء

الاول من القضية ثانيا آه لا تبديل الموضوع بالحمول كما ذكره بعضهم ليشمل عكس الحملات والشرطيات) يعنى عدل المصنف عما ذكره بعضهم ليشمل التعريف عكس الشرطيات قال في شرح المطالع طرفا القضية اولى من الموضوع والحمول لذلك وفيه ان من حرفة بذكر الموضوع والحمول جعل المعرف عكس الحملات ولذا قدم بحث العكس في الحملات على الشرطيات فيجب عليه ذكر الموضوع والحمول كما يجب على المصنف ذكر الجزء الاول والثاني او الطرفين لان مقصوده بالتعريف العكس المطلق فليس تعريف المصنف اولى من تعريفه وعد ولا عنه نعم تعريف المطلق اولى من تعريف قسم منه لكنه مقام آخر وحل عبارة الشارح على هذا القصد بعيد ويمكن ان يقاله اختار الجزء الاول والثاني على الموضوع والحمول لان المتبادر من الجزء ما هو المذكور في القضية بخلاف الموضوع فان المتبادر منه الموضوع الحقيقي

(قوله وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين) كما هو ظاهر مفهوم العبارة بل المراد ما تعارف فيما بينهم بهذه العبارة في تعريف العكس خاصة من ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس والا لانتقض التعريف طردا بكل انسان ناطق بالنسبة الى كل ناطق انسان وعكسا ببعض الصاهل انسان بالنسبة الى كل انسان صاهل وبهذا عرفت انه لا اتجاه للشبهة الاولى بعد كون بقاء الصدق بهذا المعنى فلا وجه ليراده بعد التفسير كما فعله الشارح في شرح المطالع وتبعه العلامة التقائى في شرحه

(قوله وانما اعتبر اللزوم في الصدق الى آخره) يعنى انما صح اعتبار اللزوم في الصدق واما وجه اعتباره في التعريف لاجراجه ما ليس من العكس وهكذا معنى قوله ولم يعتبر بقاء الكذب نفي امكان اعتباره واما عدم اعتباره فلثلا يفسد التعريف بخروج بعض الانسان حيوان بالنسبة الى كل حيوان انسان ويحتمل ان يكون مراده انه اعتبر اللزوم في الصدق وحل بقاء الصدق على لزومه ولم يعتبر بقاء الكذب مع بقاء الصدق ولم يعرف العكس يجعل الجزء الاول ثانيا والثاني اولامع بقاء الصدق او الكذب ليستغنى عن حل بقاء الصدق

على اللزوم ولا يخفى ان عطف الكيف على الصدق لا يلائم لان بقاء الكيف
لبس بمعنى انه لو فرض الاصل مكيفا بكيفية يكون العكس كذلك بل على
ظاهره اى بقاء كيف يتحقق في الاصل (قوله وانما وقع الاصطلاح
عليه آه) يعنى لبس هذا اصطلاحا اتفاقا بل بعثهم عليه باعث وهو انهم
تفحصوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر صادقة لازمة بعد التبديل الموافقة
لها يعنى وجدوها في الاقل لازمة مخالفة وموافقة كما في كل انسان حيوان فانه
بعد التبديل يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان لبس انسانا ولم يرد
انهم لم يجدوها في البعض موافقة اذ لو كان كذلك لم يصح اعتبار بقاء الكيف
في مطلق العكس وبعد فيه انه لا وجه لقوله في الاكثر لان المعبر اللزوم لا يحسب
المادة وذلك لا يوجد الاموافقة في الكيف ويمكن دفعه بان اللزوم لا بواسطة
المادة اعتبر بعد هذا التفحص حتى لو كان اللزوم يحسب المادة كليا لا اعتبر
والاوجه في الاصطلاح ان العكس الذي يستعملونه في باب القياس هو الموافق
في الكيف فلذا لم يلتفتوا الى المخالف بقى على اتمريف اعم قضية لازمة للاصل
بعد التبديل فانه لا تسمى عكسا لان العكس على ما نقله المحقق السيد السند
في هذا المقام عنهم اخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها
في الكيف والصدق ولا بد ان يراد بلزوم الصدق لزوم بغير واسطة امر حاصل
من التبديل والاعم يلزم الاصل بواسطة صدق الاخص كذلك ولا يذهب
عليك ان فيما نقله المحقق ان قيد الموافقة في الصدق مستدرك بل مضر
لانه يفصح عن اشتراط صدق الاصل بعد اعتبار لزوم العكس وانه ينبغي
ان يراد باخص قضية ما لا اخص منه لانه ربما يلزم الاصل ما يساوى العكس
ولهذا قال فلا بد في اثبات العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لازمة
للاصل وذلك بالبرهان المنطوق على المود كلها والثاني ان ما هو اخص
من تلك القضية لبست لازمة للاصل ويظهر ذلك بالتخلف في البعض انتهى
قول السيد ولم يجعل الاثبات متوقفا على ابطال المساوى ولا يذهب عليك
ان اثبات اللزوم بالبرهان اذا لم يكن اللزوم بينا كل لزوم الايجاب الجزئي للايجاب
الكلى (قوله قد جرت العادة بتقديم عكس السوال الى آخره) وتقديم
بعض الموجبات لا ينافي كون العادة تقديم عكس السوال لان ذلك نادر
بالنسبة اليه والعادة ما هو اكثر وقوعا اودائم ويقال العادة النادر ومن لم يعرف
العادة قال ارادة العادة الجمهور والاقا لبعض قدم الموجبات ومنهم صاحب

المطالع (قوله لان منها ما ينكس كليا) وقال العلامة التقطازاني ولان
في بيان عكس الموجبات ما يتوقف على معرفة عكس السوالب ونحن نقول
ولان عكس السوالب اقرب الى الضبط لان المنعكس منها ليست الاستة
من الكليات واثنين من الجزئيات بخلاف الموجبات ولان حال عكسها معلوم
بخلاف الموجبات فان الممكنتين منها غير معلومتين الانعكاس تحققا وانتفاء
(قوله وان كان سلبا اشرف الى آخره) رد على من قدم الموجبات لشرافها
(قوله واضبط) لانه احاط بجميع افراد الموضوع بخلاف الجزئية
فانها لم تحيط الا بالبعض (قوله مع كذب قولنا بعض التخسف لبس
بقمر بالامكان العام) هذا مني على تخصيص الانخساف بذهاب نور القمر
في عرفهم واما على قانون اللغة من اشتراك الانخساف بين القمر والشمس
فالجزئية لبس كاذبة (قوله لان العكس لازم الاعم والاعم لازم الاخص
ولازم اللازم لازم) اعترض عليه بان العكس لازم للقضية من غير واسطة قلت
العكس لازم بغير واسطة هي تبديل آخر كما اشرنا اليه وصرح به الشارح في شرح
المطالع نعم يتجه بحث على ان الاعم لازم الاخص بناء على ان مناط النسبة
هل هي الموجبة الكلية الاتفاقية من جانب الاخص على قياس ان الموجبات
المعتبرة في النسب بين المفردات مطلقات عامة لاضروبيات او الموجبة الكلية
اللزومية فتأمل (قوله اعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس آه)
الظاهر ان معنى الانعكاس ثبوت العكس الا ان العكس قضية لازمة
للاصل لزوما كليا ولا حاجة في دعوى لزوم الكلي الى اخذ بنعكس ضرورية
حتى يكون المال دعوى لزوم الانعكاس بل لو اخذت مطلقة ايضا شتمت على
تلك الدعوى ولك ان تقول معنى انعكاس الضرورية الكلية مثلا انعكاس
كل ضرورية كلية عملا بان المسائل قضايا كلية فيحتاج اثباتها الى البرهان
المنطبق على المواد كلها ولا يكفي بيان العكس في مادة واحدة ومعنى عدم
انعكاسها عدم انعكاسها كل ضرورية مطلقة فيتضح ذلك بعدم انعكاس
ضرورية واحدة (قوله بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد) لا يقال
يجوز ان يقيم براهين متعددة على اقسام للواد يحصل من الجميع لزوم العكس في
جميع المواد لاننا نقول تلك البراهين اجزاء للبرهان المنطبق على جميع المواد فانهم
(قوله والا صدق نقبضه) اي والامكن صدق نقبضه لان اللازم
رفع لزوم الشيء امكان النقبض معه لا وقوعه ومعنى قوله وينضم الى الاصل آه

انه على تقدير وقوعه ينضم الى الاصل الى آخره فيلزم المحال فلا يكون
 ممكنا لان الممكن ما لا يستلزم وقوعه محالا فمحصل البيان ابطال الامكان
 باثبات الاستحالة ولا حاجة فيه الى اعتبار ان امكان المحم كإزعم الشارح
 في شرح المطالع وتبعه السيد السند في حواشي هذا الشرح ولك ان تنق قوله
 لصدق نقيضه على ظاهره وتعتبر في المقدم تقدير ارتفاع ما نفي لزومه
 لان نفي اللزوم يستلزم امكان الانفكاك والارتفاع معه ففرض الارتفاع
 ليطهر عدم امكانه من لزوم المحال له (قوله وهذا المحال ليس بل لازم
 من تركيب المقدمتين لصحته الى آخره) المحال لا يكون لازما للامر الواقع والامر
 يختلف للزوم عن الملزوم وتركيب المقدمتين واقع فلا يكون المحال لازما له
 سواء كان صحيحا او سقيما فالمرئى نفي كون المحال لازما للتركيب وقوعه
 لا صحته (قوله فتعين ان يكون لازما من نقيض العكس) فيه مسامحة
 والمراد من اجتماع نقيض العكس مع الاصل وحيثئذ الضمير في قوله فيكون
 محالا الى الاجتماع واذا كان الاجتماع مع الاصل المفروض الصدق محالا
 كان العكس لازما فنفي قوله فيكون العكس حقا انه يكون حقا على
 تقدير الاصل حتى يؤدي الى دعوى اللزوم المطلوب فلا يتجه انه لا يتعين
 كونه لازما من نقيض العكس لجواز ان يكون لازما من اجتماع النقيض
 مع الاصل فيكون الاجتماع محالا مع امكان النقيض والاصل الا يرى ان استحالة
 اجتماع النقيضين لا يستدعي استحالة شئ منهما ولا يذهب عليك ان ما ذكره
 من الدليل لا يكفي في اثبات العكس المذكور بل لابد من بيان ان الضرورية
 ليست عكسا للضرورية والدائمة لان العكس اخص قضية لازمة من التبديل
 وكأنه اكتفى في ذلك بابطال ما ذهب اليه بعض الناس فانه بصر يحجب بطل
 انعكاس الضرورية الى الضرورية ويتضمن ابطال انعكاس الدائمة الى الضرورية
 فان الدوام المحكوم به في هذه المادة المفروضة لا يمكن ان يتعكس الى الضرورية
 والظاهر انه لا حاجة الى البيان المذكور لان انعكاس فان من تأمل ادنى تأمل
 علم ان سلب مفهوم عن جميع افراد مفهوم بالضرورة او دائمة يستدعي دوام
 عدم اجتماعهما في فرد مع ذلك لاشك انه يتعقد السلب الكلى الدائم بينهما
 سواء جعل هذا موضوعا او ذلك (قوله لا يقال لان سلب كذب قولنا بعض (ب)
 ليس (ب) الى قوله فيصدق سلبه عن نفسه) يقال كيف يصدق سلب الشئ
 عن نفسه مع ان السلب نسبة لا بد له من امرين وهذا مما لا تو جهل لانه نفي

عقد الجمل في قولنا بعض (ب) لبس (ب) لا صدقه ونفي عقد الجمل لا يضر السائل لانه ينقل منعه من كذب اللازم الى اللزوم فانه اذا لم يتصور عقد الجمل بين الشيء ونفسه لم يلزم من تركيب المقدمتين قضية كاذبة لان الكذب فرع الحكم كالصدق وما يجاب به عنه من ان معنى سلب الشيء عن نفسه سلب الشيء عن افراد نفسه قاصر لانه لا ينفع في قولنا الجزئي لبس يجزئ فان هناك سلب الشيء عن نفسه لا بمعنى سلب الشيء عن افراد نفسه بل معنى سلب الشيء عن نفسه انه يعتبر الشيء من حيث انه معروض لنفسه ويتصور بهذه الصورة فالنفس من حيث هي محمول ومقيد بحقيقة العروض موضوع فلا تثنية بهذا الاعتبار (قوله لوجود بعض (ب) اراد ببعض (ب) ما هو موضوع لبس (ب) لا بعض افراده مطلقا حتى يتجه ان وجود بعض (ب) لا ينافي عدم بعضه وعدم البعض بكني لصدق القضية المذكورة والدليل على وجود هذا البعض ان موضوع المطلوب بعينه موضوع الصغرى (قوله لجواز امكان صفة لتوعين) يمكن الاكتفاء بالامكان (قوله ثابتا للفرس دون الجمار) اى دائما (قوله لاشئ من مركوب يدبحمار بالضرورة) يقال هذا اذا لم يكن المعبر في عقد الوضع الامكان كما هو مذهب الفارابي بل يكون الفعل كما هو مذهب الشيخ فوا عجا من قلة التبع او التذكر فانه مما نبه عليه الشارح في آخر هذا البحث وفصله السيد السند (قوله تنعكسان عرفة عامة كلية) يمكن بيانه بان محصل السالبة الكلية في العرفيتين ينافي وصفي المحمول والموضوع بحيث لا يجتمعان في ذات اصلا فينعقد السالبة العرفية الكلية من الطرفين لاحالة على اى ترتيب كانا (قوله ينتج بعض (ب) لبس (ب) حين هو (ب) هذا اذا كان الاصل العرفية العامة اما اذا كان المشروطة العامة فينتج ما هو اخص منه وهو بالضرورة بعض (ب) لبس (ب) حين هو (ب) فقوله ينتج بعض (ب) لبس (ب) (حين هو (ب) اما بتقدير او بالضرورة بعض (ب) لبس (ب) حين هو (ب) حذف المعطوف فلظهور ارادته او بتزليل لازم النتيجة من ثباتها جعل بعض (ب) لبس (ب) حين هو (ب) نتيجة لهما مع انه نتيجة لاحدهما ولازمها للآخر ولك في اثبات العكس بطريق الخلف ان تضم تقيض العكس مع ما هو اعم من الاصل او مع ما ينه وبين الاصل ملازمة لنتيج المحلل فيبطل تقيض العكس فنقول اذا صدق بالضرورة لاشئ من (ج) (ب) مادام (ج) صدق لاشئ من (ب) (ج) مادام (ب) والاف بعض (ب) (ج) حين هو (ب) وتضميه

مع ما هو اعم من الاصل وهو لا شيء من (ج) مادام (ج) ينتج بعض (ب)
 ليس (ب) حين هو (ب) وهذا طريق واضح وان لم يستخرجوه الى الان
 (قوله ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني) ما هو بين تجوز العقل انفكاك
 الثاني عن الاول وذلك لا يكفي في نفي الاستلزام لجريانه في كل لزوم غير بين
 فهذا البيان لا ينفي العكس المذكور بل ينفي العلم به على انا نقول اذا ثبت
 المناقاة بين وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفه ثبت المناقاة بين
 وصف الموضوع ومجموع ذات الموضوع ووصف المحمول والاثبت وصف
 الموضوع لمجموع ذات الموضوع ووصف المحمول فلا يكون مناقاة بين
 وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفه لاجتماع الامور الثلاثة
 فتأمل (قوله واما صدق اللادوام في البعض الى آخره) الاقرب ان يقال
 اللادوام في الاصل موجبة كلية مطلقة عامة فتعكس الى موجبة جزئية
 مطلقة عامة وهي اللادوام في البعض دون موجبة كلية مطلقة عامة
 وهي اللادوام في الكل ولا يتخلل في ذهنك ان انضمام الموجبة الكلية الى قضية
 اخرى يحتمل ان يوجب عكسها كلية كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس واذا ضمت
 الى احدي العامين اوجب انعكاسها لان دليل عدم انعكاس الموجبة الكلية
 كلية قائم مع الانضمام بخلاف دليل عدم انعكاس السالبة الجزئية لتعين
 الموضوع في صورة الانضمام وعدم بقاءه على العموم الذي كان له قبل الانضمام
 وعدم تغير المحمول مطلقا وما يقال اختار ما ذكره المصنف على هذا الطريق
 الا قرب لكونه مظنة اختلاج هذا في الذهن (قوله لانه يصدق لا شيء
 من الكائنات بساكن الاصابع الى آخره) الظاهر المناسب له هو بصدده ان يثقل
 بقولنا لا شيء من الكائنات بساكن ولو لم يكن من تصرفات الناس كان غاية
 توجيهه انه قصد الى الساكن الا انه نبه بذكر الاصابع الى وجود سلب الساكن
 عنه وهو انه لا بد له من تحرك الاصابع (قوله لان من الساكن ما هو ساكن دائما
 كالارض) واكتفى في التحرك بتحريك جزء منه لا يصح عد الارض ساكنة فضلا
 عن كونها ساكنة دائما اذ لا محالة يتحرك اجزاؤها بالقصر وينقل ابعاضها
 من مكان الى مكان (قوله قد عرفت ان السوالب الكلية الى آخره) ضم
 ما عرفت من السوالب سابقا مع ما هو بصدده بيانه لينضبط عند المبتدى جميعها
 وبانها معا اجالا وقد تضمن الاشارة الى وجه تمييز السالبة الجزئية
 عن السوالب الكلية في الميكن من التفاوت بينها في الانعكاس وعدمه (قوله

فانهما تنعكسان عرؤية خاصة لا يقال يمكن بيان العكس بانه اذا تناق في وصف الموضوع ووصف المحمول في ذات الموضوع بحكم صدق الجزء الاول من السالبة صدق عكس الجزء الاول بلاخفاء والجزء الثاني موجبة جزئية مطلقة عامة وهي تنعكس كنفسها على ما سيجي بل انعكاسها كنفسها ضروري لانا نقول ان هذا الدليل يلزم انعكاس العامتين الى العرؤية العامة (قوله فدج بالفعل وهو ظاهر الى آخره) لا يظهر صدق (دج) في السالبة الا بحكم اللادوام فدعوى ظهوره وبناء صدق (دب) على حكم اللادوام تحكم من الشارح واما عبارة المصنف (فدج) بالفعل (وب) ايضا للادوام سلب الباء عنه فتحتمل جعل بيانه متعلقا بالحكمين فلتحمل عليه (قوله (ود) لبس (ج) مادام (ب) والا لكان (ج) في بعض اوقات الى آخره) كما ان دعوى ان الوصفين اذا تقارنا على ذات واحدة ثبت كل منهما في وقت الاخر ظاهرة كذلك دعوى ان الوصفين اذا تناقيا في ذات واحدة لم يثبت شي منهما له في وقت الاخر ظاهرة فالطريق الاقصر في بيان لبس (ج) مادام (ب) التمسك بالدعوى الثانية وربما تدفع الدعوى الثانية بانه يصدق دائما بعض الحيوان لبس بانسان مادام حيوانا ولا يصدق بعض الانسان لبس بحيوان مادام انسانا (قوله صدق بعض (ب) لبس (ج) مادام (ب) لادائما) فان قلت الصدق باعتبار الجزئين ظهر من السابق لانه اذا فرض صدق (ج وب) على (د) صدق اللادوام واذا فرض التناق صدق العرؤية العامة فمافائدة بيان الشارح بقوله فانه لما صدق على (دب) ولبس (ج) مادام (ب) الى آخره قلت فائدة رد صدق كل جزء الى ما يتعلق به في مقدم الشرطية هذا ومراره بقوله ولما صدق عليه انه (ج) و (ب) صدق بعض (ب ج) آه انه لما صدق عليه (ج) بعد صدق (ب) (قوله واخص الاربع الضرورية) الضرورية اخص من المشروطة العامة المعدودة من القضايا الثلث عشرة المبحوث عنها من وجه ولازم الاعم من وجه لبس الاخص لان الاعم من وجه لبس لازم الاخص من وجه فلا بد في المشروطة العامة من بيان مادة للتخلف (قوله لانا نقول هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات الى آخره) سوق تقرير السائل ان هناك طريقا راجح لسهولة وقلة مؤته فلا بد في العدول عنه الى هذا الطريق من نكته فلا يندفع بهذا الجواب بل الجواب اما انه لم يتعرض له اعتمادا على انه

ما يتنبه له من له ادنى فطنة فاراد التنبيه على طريق آخر واما انه يتوقف بيان
عدم عكس الجزئى بطريق ذكر السائل على بيان عدم عكس الكلّى فهذا
البيان يجب تأخيره عن بيان عدم عكس الكلّى فاختر طريقا يفيد من عرف
عدم عكس الكلّى ومن لم يعرف ويأتى معه علم عكس الجزئى قدم على
بيان عدم عكس الكلّى او آخر (قوله واما الموجبات فهى لا تنعكس
فى الكم كلية) النفي راجع الى القيد مع حفظ الاصل فيكون فى قوة دعوى
انعكاسها جزئية فلا يتجه ان المقام مقام بيان العكس ونفى العكس الكلّى
لا يستلزم اثبات العكس نعم اكتفى فى اثبات العكس الجزئى باثبات نفي العكس
الكلّى لان اثبات العكس الجزئى يتوقف على مقدّمين ان الجزئى لازم
الاصل والكلّى لیس لازما اذ لو كان لازما لم يكن الجزئى عكسا وكون
الجزئى لازما فى غاية الظهور اذ لابد لصدق الاصل من مقارنة الموضوع
والمحمول فى ذات ومجرد ذلك يلزم العكس الجزئى ونفى العكس الكلّى كان
احوج الى البيان فينبه (قوله وامتناع حل الخاص على كل افراد العام آه)
الاولى وكذب حل الخاص على كل افراد العام واما الامتناع فمنوع وسند
المنع واضح على من حقق القضايا التى هى مأل النسب فى المفردات (قوله
اى بالضرورة اودائما وما دام (ج) آه) الاولى او بالضرورة اودائما وما دام
(ج) آه لان الجهة فى العامين ليس مجرد ما دام (ج) وكأنه عطفه على
محدوف متعلق بقوله بالضرورة اودائما اى بالضرورة اودائما بحسب الذات
او مادام (ج) (قوله وجب ان يصدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لا يكتفى
فى اثبات ان العكس حينية مطلقة ما لم يثبت ان الضرورية والدائمة والمشرطة
العامّة والعرفية العامّة متخلفة وكأنه لم يشتغل ببيان تخلفها اظهور احتمال
كون العنوان غير ضرورى لذات الموضوع وغير دائم والاخصر ان يقال
تنعكس الى الحينية المطلقة لان المحمول الضرورى والدائم لذات الموضوع
اوله بحسب وصف الموضوع لاحالة يثبت ان الموضوع فى حين وصف
المحمول حين ثبوت وصف الموضوع لذات الموضوع فيصدق الحينية
المطلقة (قوله بناء على جواز سلب الشئ عن نفسه عند عدمه)
يمكن دفعه بان معنى السالبة العرفية يتاى وصف الموضوع والمحمول لا سلب
المحمول عن الموضوع فقط حتى يكتفى فى صدقها انتفاء الموضوع بل لا بد
فيه من التاى ايضا وثبت الشئ محال (قوله لان الاصل موجب فيكون (ج)

(موجودا) ولان الصغرى موجبة فيكون الموضوع موجودا لان صدق
القياس يوجب وجود الموضوع فلا يصح بناء صدق نتيجة القياس الذي
احدى مقدمتيه موجبة على عدم موضوعها (قوله فانه اذا صدق
بالضرورة او دائما كل (ج ب) او بعض (ج ب) اه) صرح بقوله او بعض
(ج ب) تنبيهها على انه الاستدلال على عكس الموجبة الكلية والجزئية اذ
يتوهم اختصاص الاستدلال بالكلية من قوله واما في الجزئي اه (قوله واما
اللدوام وهو بعض (ب) لبس (ج) بالاطلاق اه) ونحن نقول واما اللدوام
فلان لدوام الاصل ملزوم للادوام العكس لان لدوام (ب) الدائم بدوام
(ج) يستلزم لادوام (ج) كما لا يخفى (قوله ونضمه الى الجزء الثاني الذي
هو اللدوام اه) لم يكتف به لان لازمه وهو لاشي من (ب ب) بالاطلاق
لا يستحيل باستحالة لاشي من (ب ب) دائما لان سلب الشئ عن نفسه دائما
محال لا بالاطلاق العام فاعرفه (قوله بان نفرض الذات التي صدق عليها (ج) و
(ب) مادام (ج) لادائما (د) اه) فان قلت لانسلم الاحتياج الى فرض (د) لجواز
ان يوجد (د) في الواقع قلت يستعمل الفرض في المحقق والمقدر كما يستعمل
ان فيهما فان قلت لاحاجة الى الفرض (د) بل يكفي ان يقال الذات التي صدق
عليها (ج) و (ب) مادام (ج) لادائما (ب) وهو ظاهر فلبس (ج) بالفعل
الى آخره ماساقه قلت فرض (د) روما للاختصار في التعبير كما عبر (بج)
عن الموضوع (ب ب) عن المحمول (قوله ولو اجري هذا الطريق في الاصل
الكلّي او اقتصر على البيان في الاصل الجزئي لثم وكفى على ما لا يخفى)
يحتمل احتمالين احدهما انه لو اجري هذا الطريق في الاصل الكلّي واقتصر
عليه لثم وكفى الا انه وضع البيان في الاصل الجزئي موضع الضمير وعبر عن هذا
الطريق بالبيان في الاصل الجزئي لانه يبانهم في الاصل الجزئي والثاني انه لو اختار
احد الامرين لثم وكفى وهو اجراء هذا الطريق في الاصل الكلّي او الاقتصار
على البيان في الاصل الجزئي لانه اذا ثبت العكس في الاصل الجزئي ثبت في الاصل
الكلّي لان لازم الاعم لازم الاخص وجيئذ ايضا الظاهر واقتصر آه على
ما في كثير من النسخ وعلى التقديرين يتجه انه مندفع بما سبق ان تعيين الطريق
لبس من دأب المناظرة الا ان يقال هو مندفع لو قصد به اعتراض كما كان
يشعر به كلامه سابقا لو اريد التنبيه كما يشعر به كلامه هنا فلا سبيل الى دفعه
والتنبيه عليه امر مهم اذ لو لاهل بما يتوهم من سياق كلام المصنف انه كما لا يتنفع

بالخلف الا في الاصل الكلي لا ينتفع بالافتراض الا في الاصل الجزئي (قوله
 واما الوقتين والوجود يتان والمنطق العامة فتعكس مطلقة عامة يمكن
 اقامة برهان واحد على ان عكس هذا القضايا الخمس المطلقة العامة لا يخص
 منها من غير حاجة الى التمسك بالنقيض بان عقد الوضع مطلقة عامة يجامع
 الضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام فاذا جعل محمولا يصدق القضية
 مطلقة عامة لا محالة ولا يلزم صدقها مقيدة بخصوصية من خصوصيات
 اخر اصلا (قوله لا يقوم في بيان عكوس القضايا ثلثة طرق الخلف الى آخره)
 الخلف مطلقا هو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كما سيجي سواء كان
 الابطال بضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا او بعكس النقيض ليطل
 بانعكاسه الى ما ينفي الاصل المفروض الصدق فلبس عكس النقيض خارجا
 عن طريق الخلف الا ان يدعى ان الخلف في باب العكس اصطلاح مغاير لاطلاق
 الخلف ولا موجب لهذه الدعوى وعبارة المصنف وان شئت عكست نقيض
 العكس في الموجبات يحتمل ان يراد بها ان شئت عكست نقيض العكس
 في الموجبات جميعا ليم طريق الخلف في كليتها وجزئيتها ووجه التقييد
 بالموجبات ظاهر (قوله وهو ضم نقيض العكس مع الاصل الى آخره) اما نفسه
 او كل من جزئيه على ماسبق او مع جزء واحد كما يحتمل (قوله وهو فرض
 ذات الموضوع شثا معينا) هو عنوان الذات فيحصل به عقد وضع (قوله
 وحل وصفي الموضوع والمحمول عليه) ليحصل عقد الحمل فيحصل
 قضبان مرتبتان على هيئة شكل من الاشكال (قوله ليحصل مفهوم
 العكس) اما لان مفهوم العكس نتيجة هاتين المقدمتين المرتبتين واما لان
 جزءا من اجزاء العكس نتيجة لهما ويحصل تمام العكس بحصول هذا الجزء
 كما مر من فرض (ج د) وحل (ب) و (ج) على (د) بان قيل (دب) و (د) لبس
 (ج) بالفعل ليحصل بعض (ب) لبس (ج) بالفعل من هاتين المقدمتين
 المرتبتين على هيئة الشكل الثالث وبهذا يتبين ان المراد بحمل وصفي الموضوع
 والمحمول لبس مجرد الحمل ايجابا كما يتبادر وان ما قيل ان الافتراض يكني فيه
 ان يقيد ذات الموضوع بوصف المحمول ويحمل عليه وصف الموضوع
 اذ بذ لك يحصل مفهوم العكس من غير حاجة الى هاتين فهاتان
 المقدمتان مستدركتان في غاية السقوط اما ولا فلا نه لا يصير مقدمتا دليل
 لا بد له منهما مستدركتين بامكان طريق آخر الى المطلوب لاملئها في هذا

الطريق واما ثانيا فلاته لا يحصل بتقييد ذات الموضوع بوصف المحمول
وحل وصف الموضوع عليه الاقضية هي مفهوم العكس وهو اصل
المطلوب ولا بد له من دليل ولا دليل الا بتحصيل المقدمتين وحل وصف
الموضوع والمحمول على الذات المعبر عنه بوصف ثالث مفروض وههنا
بحث نفيس وهو ان القوم وان جرت عادتهم بترتيب الافتراض على هيئة
الشكل الثالث فلا قياس هنا من الشكل الثالث لان فرض الموضوع شتاء عينا
هو اعتبار ذاته غير منعوت بوصف الموضوع ليكن حل الوصف على الذات
ولا يلزم حل الشيء على نفسه فليس هنا وصف ثالث يكون وسطا بل تحقيق
التمسك بالافتراض هو التصديق باجتماع وصفي الموضوع والمحمول في ذات
حتى يمكن من معرفته ان المعبر بالمحمول يثبت له الموضوع (قوله بخلاف
الخلف فانه يعم الجميع) يعني يجري الخلف في الثالث اعني الموجبات والسوالب
المركبة والبسيطة لانه يستوفي جميع افراد الاقسام الثلاثة كما هو المتبادر
لان المص بين انعكاس السلبين الخاصتين الكلين بعكس النقيض لا
بالخلف لانه لا يلزم من عدم بيان المص عدم جريانه فيهما بل لو تأملت نمكت
من بيان انعكاسهما بالخلف بل لان اثبات قيد الادوام في عكس الخاصتين
الجزئيتين لا يمكن بطريق الخلف بل لا بد من الافتراض كما مر (قوله
وهو ان يعكس نقيض العكس الى آخره) اما نقض عكس تمام القضية
واما نقض عكس جزء منها كما سيأتي في الخاصتين (قوله فلما تبين فيما سبق على
الطريقين الاولين الى آخره) يعني في الموجبات والافقده على طريق
عكس النقيض ايضا في ما سبق كما ذكرناه لك آنفا (قوله ليصدق نقيض الاصل
او الاخص منه آه) لما لم يتعين الحاصل من العكس ليكون نقيضا للاصل
بل ربما يكون اخص منه قال سابقا ليحصل ماينا في الاصل ولم يقل ليحصل
ماينا قاض الاصل ولم يقل هنا ليصدق نقيض الاصل او مايساويه او الاخص منه
مع كونه محتملا لاندراج المساوي للنقيض في النقيض لما عرفت ان المراد بالنقيض
ما يعمه وما يساويه (قوله وهو اخص من نقيض الاصل الى آخره) في الكل بحسب
الكم وفي غير المطلقة العامة من حيث الجهة ايضا لما استعرفه فيما اذا كان
الاصل جزئيا (قوله اما في الدائمتين والعامتين والخاصتين فلان نقيض عكوسها
عرفية عامة) اي نقيض عكوس نفس الدائمتين والعامتين ونقيض
الجزء الاول من الخاصتين في العبارة مسامحة وانما اكتفي في الخاصتين

بعكس نقبض الجزء الاول لان قيد اللادوام سالبة جزئية مطلقة عامة ولا يمكن اثباتها بطريق العكس لان نقبضها موجبة كلية دائمة وعكسه موجبة جزئية حينية و الموجبة الجزئية الحينية لا تنافي زالسالبة الجزئية المطلقة العامة (قوله وهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي اخص من نقا يرضها) وذلك لان العرفية العامة اخص من الممكنة العامة التي هي نقبض الضرورية واخص من المطلقة العامة التي هي نقبض الدائمة واخص من الحينية الممكنة والحينية المطلقة اللتين هما نقبضا العامتين سواء كانتا قضيتين او جزئيتين الخاصتين لان المثبت بطريق العكس هو عكس الجزء الاول من الخاصتين كما عرفت فاقاله السيد السند المحقق في هذا المقام واخص من نقبض الخاصتين لان الحينية الممكنة والحينية المطلقة نقبضا الجزئيين الاولين من الخاصتين ونقبض الجزء اخص من نقبض الكل لان نقبض الكل المفهوم المرديين نقبض الجزء والمفهومين الآخرين فالعرفية العامة التي هي اخص من نقبض الجزء الاخص من نقبض الكل اخص من نقبض الخاصتين بمرتبتين عدول عن المسافة القصيرة الواضحة (قوله واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نقبض عكسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نقا يرضها) قوله وعكسها اخص الى آخره اي عكس السالبة الدائمة اخص من نقا يرضها اذ عكس السالبة الدائمة وهي اخص من الممكنة الوقتية التي هي نقبض الجزء الاول من الوقتية ومن الممكنة الدائمة التي هي نقبض الجزء الاول من المنتشرة فتكون اخص من الاخص من النقبض واما في الوجوديتين فهي نقبض الجزء الاول منهما فتكون اخص من نقبضهما (قوله فلما قدمها امكنه ان يبين به عكوس الموجبات بخلاف السوالب) اي امكنه ان يبين به عكوس الموجبات يانا لاوصمة فيه بخلاف السوالب فانه لا يبين عكسها بعكس نقبضها التي هي الموجبات يلزم بيان المتقدم في الذكر بما لم يتبين بعد وفيه بحث لان العكس الموجبات قد يتبين بوجهين آخرين كما عرفت عكس السوالب بهما فيمكن بيان عكس كل منهما حاج بعكس نقبضه وينفع المستدل من غير انتظار معرفة متأخر (قوله قدماء المنطقيين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة الى آخره) اي الممكنتين الموجبتين ممكنة عامة اما عدم انعكاس الممكنة الخاصة الى الممكنة الخاصة فليس لان احد جزئيهما سالبة ممكنة وقد عرفت ان السالبة الممكنة لا تنعكس فلا عكس للممكنة الخاصة لا باعتبار

جزئه الا يجابى فلان انعكس الامكنة عامة منقوض بانعكاس الخاصتين
حيثية مطلقة لادائمة بل لانه في الممكنة الخاصة يجوز ان يكون وصف الموضوع
ضروريا فلا يصدق في العكس سلب ضرورة الايجاب و اما سلب ضرورة
السلب فلازم لو وصف الموضوع فان قلت ان حكم القدماء بانعكاس الممكنتين
ممكنة عامة يستدعي حكمهم بانعكاس كل ما هو اخص منهما امثلا يلزم حكمهم
بانعكاس السالبة الوقتية لان السالبة الوقتية اخص من الموجبة الممكنة الخاصة
لاك قد عرفت انها اخص من السالبة الممكنة الخاصة والسالبة والموجبة
لا فرق بينهما في الممكنة الخاصة الا في اللفظ وبهذا ظهر انه لا وجه لتوقف المص
في انعكاس الموجبة الممكنة الخاصة بعد ظفره على البرهان على عدم انعكاس
الممكنة الخاصة السالبة ولاتوقفه في عدم انعكاس الممكنة العامة بعد ظفره
على البرهان على عدم انعكاس السالبة الممكنة الخاصة والممكنة العامة الموجبة
اعم من الممكنة الخاصة السالبة قلت لو كان للممكنة الموجبة عكسا لكان
لازما لكل ما هو اخص منها ولا يلزم ان يكون عكسا لكل ما هو اخص منها
اذ لا بد للعكس من الموافقة في الكيف فتأمل (قوله وهو ان يفرض ذات
(ج) و (ب) وبدفدب) بالامكان و (دج) اى بالامكان فبعض (بج) بالامكان
لا يخفى ان كون العكس ممكنة يتوقف على ان لا يصدق في العكس اخص منه
وقد صدق (دج) بالفعل لان (ج) كان عنوانا والمعتبر اتصافا قد بالفعل
فصدق بعض (بج) بالفعل فهذا شاهد صدق على ان القوم اعتبروا
مذهب الفارابي (قوله اما الاول لان فلتوقفهما على انتاج الصغرى الممكنة
في الشكل الاول والثالث وستعرف انها عقبة) قدنبه على ثلثة امور توجه
على كلام المصنف الاول ان عدم تمام ادلتهم لا يظهر بمجرد توقفهما
على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول بل لابد من توقفهما على انتاجها
في الشكل الثالث ايضا فاقتصاره على الشكل الاول قاصر والثاني ان قوله
مع الكبرى الضرورية في قوله وعلى انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية
مستدرك لان الصغرى الممكنة لا تنجح في الاول اصلا سواء كانت مع الكبرى
الضرورية او غيرها والثالث ان قوله كل منهما غير محقق لبس على ما ينبغي
لانه يبين بطلانها هذا وستعرف لقوله غير محقق نكتة شريفة (قوله
واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل على ما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انعكاس
الممكنة الى آخره) لا يخفى انه يلزم مما ذكره ان لاتعكس الى الممكنة العامة

من وجهين احدهما انه لما لم تنعكس اصلا لم تنعكس الى الممكنة العامة وثانيهما
ان اللازم (ج) بالفعل فلا يكون العكس (ج) بالامكان لثبوت ما هو اخص
منه (قوله) واما ان اعتبرنا بالامكان كما هو مذهب الفارابي (آه) فلا وجه لتوقف
المصنف في الانعكاس وعدمه بل عليه ان يحكم بالانعكاس بعد ان اختار
في مباحث القضايا مذهب الفارابي قال السيد السند المحقق اذا اعتبرنا تصاف
ذات الموضوع بالعنوان بالامكان على ما هو مذهب الفارابي يلزم انعكاس
السالبة الضرورية كنفسها وانعكاس الموجبة الممكنة موجبة جزئية ممكنة
عامة ويكون الممكنة منجزة في صفري الاول والثالث بلا شبهة ويكون
النقض بالمثال المفروض مندفعاً اذ لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو
مركوب زيد فرس واذا اعتبرنا تصافه بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ
يزعم المتأخرين يجب ان لا يثبت شيء من هذه الاحكام فتوقف المصنف
في الممكتنين لا حاصل له انتهى كلام السيد السند وفيه اباحت احدها
ان اختيار مذهب الفارابي لا يوجب الا انه فاع النقض بالمثال المفروض
ولا يلزم منه انعكاس السالبة الضرورية كنفسها فلا بد له من دليل ودليله
انه لما انعكس الممكنة الموجبة العامة كنفسها انعكس السالبة الكلية
الضرورية كنفسها بطريق العكس كما اشار اليه الشارح وثانيها ان قوله
ويكون النقض بالمثال المفروض مندفعاً متعلق بدعوى لزوم انعكاس السالبة
الضرورية كنفسها فينبغي ان يتصل بها وثالثها ان قوله فتوقف المصنف
في الممكتنين الى آخره لا يفرع على قوله يجب ان لا يثبت شيء من هذه الاحكام
اذ التوقف لا ينافيه عدم ثبوت شيء من هذه الاحكام بل ثبوت عدم هذه
الاحكام فالاولى يجب ان ينتفي هذه الاحكام ورابعها ان توقف المصنف يحتمل
ان يكون للتوقف فيما هو الحق من مذهب الفارابي والشيخ او للتوقف فيما
هو مقصود الشيخ من الفعل هل هو الفعل في فرض العقل او الفعل الخارجي
كما زعموا والتنبيه على انه متردد بين الكلام في القضايا على مذهب الفارابي
وفي مباحث القياس على مذهب الشيخ وحكم هنا بالتوقف وفي قوله هنا
واما الممكتنان فخالهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان
المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او على
انتاج الصفري الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول اللذين كل
منهما غير محقق نوع دلالة على التردد حيث لم يقل كل منهما باطل (قوله)

الشرطية المتصلة ان كانت موجبة الى آخره) قدم الموجبة لان الايجاب اشرف
وما تقدم منه في الجملة ان السالبة لانعكاسها كلية في الجملة تستحق التقديم
لان الكلية وان كانت سالبة اشرف من الجزئية وان كانت موجبة لانها افيد
في العلوم واضبط ولايجرى في الشرطية لان الشرطيات ليست مسائل العلوم
اصلا حتى يكون الكلية افيد واضبط (قوله فسواء كانت موجبة كلية الى
قوله بالخلاف فانه لو صدق اه) يمكن فيه البيان بعكس النقيض ليصدق
نقيض الاصل او الاخص منه (قوله اما اذا كانت اتفاقية اه) وكذا اذا كانت
مطلقة فلا تنعكس لاحتمال ان يكون الصدق باعتبار الاتفاق العام فتدبر
(قوله لم يفد عكسها لان معناها موافقة صادق اه) الاتفاقية الخاصة
والمنفصلة بيان في عدم افادة عكسها ووجه عدم الافادة اعني عدم امتياز
الجزئين بالطبع فتفاوت البيان بينهما لبس الا في العبارة والاخصرا اوضح
ان يقال الاتفاقية الخاصة والمنفصلة لا يفيد عكسها لعدم امتياز جزئيهما
بالطبع (قوله قال قدماء المنطقيين عكس النقيض هواه) المستعمل في العلوم
عكس النقيض بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل
فيها كذا ذكره السيد السند اقول مع مخالفة المتأخرين المتقدمين في اعتبار
العكس لم يستعملوا عكسهم في العلوم لان العلوم باحثة عن احوال الموجودات
وعكس المتقدمين ثابت في الكليات الصادقة دائما لا يثبت في الكليات الفرضية
وهي بمنزل عن الاعتبار في العلوم (قوله هو جعل نقيض الجزء الثاني
اولا ونقيض الاول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحاله) الاول تالي الثاني
وثانيا تالي اولاً وجاز ذلك مع اختلاف ما ملهما لوجود شرطه وهو تقدم
المجرور منهما فافهم ولو اكنى بقوله مع بقاء الصدق لكفى اذ لا يمكن بقاء
الصدق بدون بقاء الكيف ولا فائدة لقوله بحاله ولا يخفى انه قد يلزم القضية
قضائيا حاصلة من هذا التبديل كلا ضرورة والمطلقة والدائمة الى غير ذلك
والعكس واحد فلا بد من قيد يخرج التبديلات التي ليست بعكس بان يقال
جعل نقيض الجزء الثاني اولاً ونقيض الاول ثانيا على وجه يحصل اخص
قضية لازمة للاصل من هذا التبديل ولو لا اعتبار هذا القيد لم يصح تفريع
قوله فاذا قلنا كل انسان حيوان اه على سابقه ونتج اننا لانسلم لزوم كون عكسه
ذلك فليكن بعض ما لبس بحيوان لبس بانسان (قوله كل ما لبس بحيوان
لبس بانسان) نقيض الحيوان المركب منه ومن حرف السلب ولهذا

فاحسن التدبر وكن من المجتهدين (قوله يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل
و نجعل الجزء الاول نقيضاً له) يريد ان القضية الثانية حاصلة مأخوذة
من الاصل بان نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونضم معه السلب ويحصل
نقيضه فيجعل الجزء الاول نقيضاً له ونأخذ الجزء الاول من الاصل ونجعل
الجزء الثاني عينه ولا يلزم اخذ باقي الاجزاء من الجهة والنسبة بعينها بل نأخذ
الربطة ايضا نقيضاً لرابطة الاصل كما دل عليه قوله مع مخالفة الاصل
في الكيف الى آخره ونأخذ الجهة على وجهه بقتضيه الصدق كما اشار اليه
بقوله وموافقته في الصدق واما ما ذكره السيد السند ان المراد انك
تأخذ الجزء الثاني من الاصل ليتعين نقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس
موصوفاً به فبعد عن القصد على انه من البين انه لابد من حمل الجمل
في التعريف اعم من الجمل بقصد او غيره كيف وقولنا زيد قائم عكس
قولنا لبس اللاقائم زيداً من غير ان يقصد في هذا الحكم الى جعل نقيض اللاقائم
محمولاً وكذا لابد من حمل الاخذ في عبارة الشارح اعم من الاخذ بقصد
فلا يصح جعل اخذ الجزء الثاني ليتعين نقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس
موصوفاً بكونه نقيض الجزء الثاني من الاصل (قوله والاوضح
ان يقال انه جعل نقيض الجزء الثاني من الاصل اولاً الى آخره) يعني ماهو
يجعل الحاكم جعل النقيض الذي هو متحقق جزأً اولاً فان الكون جزأً اولاً يجعل
الحاكم وليس هناك جزء اول يجعل نقيضاً له وتما يتحقق الجزء الاول يجعل
النقيض جزأً اولاً وقوله والاوضح اشارة الى صحة عبارة المتن مع خفاء
ووجهه اما ان يجعل الجزء الاول مفعولاً ثانياً ونقيض الثاني مفعولاً اولاً واما
ان يجعل جعل الجزء الاول نقيض الثاني عبارة عن جعل الجزء الاول
المحملة متعينا محصلاً يجعله نقيض الثاني (قوله فد) لبس (ب) وهو
مفهوم الجزء الاول اه) كما ان (دج) بحكم اللادوام ان يهبط احتمال انتفاء
موضوع السلب بانتفاء اتصافه بمفهوم (ج) كذلك (د) لبس (ب)
بحكم اللادوام اذ به يبطل احتمال انتفاء وجود الموضوع المتأني لصدق
الايجاب المعدول وكما ان (د) لبس (ب) مفهوم الجزء الاول بحكم اللادوام
كذلك (دج) مفهوم الجزء الاول بحكم اللادوام نعم كونه (ج) مفهوم الجزء
الثاني ايضا والمراد بقوله بحكم اللادوام واللاضرورة اما بالتغليب
كما في اطلاق الوقتين او ارادة اللادوام وما في حكمه او جعل اللادوام

كتابة عن الإيجاب اللازم له كأنه قال بحكم الإيجاب (قوله وأما بواق السوالب
والشرطية موجبة كانت اوسالبة فغير معلومة الانعكاس) فإن قلت
العكس لازم الاصل ويمكن ان الموجبة لا يلزم السوالب الفعلية لعدم ما
يقضى وجود الموضوع ولا الممكنة العامة لعدم ما يقضى وجود
الموضوع من الإيجاب بخلاف المركبات قلت قد بطل بهذا البرهان عكس
التقيض على طريقة المتأخرين والمتقدمين ولم يبق دليل على أنه لا يمكن بيان
عكس بطريق ثالث فتكون غير معلومة الانعكاس (قوله فلا نه اذا قلنا
لا شيء من (ج ب) بالامكان الخاص فبعض ما لبس (ب ج) بالامكان العام اهـ)
يمكن بيانه على وجه اخر لا يتجه عليه اعتراض المص وهو ان يقال (ج) موجود
بحكم الإيجاب اللازم للامكان الخاص فاذا كان لا شيء من (ج ب) مع وجوده
(فج) الموجود لبس (ب) بالامكان الخاص فاللبس (ب ج) بالامكان العام نعم
لو اشترط في عقد الوضع الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ بزعم المتأخرين
لم يتحقق العكس (قوله والافقد يكون اذا لم يكن (ج د) كان (اب) الى آخره)
الاخصر الاوضح والالوجد الملزوم بدون اللازم (قوله فيكون (اب) ملزوما
للتقيضين) وهو محال وان كان ملزوما لاحدهما باللزوم الكلّي وللآخر
باللزوم الجزئي (قوله لان السالبة المعدوله لا تستلزم الموجبة المحصلة) فيما
اذا لم يكن الموضوع موجودا وفيما نحن فيه لبس ما يقضى وجوده وقد دفع ذلك
بمنع كون السالبة معدولة بل سالبة المحمول وبهذا يدفع منع استلزام لا شيء
من (ج) لبس (ب) بالضرورة لكل (ج ب) بالضرورة ايضا (قوله ببرهان
من الشكل الثالث) بل ببرهان من الشكل الاول بان نقول اذا تحقق هذا الشيء
تحقق المجموع وكلما تحقق المجموع تحقق الآخر فاذا تحقق هذا الشيء
تحقق الآخر قال السيد السند قد تقرر ههنا نكتة وهي ان احدا الامور الثلاثة
واقع قطعا اما عدم استلزام الكل للجزء واما عدم انتاج الشكل الثالث
من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة بين اى امرين كانا فيلزم ان لا يصدق
سالبة لزومية كلية في شيء من المواد وذلك لان الكل ان لم يستلزم الجزء فذلك هو
الامر الاول وان استلزمه فاما ان لا ينتج الشكل الثالث فذلك هو الامر الثاني وان
انتج فقد انتظم قياس من الثالث منتج للملازمة الجزئية بين اى شئين كانا ولو كانا
تقيضين فلا يصدق السالبة الكلية اللزومية لصدق تقيضها اى الموجبة

الجزئية الزومية في جميع المواد هذا ونحن نجعل احد الامور الثلاثة عدم انتاج
الشكل الاول من الشرطيات المتصلة ولا يخفى انه الخش (قوله البحث الرابع
في لوازم الشرطيات) الملايم لنظائره في تلازم الشرطيات ومن فوائد هذا
البحث ظهور كون المنفصلة شرطية وتكون طرفيه مشتملين على فرض الحكم
ومنها تحقيق ما هيية كل من الاقبة الاستثنائية ومعرفة انتاج بوضع طرف
الشرطيات المستعملة فيها ما ينتج وما لا ينتج ويرفع طرف منها ما ينتج وما
لا ينتج (قوله المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من هذا الفن الى آخره) المقصد
من الشئ يكون خارجا عنه لاجراً منه فالظاهر المقصد الاقصى والمطلب
الاعلى في هذا الفن وتوجيه عبارته اما ان المراد المقصد من باقى الفن واما ان من
تبعضية لا صلة المقصد وبعد يتجه ان الفن فسمان مباحث التصورات
والمقصد الاقصى فيها المعرفات ومباحث التصديقات والمقصد الاقصى فيها
القياس فلا يصح حصر المقصد الاقصى من الفن في القياس وكان وجهه انه
اراد بالفن مباحث التصديقات الا انه عبر عنها بالفن تنبيهاً على انها كانه
الفن كله لكثرة نسبتها بالنسبة الى التصورات والمقصود من هذا الكلام اما التنبيه
على انه فرع من المقدمات وشرع فيما هو المقصود فهو بمنزلة ما ذكره في هذا
المقام في شرح المطالع حيث قال قد علمت ان نظر المنطق في الموصل الى
التصديق اما فيما يتوقف عليه وقد فرغ عنه واما في نفسه وهو باب الحجة المقصود
بالذات فحان ان يشرع فيه واما الاشارة الى وجه الاختصار في عنوان المقالة
على القياس مع ان الفصل الخامس من فصوله في الاستقراء والتثمين وقد ذكر
السيد السند في هذا المقام ان المطلب الاعلى في فن المنطق كله هو القياس لانه
دون لمصلحة اكتساب العلوم والمقاصد في العلوم هي المسائل التي اكتسابها
بالحجة دون تصورات اطرافها التي اكتسابها بالمعرف وتحصيل اليقين الذي
هو الغاية القصوى في تحصيل التصديقات انما هو بالقياس والسرف في ذلك
ان مرتبة اليقين يمكن تحصيلها بخلاف تصور كنه الحقيقة الذي هو في علو
الدرجة فيما بين التصورات بمنزلة اليقين فيما بين التصديقات فانه متيسر
لتعسر الامتياز بين الذاتي والعرضي اولى بساطة الماهية فصارت المسائل مقاصد
دون التصورات ولم تعتبر الامن حيث هي وسائل التصديقات هذا ولك
ان تجعل وجد كون القياس مقصد اقصى دون المعرفة كونه موصلاً الى اعلى
مراتب التصديق دون المعرفة ولك ان تجعل وجهه ان المقاصد مسائل

صرفة بخلاف التصورات فان لها شوب كونها وسائل لا محالة ولك ان تجعل وجهه ان اطراف المسائل في كثير من العلوم ليست المفهومات اصطلاحية اعتبرت وسائل الى تحصيل المسائل فوضع باب التصديقات للتوصل الى مقاصد العلوم بخلاف التصورات فان التصورات التي يستحصل بها لبس كما المقصودا في نفسه في كثير من العلوم (قوله وحده الى آخره) جرى على ان المذكور حد جريا على ما حققه ان تعريفات المفهومات الاصطلاحية حدود اسمية لبس لها حقيقة وراء ما اعتبره المصطلح واما ما ذكره المصنف في وجه جعل تعريفات الكلليات رسوما فاستدعي ان يسمى هذا التعريف رسما فنذكر فتبصر (قوله قول مؤلف) قال في شرح المطالع مؤلف مستدرك لان القول هو المركب فكان حاصله ان القياس مركب مؤلف واجاب عنه السيد السند في شرح المواقف بان ذكر المؤلف لثلاثتهم ان المراد قول من جملة القضايا يجعل قوله من القضايا من قبيل فرد من الافراد وهو ضعيف به جهين احدهما ان العبارة المتعارفة في هذا المعنى قضية من قضايا او قول من اقوال وثانيهما ان الجمع في هذا المعنى يكون بمعناه لا بمعنى ما فوق الواحد كما هو مقرر في جوع تعريفات هذا الفن بل الجواب ان القول الذي هو جنس القياس بمعنى المركب المراد منه ما يدل جزء لفظه على جزء معناه وهو بهذا المعنى لا يتعدى بكلمة من فذكر المؤلف بمعنى اللغة لا بد منه ليعلق به كلمة من (قوله مركب من قضيتين) نبه على ان المراد بالقضايا ما فوق الواحد كما هو المتعارف في المجموع المستعملة في الفن (قوله فالقول وهو المركب الى آخره) قوله وهو المركب معترضة بين القول وخبره اعني اما المفهوم العقلي يريد ان ما يطلق عليه القول ما يطلق عليه المركب اذ لبس للمركب ولا للقول قدر مشترك بين الملفوظ والمعقول بل المركب حقيقة في اللفظي مجاز في العقلي كما حقق في اول فصل المعاني المفردة والقول ينبغي ان يكون على عكس ذلك اذ هو من مصطلحات الفن الناظر بالذات في المعقولات في اطلاق القول كالمركب جمع بين الحقيقة والمجاز وقد تضمن تحقيقه هذارد ما في المطالع من التعريف المذكور رسم للقياس الملفوظ والقياس المعقول هو القول المعقول المؤلف في العقل تأليفا يودي الى التصديق بشئ آخر وكان القول في تعريف كل قياس بمعنى كذلك قضية القضايا فانها في تعريف القياس اللفظي لفظية وفي تعريف القياس العقلي عقلية قال في شرح المطالع وعلى التقديرين يراد بالقول الثاني المعقول

لان التللفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المسموع ولا المعقول واورد على نفسه
انه كما لا يلزم الملقوظ لا يستلزم الملقوظ شيئاً فلا يصح ان يراد بالقول الاول
ايضا الملقوظ واجاب بان القول الملقوظ ليس بقياس لذاته بل لدلالته على
المعقول فالقول الملقوظ يستلزم المعقول بالنسبة الى العالم بالوضع فيستلزم
النتيجة بواسطة استلزامه للمعقول وفيه بحث لان القول الملقوظ لا يستلزم
الا الدلالة على المعقول والدلالة لا تستلزم المدلول لجواز تخلفها عنه بل
الجواب ان القول الملقوظ على تقدير تسليم مدلوله يستلزم النتيجة فتأمل
بقي انه ان اريد باستلزام القول المؤلف القول الاخر انه يستلزم وجوده
في الواقع فلا يصح لعدم وجود شيء من القولين في الخارج وان اريد استلزام
مطابقتها وصدقها لمطابقة القول الاخر وصدقها فالقول الملقوظ او المعقول
يستلزم كلا من الملقوظ والمعقول ولا ينبغي انه يصح ان يراد بالقول الاخر
ما يشمل الملقوظ والمعقول ولا يجب ان يراد المعقول وان قوله متى سلمت
على طبق القول الاخر فانه على قياس تحقيق الشارح يجب ان يحمل على تسليم
القضايا المعقولة اذ لا معنى لتسليم القضايا الملقوظة وعلى قياس ما حققنا بمحمل
الملقوظة ايضا (قوله والقياس المركب من قضايا فوق اثنين كما سيحيى)
لم يكتف بقوله والقياس المركب لثلا يتبادر منه القياس المركب اصطلاحاً
فيخرج قياس الخلف مع انه ليس مؤلفاً من اثنين بل من قضايا فوق اثنين
كما سيحيى ولا ينبغي عليك ان هذا كلام ظاهري اذا طلاق القياس على المركب
سيما مفصول النتائج كلام ظاهري والتحقيق انه ليس قياساً واحداً بل ملشماً
من اقبسة كل منها داخل في تعريف القياس ولا ينبغي دخول مجموعها
من حيث المجموع في تعريف القياس فينبغي ان يقال المراد من القضايا
ما فوق قضية واحدة لانه المراد بالمجموع المستعملة في تعريفات هذا الفن كما
سبق ولا يشبه عليك الاقبسة التي لم يذكر من مقدمتها الا واحدة لتأدي
للذهن الى الاخرى من غير ذكر قبضتهم انه يخرج من تعريف القياس ليس
للاقبسة واحدة اذ لا قياس الا من قضيتين فانه كما جرت عادة المبتدئ ان لا
يحصل النتيجة في الخارج بدون الازدواج جرت عادته ان لا يحصل النتيجة
للعقلية الا بالازدواج له (قوله واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة آه)
لا يقتصر الاحتراز به على القضية المستلزمة لذاتها ولا على القضية المستلزمة
مطلقاً كيف ويحترز به عن الاقوال الناقصة المشمولة للقول ايضا واورد

عليه في شرحه لمطالع ان المراد ان كان قضايا بالفعل خرج القياس
الشعري من تعريف القياس اذ ربما لا يكون في مقدمته حكما وان كان ما شمل
القضايا بالقوة دخل في التعريف القضية الشرطية المستلزمة لكل واحد
من عكسها ورده بان الشرطية خرجت بقوله متى سلمت لان المتبادر منه
ان تكون قابلة للتسليم واجزاء الشرطية لا تصلح للتسليم لاجراحي ادوات
الشرط اباه عن قبول التسليم ومن هذا ينقدح قاعدة جليله لذكروني سلمت
في التعريف ولم يتنبه له احد في مقام بيان فائدة ذكره ولا يخفى انه كما اخرجت
الادوات اجزاء الشرطية عن صلاحية للتسليم اخرج تقييد الجزء الاول
من القضية المركبة بالثاني الجزء الثاني عن قبول التسليم فلا ينفض التعريف
بالقضية المركبة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها ويمكن الرد بان المراد
القضايا بالقوة القريبة من الفعل جدا واجزاء الشرطية والجزء الثاني من
المركبة ليس كذلك بخلاف مقدمات القياس الشعري فتأمل (قوله اشارة
الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسئلة في نفسها بل يجب ان تكون بحيث
لو سلمت لزم عنها قول آخر الى آخره) يتبادر منه ما صرح به البعض
ان ادراج لوسلت ليندرج في الحد القياس الغير البرهاني فان النتيجة لازمة
للتسليم مقدمته لانفسها لانهما ربما تكونان كاذبتين ونتجه عليه ان
لزوم شئ لشيء لا يتوقف على تحقق الملزوم ولا اللازم في جميع اقسام القياس
يجب ان تكون النتيجة لازمة للمقدمتين ويكون القياس بحيث لو صدقت
مقدمتا صدقت النتيجة لانه لا يقتضي اللزوم الا هذا فلهذا صرف السيد
السند كلامه عن الظاهر وقال يريد انه لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لزم
عنها لذاتها قول آخر لينبادر الوهم الى ان تلك القضايا صادقة في انفسها
مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد القياس الكاذب المقدمات فزيد
قوله لوسلت لبنا ولهما جميعا فان اداة الشرط تناول المحقق والمقدر هذا
كلامه وفيه ان المتبادر من حرف الشرط المقدر فانعكس بادراجه امر
التوهم ويتوهم ان تلك القضايا مع ما يلزمها من النتيجة كاذبة فيخرج
عن الحد القياس الصادق المقدمات الا ان يقال ذلك الموهوم لكمال بعده
عن القبول لا يكون ملتقنا في نظر العقول بخلاف الاول فان قلت اذا لم يكن
لزوم النتيجة للتسليم بل لنفس المقدمتين فكيف يصح هذه الشرطية حتى تدرج
في التعريف فربما يجاب عنه بانه كما نعلم يرد به افادة اللزوم بل التعميم كما صر

في قولهم كل ما لو وجد كان ج آه وربما يجاب بان اللازم يجوز ان يكون
اعم فا هو لازم المقدمتين لازم لتسليمهما بالانه يلزمهما بدون التسليم ايضا
وشي من الجوابين لا يقرب من الصواب اما الاول فلانه اذا جعلت الشرطية
المجرد تعميم القضايا والنتيجة خلا القول المؤلف عن التقييد باستلزام القول الاخر
قد خل في تعريف القياس القول المؤلف عن القضايا الغير المستلزمة لقول
آخروا اما الثاني فلان القول الاخر ربما ينفك عن التسليم اذا كانت المقدمتان
اواحديهما كاذبة فالحق في الجواب ان المراد بقوله متى سلمت
التسليم المطابق لنفس الامر فبستلزم فرضه فرض الصدق المستلزم
لصدق القول الاخر فحينئذ نقول ادراج قوله متى سلمت لدفع توهم اختصاص
القضايا بالصادقة ولدفع توهم اختصاصها بالسلسلة ايضا وبه اندفع
ما يتجهد على قوله ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات ان الواجب
في هذا الفرض ان يقال متى صدقت لامتى سلمت (قوله ليندرج في الحد القياس
الصادق المقدمات وكاذبها) ان اريد بكاذب المقدمات ما يكذب جميع مقدماته
كما ان المراد بصادق المقدمات ما يصدق جميع مقدماته لا يتناول ما يكذب
بعض مقدماته ولو اريد كاذب المقدمة الاعم من كاذب المقدمات لا يساعده
العبارة فالاولى الصادق المقدمة وكاذبها ليتناول الجميع (قوله وان كذبنا)
اورد عليه ان الكبرى صادقة فلا يصح انهما كاذبتان ومنشأه عدم الفرق
بين دعوى الكذب وفرضه المستفاد من كلمة ان نعم لو نوقش في صحة تمثيل
كاذب المقدمات بهذا المثال لكان متبعا (قوله وقوله لم عنها يخرج الاستقراء
والتمثيل الى آخره) لا يصح نفي لزوم شيء للاستقراء والتمثيل كما يدل عليه
ظاهر قوله فان مقدماتهما اذا سلمت لا يلزم عنها شيء بل ما يتم هو انه لا يلزم
عنهما مدلول لهما كما افاده قوله لا يمكن تخلف مدلوليهما عنهما فلا يخرج جهما
قوله لم عنها بل قول آخر فان قلت الاستقراء والتمثيل قياس المساواة يستلزمان
النتيجة بواسطة مقدمة غريبة اما الاول فلان كون الانسان والفرس والحمار
الى غير ذلك محر كالمفك الاسفل عند المضغ يستلزم كون كل حيوان محر كالمفك
الاسفل عند المضغ بواسطة ان ما لم يستقرأ من الحيوان مثل ما استقرأ منه
واما الثاني فلان قولنا العالم كالبنت في التأليف فهو حادث يستلزم النتيجة
بواسطة قولنا كل مؤلف حادث فلا يخرج ان بقوله لم عنها بل بقوله لذاته
قلت ليس الاستدلال في الاستقراء والتمثيل بناء على هاتين المقدمتين

بخلاف قياس المساواة اذ من مجرد ملاحظة حال اكثر يحصل الظن بحال
 الكل في الاستقراء ومن مجرد ملاحظة مشاركة العالم مع البيت في التأليف
 يحصل الظن بحال العالم لاتقول متى انتفى اللزوم فيهما كيف اندرجا في الدليل
 المعرف بما يلزم من العلم به شيء آخر لاتقول يجوز ان يتخلف الشيء الآخر
 مع لزوم علمه للعلم بشيء لان المعلوم قد يتخلف عن العلم واجاب عنه السيد السند
 بان المراد باللزوم في تعريف الدليل المناسبة الصحيحة للانتقال قيل الاولى
 لزم عنه بارجاع الضمير الى القول المؤلف اذ فيه التنبيه على ان التأليف مدخلا
 في اللزوم ولبس بوجه ان القضيلا مستلزما مع قطع النظر عن التأليف فيتوجه
 ان التأليف لغو في تحصيل النتيجة لا يقال ذكر اللزوم مستدرك لان قوله متى
 يفيد فينبغي ان يقال متى سلمت صدق قول آخر لاتقول ذكر تنصيصا على
 كون الشرطية لزومية وقطعا لاحتمال الاتفاق (قوله يجتزئه عما يلزم لاذاته
 بل بواسطة مقدمة غريبة) المتبادر من قولهم لاذاته ان لا يكون اللزوم
 بواسطة وان كانت جزأ الا انهم اصطالحوا على استعمال هذا اللفظ
 في تعريف القياس في نفي كون الواسطة مقدمة غريبة اى غير مشاركة لشيء
 من مقدمات القياس في طرفيه اوفى احد طرفيه كما في بعض الاقيسة الشرطية
 وان كانت لازمة لاحدى مقدمتي القياس ونفي كونها مقدمة غير لازمة
 لاحدى مقدمتيه ويسمى مقدمة اجنبية واخر جوابه الدليل المستلزم
 للنتيجة بواسطة عكس النقيض وقياس المساواة واعتراض الشارح
 بانه لا وجه لاجراج الاول عن تعريف القياس مع انه من الطرق الموصلة
 ولا فرق بينه وبين الدليل المستلزم بواسطة العكس المستوى يعتد به
 ونحن نقول بعد ايجاجه واخراج قياس المساواة عن القياس لانه لا يعدم
 جعلهما من لواحق القياس ولا يذهب عليك انه لا يتم ان قياس المساواة
 لا يستلزم لاذاته شيئا بل لا يستلزم لاذاته قولاً آخر فاجتزئه به لبس قوله لاذاته
 بل قولاً آخر (قوله كما في قياس المساواة الى آخره) يسمى قياس المساواة
 لان اتناجه يتوقف على مساواة الامرين وعدم التفاوت في النسبة الى امر
 فان اتناج (ا) ملزوم (لب) و (ب) ملزوم (لج) يتوقف على مساواة ملزوم
 (ج) و ملزوم ملزوم (ج) في النسبة الى (ج) باللزومية ومن لم يتنبه لهذا قال
 يسمى قياس المساواة باعتبار الفرد المعتبر فيه المساواة واعلم ان لنا دالة اخرى
 تخرج بقيد لذا انها ايضا مثل ان يحكم بالاكبر على اعم مما يحكم به على الاصغر

فيقال زيد انسان وكل حيوان ماش فانه ينتج بلا اشتباه زيد ماش لكنه بواسطة
مقدمة لازمة للكبرى وهو كل انسان ماش ومثل ان يحكم بالاكبر على مايساوي
ما حكم به على الاصغر نحو زيد انسان وكل حيوان ناطق ينتج زيد حيوان
ومثل ان يسلب الاكبر عن جميع اعتبار ما سلب عن كل الاصغر فيقال لاشئ
من الانسان بفرس ولاشئ من غير الفرس بصهال ينتج لاشئ من الانسان
بصهال لكن بواسطة ان قولنا لاشئ من الانسان بفرس يستلزم قولنا كل
انسان غير الفرس ولا يخفى انه لا وجه لاجراء تلك الادلة عن حد

القياس وهي مفيدة لليقين (قوله متعلق بمحمول اوليهما يكون موضوع
الآخرى) قبل يخرج عنه (ا) مساو (ب) و (ا) مساو (ب) فانه ينتج (ب)
مساو (ب) واجب بان متعلق بمحمول اوليهما موضوع الآخرى في المال فنتبه
(قوله بل بواسطة مقدمة غريبة) اختلفوا في تعيين هذه المقدمة

وطولوا الكلام فيها ولا يلبق بهذا المقام (قوله لان مابين المابين لا يجب
ان يكون مابيننا الى آخره) بل يجوز ان يكون اعم كالحيوان المابين للجما
المابين للانسان وان يكون اخص كالانسان المابين للجما المابين للحيوان

(قوله و قوله قول آخر اراده ان القول اللازم يجب ان يكون مغايرا
لكل واحد من المقدمات الى آخره) ينبغي ان يعلم ان هذه الارادة ليست مما يمتنى
على مجرد مواضع واصطلاح منهم في هذا التعريف بل هي من مقضيات
وصف الواحد بالآخر في مقابلة المتعدد فالك اذا قلت لي ذراهم وشئ آخر
يفيد ان الشئ مغاير للذراهم ولكل من اجزائها حتى لا يحتمل العبارة ان يكون
الشئ واحدا من الدراهم باعتبار ان الجزء مغاير للكل لكن هذا التركيب
كما يفيد مغايرة الشئ الآخر لاجزاء المتعدد يفيد مغايرته لاجزاء الاجزاء
ولكن هذا على ذكر منك تنتفع به في بعض ما ذكره الشارح في تقسيم القياس
الى الاستثنائي والاقتنائي (قوله فانه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم

ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احديهما) اشار بعد بيان
معنى قول آخر الى فائدته في التعريف من انه احتراز عن كل قضيتين بالقياس
الى كل واحدة منهما فلو لا اعتباره في مفهوم القياس لزم ان يكون كل قضيتين
قياسا كيف كانتا حتى يكون كل نقضين قياسا منتجا للنقضين ويلزم ايضا
ان يكون كل من النقضين نتيجة لهما فيبطل انحصار القياس في الاشكال
الاربعة وانحصار النج من الاشكال في بعض الضروب ويبطل شرائط اثنا

الاشكال وكون النتيجة تابعة لآخر المقدمتين ويقدم العلم بالنتيجة على
 العلم بالقياس وربما يناقش بان كلمة عن في قوله عنها تغني عنه في اخراج
 القضيتين بالنسبة الى كل منهما كيف وهي تنفيذ عليا للقضايا للقول الاخر
 اذ فرق ظاهر بين لزمها ولزم عنها ولا عليا للقضيتين بالنسبة الى كل واحدة
 منهما بل الامر بالعكس ويدفعه انه لو سلم افادتها العلية فانما تنفذ العلية للزوم
 لا لوجود اللازم ولا مانع من كون الكل مقتضيا للزوم الجزء اياه (قوله
 وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لعكسها وعكس نقبضها)
 يدفع ذلك بان المبادر عن قوله قول مؤلف من قضايا مالم يمتزج فيه القضايا
 بحيث صارت قضية واحدة وقد عرفت دفعا اخر عند قوله واحتزبه فتذكر
 (قوله وانما سمي استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء اعني لكن) فانه في معنى
 الا في المستثنى المنقطع فعده الميراثيون الناظرون الى المعنى حرف الاستثناء كما
 عد الا في المنقطع حرف الاستثناء وانما قدم الاستثناء في التقسيم واخر
 في بيان الاحكام لان مفهومه وجودى سابق في التعقل على الاقتران والاقتران
 لكثرة مباحثه استحق التقديم (قوله ويسمى اقترانيا لاقتران الحدود
 فيه) اي لاقتران حدود القياس من الاصغر والاكبر والاوسط فيه والاطهر
 ان يقال ويسمى اقترانيا لان جمع المقدمتين فيه بحرف دال على اجتماع المقدمتين
 في التحقق اعني كلمة الواو العاطفة كما ان جمعها في مقابله بحرف الاستثناء
 (قوله في التعريف بالفعل) لا يخفى ان ذكره بالفعل تأكيدي لا تنقيدي
 اذا استعمال المذكور في المذكور بالقوة مجاز (قوله ومادة الشيء ما به يحصل
 بالقوة) لاحد ان يناقش في كون ما يحصل به بالقوة ما يذكر به بالقوة اذ حصول
 الشيء مع الشيء بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة فتدبر وتبصر (قوله
 لان الاستثنائي ان لم يكن قياسا بطل التقسيم والا لكان تقسيما للشيء
 الى نفسه والى غيره) فيه انه لما كان تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لازما
 للتقسيم على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي قياسا فهو لازم لبطلان
 التقسيم وعدمه فيمكن ان يعارض مع قوله والا لكان تقسيما للشيء الى نفسه
 والى غيره اي ان لم يبطل التقسيم لكان تقسيما للشيء الى نفسه وغيره بانه
 ان يبطل التقسيم كان تقسيما للشيء الى نفسه وغيره والفساد انما نشأ من البيان
 حتى لو قال بدل قوله والا لكان تقسيما للشيء الى نفسه وغيره لانه يكون تقسيما
 للشيء الى نفسه وغيره لكان مستقيما ويمكن ان يقال مراده والا لكان التقسيم

الغير الباطل تقسما للشيء الى نفسه وغيره والتالى باطل فاستقام البيان (قوله
لانا نقول لا نسلم ان النتيجة اذا كانت مذكورة في القياس) فيه ان النتيجة
لو كانت جزءا من المقدمة ايضا لم تكن قول آخر كما حققنا مقتضى قوله
قول آخر ولهذا المقام وصبتك بحفظ ما حققنا لتتفع به فيما سأتى فلا تغفل
(قوله فلا يكون عين النتيجة او نقبضها الى آخره) فيه ان ذكر الشيء هو
الغاؤه وهو لا يستدعي التصديق به فانه ربما يذكر القضية لشخص وهو
لا يصدق بها فالنتيجة او نقبضها مذكور في القياس الاستثنائي بالفعل
الا انه لا يحصل من ذكره التصديق به وهو مناط كون النتيجة فيه قول آخر
مع كونها مذكورة فيها بعينها فان الشيء يصح ان يكون عين شيء في الذكر
ولا يكون عينه في العلم (قوله وعلى هذا فلا اشكال) ادخل الغاء في قوله
فلا اشكال لتزيل قوله على هذا منزلة اذا كان كذلك وهو غير خارج
عن القياس وان لم يسمع وقدم الخبر اشارة الى ان نفي جنس الاشكال لبس
الاعلى هذا تعريضا بان الجواب السابق لا يدفع الا مجرد ما ذكره السائل
ولا يفتي جنس الاشكال الا يرى انه توجه بعده هذا الاشكال وبعد هذا
الجواب لا يتوجه الاشكال السابق ولك ان تقول يتوجه مع الجواب السابق
لزوم توقف معرفة القياس على معرفة النتيجة او نقبضها لامع هذا الجواب
او يتجه مع الجواب السابق ان قولهم في القياس قول آخر كما يقتضي ان لا يكون
النتيجة بعينها مقدمة من مقدمات القياس يقتضي ان لا يكون جزءا ايضا كما مر
(قوله ولما كان الجملي ابسط) لتركيبه من الابسط التي هي الجملية من غير
الشرطية ولما كان الجملي اكثر بسطا واوفر بحثا من الشرطي يجب تقديمه ولكل
من هذين الوجهين ارشاد الى تقديم الافتراضي على الاستثنائي لا يكاد يتخطى
الفطن الواسع العطن (قوله ونقول القول اللازم) قال في تمهيد بيان الافتراضي
الجملي ما ينفع في بيانه فانه ما يشترك بين الاقضية ومنه ما يشترك بين الافتراضيات
ومنه ما يخص بالافتراضي الجملي غير بينهما ان كنت من اهله ولا يخفى ان ما يتوهم
بيانه من اختصاص النتيجة بالقياس لا يلتفت اليه بل النتيجة نعم الادلة وكذلك
المطلوب بل نعم المعارف ايضا وانه اعتمد على اشتها امرهما ولا بد على قوله
وكل قياس جملي لا بد فيه من مقدمتين انه لا يخص الجملي بل الافتراضي ايضا
كذلك لان كل قياس لا بد فيه من مقدمتين اذ القياس الاستثنائي لا بد فيه من امر
يناسب مجموع النتيجة وهو ما يستلزم وجوده وجود الشيء او انتفاؤه

انتفاء الشيء أو وجوده حتى يثبت بالوجود الوجود أو الانتفاء أو بالانتفاء الوجود
 أو الانتفاء فلا بد من مقدمتين تدل احديهما على تلك المناسبة والاخرى على
 الوجود أو الانتفاء والقياس الاقتراضي لا بد فيه من امر يكون له نسبة الى كل واحد
 من طرفي المطلوب فيحصل مقدمتان قطعا سواء كانتا جليتين ولا اذ ما جله
 من ضروريات القياس الجملي ليس مجردا المقدمتين بل مقدمتين وصفتا بقوله
 احديهما اشتمل على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور وثانيتهما
 على محموله كالحادث انتهى ولا خفاء في اختصاصه بالجملي (قوله وهما
 يشتركان في حد) اي في طرف وذلك لما تقرر بينهم انه لا بد في القياس الاقتراضي
 من تكرار الاوسط حتى اخرجوا قياس المساواة لذلك من حد القياس والشارح
 تكلم عليه في شرح المطالع وقال ليس لهم ما يوجب في الانتاج تكرار الاوسط
 وقد يقال في بيانه ان المطلوب مجهول اي لا يعلم ان نسبة الاكبر الى الاصغر ايجابية
 اوسلبية وهذا لا يحصل بمجرد الطرفين والالام يكن نظريا فلا بد من امر ثالث
 يتناسب الطرفين اذ لو لم يكن له نسبة الى شيء منهما او كان له نسبة الى احدهما
 دون الاخر لا يحصل منه النسبة بين الطرفين ولا يخفى ان هذا القول اول المسئلة
 (قوله لانه يكون في الاغلب اخص) فيه ان هذا انما يتم لو كان الموجبة
 التي موضوعها اخص اغلب فيما بين النتائج والا فموضوع السالبة لا يجوز ان
 يكون اخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الاغلب اخص واجيب
 بان المراد انه في الاغلب الموجبات الكلية التي هي اشرف النتائج اخص ويمكن
 ان يقال الموجبة الكلية اهم النتائج لان وضع المنطق لتحصيل العلوم ومساثلها
 موجبات كلية ولا يبعد ان يقال النسبة من تمتد المحمول فهو مع النسبة اكبر
 من الموضوع (قوله لانه لما كان اعم) اي في الاغلب وذلك ظاهر
 (قوله لتوسطه بين طرفي المطلوب) اي كونه واسطة في ربط
 احد الطرفين بالآخر اولانه متوسط بين الطرفين ذكرنا او تعقلا في الشكل
 الاول الذي هو اشرف الاشكال ومن السوانخ العقلية انه متوسط بين الاصغر
 والاكبر في الصغر والكبر لانه في الشكل الاول المركب من الموجبتين الكليتين
 الذي هو اشرف الضروب محمول الاصغر وموضوع الاكبر في الموجبة
 الكلية فيكون في الاغلب اكبر من الاصغر واصغر من الاكبر (قوله لانه
 ذات الاصغر) يعني تسمية المقدمة المشتملة على الاصغر تسمية لها باسم
 يستحقه الجزء كالكبرى ولك ان تجعلها من قبيل التسمية باسم يستحقها لان

لاحتجاج الى برهان) لو قال لا يحتاج الى بينة لكان فيه من اللطف ما لا يخفى ولا حاجة الى قوله بذاتها لان اللازم البين هو ما يكفي في الجزم بالزوم ملاحظة اللازم والمزوم (قوله واشرف فهمها الكلية لانه اذ طبقت) والمقصود من الحكم على الجزئيات بالعنوان الكلي الاجال الضبط اذ التفصيل لا يدخل تحت الضبط واول ذلك لما عدل من الاحكام التفصيلية الى الكليات الاجالية (قوله ولما كان المقصود من الاقبسة تاييدها رتب) اي الضروب وجعل وجه الترتيب في الضروب النتائج دون الاشكال لتخلف وجه الترتيب بهذا الاعتبار في الرابع لانه بهذا الاعتبار اقرب من الاول من الآخرين لانتاجه لثلاث نتائج ولك ان تقول الترتيب مبني على النتيجة فجعل المنتج للاربع اولاً ثم المنتج للاشرف وهو السلب الكلي ثانياً ولم يراع حق هذا الوجه في الرابع لغاية سقوطه وكما لم يراع من الطبع فاسقط عن درجة الاعتبار تارة واخر في الاعتبار عن الكل اخرى (قوله لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف الموجب للعقم) اراد بالايجاب الاستلزام العلمي فلا يردان العقم موجب للاختلاف ولا يخفى ان حقيقة التمسك بالاختلاف هو التمسك بالنقيض فالأخصر الاكتفاء ببيان النقيض يمكن بيان الاشتراط بانه لو لم يختلف المقدمتان فاما ان تتفقا في الايجاب فيفيد المؤلف ان الموضوع والمحمول مندرجان تحت الاوسط والمندرجان تحت الشيء قد يتباينان وقد يتساويان وقد يكون احدهما اخص من الآخر مطلقاً او من وجه فلا يعلم بالاندرراج ان الصادق السلب الكلي او الجزئي او الايجاب الكلي او الجزئي واما ان تتفقا في السلب فيفيد ان الاوسط مسلوب عنهما والشيء قد يسلب عن المتباينين وعن المتساويين وعن امرين احدهما اعم من الآخر مطلقاً او من وجه فلا يعلم ان الصادق هل الايجاب كلياً او جزئياً او السلب كذلك وبانه اذا لم يكن الكبرى كلية مع اختلاف المقدمتين فان كانت سالبة فيفيد المؤلف سلب الاوسط عن بعض الاكبر مع ايجابه لكل الاصغر او بعضه وسلب الشيء عن بعض الشيء وثباته للآخر يمكن مع كونهما متباينين كسلب الانسان عن بعض الجود وثباته لكل ناطق او بعضه مع ان الناطق والجود متباينان ومع كونهما اعم واخص كسلب الانسان عن بعض الحيوان مع اثباته لكل ناطق او بعضه فلا يعلم ان الصادق مع المؤلف السلب الكلي او الايجاب الجزئي وان كانت موجبة فيفيد اثبات الاوسط لبعض الاكبر مع سلبه عن كل الاصغر او بعضه وثبات الشيء لبعض شيء مع سلبه عن الآخر يمكن مع تباينهما

كاثبات الانسان لبعض الناطق وسلبه عن كل الجماد او بعضه ومع كونهما اعم
 واخص كاثبات الانسان لبعض الحيوان وسلبه عن كل فرس او بعضه فلا يعلم
 ان الصادق مع المؤلف السلب الكلي او الايجاب او السلب الجزئي ويتجه ان
 قولنا لاشئ من الحجر بصهال وبعض الحيوان فقط صهال ينتج لاشئ من الحجر
 بحيون فيطل اشتراط كلية الكبرى وكون النتيجة تابعة لآخرس المتقدمين
 وانحصار المنتج من هذا الشكل في اربعة (قوله الضروب المنتجة في الشكل
 الثاني بحسب مقتضى الشرطين ايضا اربعة) بيانه بطريق التحصيل ان لنا
 كبيرين كلبتين ينتج الموجبة منهما مع السالبتين الصغريين والسالبة مع الموجبتين
 الصغريين (قوله بيانه بالخلف والعكس) لم يقل وعكس الكبرى كما في المتن
 لبستغنى عن بيانه وكذا قال في الضرب الثاني بالعكس ولم يقل بعكس الصغرى
 وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة كما في المتن تنبيهها على ان العكس يستعمل في
 هذين الضريين فيما بينهما في كل منهما بمعنى في الاول بمعنى عكس الكبرى
 وفي الثاني اما بعكس الصغرى او عكس الصغرى وعكس الترتيب وعكس
 النتيجة فتأمل ويمكن بيان انتاج الاربعة بغير الطرق المذكورة في كتب الفن
 بيان واحد وهو ان حاصل هذا الشكل في هذه الضروب سلب الاوسط عن
 كل الاكبر او اثباته مع اثباته لكل الاصغر او سلبه عنه وحيث يجب ان يسلب
 الاكبر عن كل الاصغر اذا تلاقيا في فرد لكن السلب الكلي او الايجاب الكلي
 او مع اثباته لبعض الاصغر او سلبه عنه وحيث يجب ان يفترق الاصغر عن
 الاكبر في فرد والاكذب الحكم الجزئي او الكلي بخلاف ما لو كان الكبرى جزئية
 والصغرى كلية فانه يقتضى ان يفترق الاكبر عن الاصغر في فرد وهو يحقق
 مع كون الاكبر اعم وكونه ميانا فلا يصدق السلب ولا الايجاب قطعا (قوله
 فالافتراض ايدا يكون من قياسين احدهما من ذلك الشكل) اى من ذلك
 الشكل الذى يتوصل بالافتراض لمعرفة انتاجه سواء كان القياس الاول كما في
 هذا الشكل او الثانى كما في الثالث (قوله فيبانه اما بالخلف او بالافتراض) اكنى
 المصنف بالخلف لانه الطريق العام والافتراض من خواص المركبة (قوله
 وقدم الاول على الثانى الى آخره) او سهولة ارتداد الاول الى الاول (قوله
 والثالث على الرابع الى آخره) اولكون الثالث مينا بطرق ثلثة بخلاف الرابع
 (قوله اما ايجاب الصغرى فلانها لو كانت سالبة) اى كلية او جزئية فالكبرى
 اما ان تكون موجبة اى كلية او جزئية او سالبة اى كلية او جزئية واما ما كان

من الضروب الثمانية يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج ولا يذهب عليك انه يمكن بيان عدم انتاج الضرب بين الساقطين باسقاط كلية احدى المقدمتين ايضا بالاختلاف الموجب لعدم الانتاج فان قولنا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس الصادق فيه السلب واذا بدل الكبرى بقولنا بعضه لبس بناطق فالصادق فيه الايجاب فليس التخصيص بمخصص ويمكن بيان الاشتراط بالشرطين المذكورين بان شئنا من الضروب العشرة لا ينتج اما الضروب التي مع كون الصغرى سالبة فلانها لو كانت الكبرى ايضا سالبة كان حاصل الضرب سلب الاصغر والاكبر عن امر واحد وذلك يتحقق مع كون الاصغر اخص من الاكبر ومع كونه مباينا لجواز سلب الاخص والاعم والمباين عن شئ فلا يلزم الايجاب ولا السلب ولو كانت الكبرى موجبة كان مضمون الضرب سلب الاصغر عن الاوسط وايجاب الاكبر له وذلك ايضا يحتمل كون الاصغر اخص من الاكبر لجواز سلب الاخص وايجاب الاعم ويحتمل كون الاصغر مباينا للاكبر لجواز سلب احد المتباينين وايجاب الاخر فلا يلزم الايجاب ولا السلب واذا كانت المقدمتان جزئيتين فمع كونهما موجبتين يكون حاصل الضرب ايجاب الاصغر والاكبر لبعض الاوسط وذلك يحتمل كونهما متباينين فان المتباينين ثبت لبعض الاعم منهما وكون الاصغر اخص من الاكبر فان الاخص والاعم ثبت لبعض الاعم من الاعم فلا يلزم السلب ولا الايجاب ومع كون الكبرى سالبة يكون مضمون الضرب اثبات الاصغر لبعض الاوسط وسلب الاكبر عن بعضه وذلك يحتمل مع كون الاصغر اخص من الاكبر لجواز اثبات الاخص وسلب الاعم بالنسبة الى بعض الاعم منهما كقولنا بعض الجسم انسان وبعضه لبس بحيوان ومع كونهما متباينين لجواز اثبات احد المتباينين وسلب الاخر عن بعض الاعم منهما فلا يلزم السلب ولا الايجاب واعلم ان اشتراط ايجاب الصغرى وانه لا ينتج هذا الشكل الا جزئية وحصر ضروره النتيجة في الستة وكون النتيجة تابعة لاختصاص المقدمتين منقوض بقولنا لا شئ من الفرس بانسان وبعض الفرس فقط صاهل فانه ينتج لا شئ من الانسان بصاهل لان سلب الشئ عن كل فرد شئ وحصر صفة في بعض تلك الافراد يوجب سلب الصفة عن كل افراد المسلوب (قوله وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضروب ستة) مينة بطريق الحذف والاسقاط ويمكن بيانه بطريق التحصيل فقال لنا

صغرى موجبة كلية تنتج مع الكبريات الاربع وصغرى موجبة جزئية تنتج مع
كبرى سالبة او موجبة كلية لا غير (قوله بوجهين احدهما الخلف الى آخره)
يمكن اثبات انتاج الضروب الستة بطريق سوى الطرق الثلاثة بان يقال
حاصل الضروب الثلاثة المركبة من الموجبتين اثبات الاصغر والاكبر للاوسط
مع كون اثبات احدهما كليا وذلك ينفي التباين بينهما ويبقى معه احتمال النسب
الاخر فاللازم قطعا الايجاب الجزئي لجواز كون الاصغرا عم من الاكبر اما
مطلقا او من وجه وحاصل الضروب المركبة من المختلفين اثبات الاصغر
للاوسط و سلب الاكبر عنه مع كون احدهما كليا وذلك ينفي كون الاصغر
اخص مطلقا من الاكبر او مساويا له ويبقى معه احتمال باقى النسب فمع احتمال
التباين لا يصدق الايجاب ومع كل احتمال يصدق السلب الجزئي فاللازم
قطعا هو السلب الجزئي (قوله وانما لم ينتج هذان الضربان الكلية الى آخره)
يمكن بيان ذلك بان اتناجهما بالرد الى الاول وفي الرد احدى المقدمتين
جزئية والنتيجة تابعة للخسة (قوله واذا لم ينتجا الكل لم ينتج شئ
من الضروب الباقية) الضروب الباقية مسنوعة عن هذا البيان بما مر
ان النتيجة تابعة لآخس المقدمتين الا انه قصد تكثير الطرق ولا مشاحة فيه
(قوله وعدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم) لالمقابل ان نتيجة
الاعم لازمة له والاعم لازم للاخص ولازم لازم لان لازم لازم لا يجب
ان يكون نتيجة اذ النتيجة هي اللازمة لذاتها ولالمقابل ان معنى انتاج الاعم لزوم
النتيجة له في جميع المواد وبعض مواد انما هو ذلك الاخص فلو كان الاخص
منتجا كان الاعم ايضا منتجا لان معنى انتاج الضرب عدم تخلف النتيجة
عن الضرب في مادة والاخص هناك ليس من مواد هذا الضرب لان المركب
من الموجبتين الكلتين ضرب والمركب من الموجبة الجزئية والكلية ضرب آخر
فتأمل بل الوجه في استلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم ان نتيجة الاعم
لازمة للاخص لذاتها لانها لازمة للاعم اللازم للاخص الغير المخالف له
في الحدود (قوله والاقتراض في الكبرى ان كانت مركبة ليتحقق وجود
الموضوع) اى ليتحقق وجود الموضوع محققا كما في الخارجية ومحققا ومقدرا
كما في الحقيقية بخلاف ما اذا لم تكن مركبة فانها لا تنضى بوجود الموضوع وفيه
نظر لان موضوع الكبرى لكونه موضوعا للصغرى الموجبة يجب تحقق
وجوده (قوله وانما وضعت الضروب في هذه المراتب الى آخره) فان قلت

بحسب الاحتمال العقلي وما له أنه يجوز أن لا يكون اوسط ولا يخفى أنه بتفرع على
هذا قوله فلم يتعد الحكم من الاوسط اليه ولا حاجة الى ما ذكره في البين وأن تقرير
قوله فجاز ان يبقى بالقوة أنه تفرع الشيء على نفسه (قوله لان معنى الكبرى ان كل
ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل
اصلا فالحكم على المركوب بالفعل لا يتعدى اليه) عدم زعمي الحكم
ليس لانه ليس بمركوب زيد بالفعل اصلا بل لانه لم يجعل الصغرى مركوب
زيد بالفعل حتى لو لم يكن مركوب زيد بالفعل اصلا وجعل الصغرى كذلك
لتعدى الحكم اليه وحل قوله والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل اصلا على أنه
يجوز أن لا يكون مركوب زيد بالفعل بالنظر الى الصغرى بعيد عن العبارة جدا
ويوجب أن لا يكون في التصوير في المثال المفروض فائدة (قوله
فلاندرج البين فان آه) ليس المراد بالاندرج اندراج الاصغر تحت الاوسط
فانه حاصل في جميع ضروب الشكل الاول بمجرد كتابة الكبرى بل اندراج حكم
الاصغر في حكم الاكبر بعينه فلذا احتاج الى بيانه بقوله فان الكبرى دلت آه
لا تتول ذلك الاندرج متحقق في الوصفيات الاربع ايضا بلا شبهة فينبغي
أن يكون النتيجة كالكبرى لا تناقول حكم الاصغر المندرج في الكبرى ثبوت
الاكبر لذات الاصغر مادام متصفا بالاصغر حتى يكون النتيجة كالكبرى بل
النتيجة على هذا من القضايا الموجهة الغير المضبوطة واما اذا كانت كالصغرى
تكون من تلك القضايا فلذا اعتبرت كالصغرى (قوله واما حذف
الضرورة المخصوصة بالصغرى الى آخره) ضرورة الصغرى يجعل الاوسط
ضرورا للذات الاصغر وهو لا يفيد الاكون عقد الوضع ضرورا ولا يسرى
الى عقد الحمل لا نقول اذا كانت الصغرى ضرورية لا يتكرر الاوسط لان محمول
الصغرى ضروري وموضوع الكبرى ثابت له الاوسط بالفعل لا تناقول
ما ثبت له الاوسط بالضرورة مندرج تحت ما ثبت له بالفعل لاحتماله لا نقول
فلا يكون الانتاج لذاته بل بواسطة مقدمة هي كل ما ثبت له الاوسط بالضرورة
ثبت له بالفعل لا تناقول هذه ليست مقدمة غريبة فلا يخرج بها الانتاج عن
أن يكون لذاته (قوله لا يقال المشروطة ان فسرت بالضرورة اما دام الوصف
ينفع الصغرى الدائمة معها ضرورية كالضرورية) ينفع على هذا التقدير
ايضا ان المذكور في الموجهات الضرورية بشرط الوصف فالتبادر من بيان
التخاطبات اعتبارها لكن لم يلتفت اليه لانه وضحة البيان والامر فيه هين ومن

فلو ان هذا اليراد بيان حال المختلطة من المشروطة مادام الوصف فاحفظ بها
 بقى ان اختار انه اراد الضرورة مادام الوصف قوله تنتج الصغرى الدائمة معها
 ضرورة قلنا نعم لكنها تنتج الدائمة ايضا لكن بواسطة لزوم الدوام الضرورة
 والواسطة لبست مقدمة غريبة حتى لا يبقى القياس بمد خلتها قياسا
 فلا يراد الا انه لماذا اختار بيان انتاج الدوام دون الضرورة والامر فبدهين مع ان
 الداعي واضح وهو انه يدخل في الضابطة الحاكمة بان النتيجة كالصغرى
 دون الضرورية (قوله فاللازم لبس الا ان الاكبر ضرورى للصغير
 بشرط وصف الاوسط) لا يخفى انه لو تم هذه المقدمة لزم اليراد لان
 الضرورة بشرط وصف الاوسط لبست الضرورية فلا حاجة الى قوله
 لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فجاز ان لا يبقى ضرورة الاكبر انتهى
 على انه لو لم يجب الحذف ايضا لم تكن النتيجة مع ذكرها الا ان الاكبر
 منتصف بالاكبر بشرط وصف الاوسط ولبس هذا الحكم ضروريا ومحصل
 هذا الجواب ان الضرورة بشرط وصف الاوسط يستلزم الضرورة المطلقة
 بالواسطة والواسطة لبست مقدمة غير لازمة او مقدمة غريبة (قوله
 لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين) اما الاول
 فلان المقيد اخص من المطلقة واما الثاني فلان المشروطة العامة اخص
 من العرفية العامة والاخص من الاخص اخص والضرورة اخص من الدوام
 ولا يخفى انها اخص من الممكنين ايضا الا انه لم يذكر لعدم الحاجة الى ذكره
 (قوله والوقفية من السبع الباقية الى آخره) الصواب من الست الباقية او اخص
 السبع الباقية واثبات الاختلاف بالمثل المذكور مبنى على اختصاص الانحساف
 بالقمر حتى لو كان مشتركا كما في اللغة لم يكن اختلاف بل يكون ابدا امتناع
 السلب (قوله ومن ههنا يظهر ان السالبة الضرورية لو انعكست
 انعكسها انتجت الى آخره) ويظهر ايضا انه لو انتجت الممكنة في صغرى الشكلى
 الاول لا تنتج الضرورية في هذا الشكل ضرورية بالخلف (قوله
 لان قيدى الوجود اما مطلقا او ممكنا او مطلقة وممكنة) اما مطلقا
 ان كانت الصغرى والكبرى من القضايا المقيدة بالادوام او ممكنا ان كانتا
 مقيدتين باللا ضرورة او مطلقة وممكنة ان كانت احدهما مقيدة بالادوام
 والاخرى باللا ضرورة فان قلت لا يكون قيد الوجود ممكنين الا اذا كانت
 الصغرى والكبرى وجوبيتين لا ضروريين وهذا غير ممكن لانه اذا لم تكن

احدى المتقدمين دائمة يجب ان تكون الكبرى عن المنعكسة السوالب قات
 ما ذكرت حتى الا انه لا يتجه على الشارح شئ لان ترديده حاصروا الشقوق باطله
 نعم لو ذكر التردد ثانيا ايضا اتم الا انه كان حينئذ يحتاج الى البيان بخلاف
 التردد الثلاثي فلان عن مؤنة البيان اختاره على ما هو التحقيق (قوله واما
 حذف الضرورة من الصغرى فلان المقدران الدوام لا يصدق على الصغرى)
 الاولى فلان المقدران الدوام لا يصدق على شئ من المتقدمين ليظهر ان
 اخص الاختلاطات ما ذكره فتأمل (قوله بل كانت احدى الشئ كانت
 جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها آه) وقال في شرح المطالع موافقاه واعلم
 ان الصغرى الضرورية والدائمة مع الفعليات الخمس اعنى الوقتين
 والوجوديتين والمطلقة العامة تنج ما ذكرناه من النتيجة وهو ما يتبع الكبرى
 بحسب الجهة حينئذ لادائمة في الثلاثة الاولى ولا ضرورة في الرابعة وحينئذ
 مطلقة في الاخرة فانه اذا صدق مثلا كل (ج) دائما وكل (ب) بالاطلاق
 العامة ينتج بعض (ج) اذ لا بد من اجتماع وصفي الاصغر والاكبر
 حينئذ لا تصاف الاوسط بالاصغر دائما واتصافه بالاكبر بالفعل وكذا لو كان
 بدل الكبرى لاشئ من (ب) بل بالفعل ينتج بعض (ج) ليس (ا) حين هو (ج) لانه
 لا بد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتما انتهى ومن هذا ظهر ضعف
 ما ذكره السيد السند في هذا المقام من ان فيه بحثا لان الصغرى ان كانت احدى
 الدائمتين والكبرى مطلقة عامة فعلى الضابط المذكور يكون النتيجة مطلقة
 عامة والحق ان النتيجة مطلقة حينئذ وتفصله يطلب من شرح المطالع
 وهذا كلامه وكأنه اعتمد على حفظه ولم يراجع اليه حين لبحث والفعل وليس
 هذا اول ما وقع لفعل بعد فعل (قوله فالنتيجة كعكس الصغرى محدوفا
 عنه اللادوام الى آخره) لم يتعرض بحذف اللا ضرورة لان عكس الموجبة
 لا يبق معه اللا ضرورة فتذكر (قوله احدهما ان يكون الصغرى سالبة خاصة
 لتقبل الانعكاس كما عرفت فيما سبق) وسيظهر وجه ترك بيان هذا الشرط
 (قوله وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس
 الى آخره) حيث بين ان المتأخرين شرطوا كون السالبة في الضروب الثلاثة
 احدى الخاصتين وفيه ان هذا يوجب الاستغناء عن بيان الشرط الرابع بما علم
 من شرائط انتاج الثاني الا ان يقال هذه نكتة الترك والاصل البيان ويمكن
 ان يقال لم يذكر لانه يعلم بما ذكر في الثامن كما يشهد به قوله ومن ههنا يظهر

الى آخره (قوله وينعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين
المستأركين) ولا يخفى ان انتاج جميع الاشكال فيه نظري فاقول ان انتاج
الشكل الاول يذهي لا يصح في هذا القسم (قوله وهذه القسمة ليست
خاصة الى آخره) قديين في شرح المطالع ما يكون الجملة فيه اكثر من اجزاء
الانفصال (قوله وحينئذ اما ان يكون التلخيصات بين الجملات واجزاء
الانفصال متحدة في النتيجة) سواء كانت متحدة الهيئة او مختلفة (قوله
مانعة الخلو وحقبة الى آخره) المراد بمانعة الخلو ما هو بالمعنى الاخص لا يبغي
عن قوله او حقيقة (قوله فلنكن المنفصلة مانعة الخلو) بالمعنى الاعم ليسهل
الحقيقة ايضا لظهور انتاج الحقيقة و ينبغي تقيدها بالموجبة لثلاثتهم
ان الايجاب لا يشترط في هذا القسم (قوله وثالثها احدا الامرين الى آخره)
الاولى ان يقال وثالثها احدا الامور الثلاثة اما كلية الشرطية او كلية الاستثناء
او اتحاد وقت لاتصال والانفصال ووقت الوضع والرفع واعلم ان التزديد انما وقع
من المصنف والمشهور اشتراط كلية الشرطية وماراه المؤمنون حسنا فهو
حسن اذ كلية الاستثناء او اعتبار اتحاد وقت الوضع مع وقت الاتصال
والانفصال ليس من القضايا المستعملة في العلوم ولا متعارف الناس على ان تحقق
كلية قضية هكذا في غاية البعد لانا اذا قلنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان
الهواء حارا لكن الشمس طالعة لا يفهم من قولنا الشمس طالعة انها طالعة
على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معه اذ لم يعتبر حلية هكذا ولان طلوعه
في وقت تحقق الاتصال وتحقق طلوع الشمس مع جميع الاوضاع الممكنة
الاجتماع معه في غاية البعد وفيما ذكر من المثال ايضا فظهر ان قولنا ان قدم
زيد في وقت الظهور مع عمر و اكرمه قضية متصلة لمقدمها اوضاع ولا يلزم
من ضم قولنا لكنه قدم مع عمر وفي ذلك الوقت اكرمه لجواز ان يكون اكرامه
مشروطا ببعض الاوضاع (قوله وهو انما يصح لو فسرنا الشرطية الكلية
الى آخره) او راد بدوام الوضع بثبوته في اى زمان فرض لم يستلزم كلية الوضع
او ارفع شمول الاوضاع (قوله قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء
موجودا) اى الجزء الذى لا يتجزى (قوله من الشكل الثالث) المقيد للامثلة
الجزئية بين كل امرين حتى التقيضين كما سبق فيقال كلما كان الواجب والجزء
موجودين كان الواجب موجودا وكلما كان الواجب والجزء موجودين
كان الجزء موجودا ينتج قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء

موجودا (قوله القياس المركب قياس مركب الى آخره) لا يصدق بظاھرہ
 على قياس مركب من مقدمتين ينتج نتيجة هي مع المقدمة الاخرى
 نتيج المطلوب وتأويله ان المراد هلم جرا ان احتج الى الجرح ثم جعل الموصول
 النتيج قياسا مركبا مسامحة لكونه في صورة قياس واحد وعده لمحقا لقياس
 لا يبعد وجعل المفصول كذلك لا يخلو عن بعد الا انه لما عد الموصول عد
 المفصول لعدم التفاوت بينهما في الحال (قوله قياس الخلف الى آخره)
 لا يخفى ان قياس الخلف قسم من القياس المركب فلا يصح جعله قسما له
 (قوله وانما سمي خلفا اي باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل)
 اولاه بتسك فيه بملاحظة الباطل واعتباره وسمي ما يقابله القياس المستقيم
 ولهذا قيل الظاهر انه سمي خلفا لانه لا يأتي سالكه المطلوب من قدومه
 بل من خلفه حيث يتسك فيه بنقيضه الذي هو كاخلف بالنسبة الى القدام
 (قوله وانما قال في اكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته
 لم يكن استقراء بل قياسا مقسما الى آخره) فيه بحث لانه انما يكون قياسا
 مقسما لو كان تحصيل الحكم الكلي بتزديد الموضوع بين الجزئيات والحكم
 على كل واحد بالا كبر اما لو كان بمجرد الحكم على كل واحد كما في صورة
 تتبع الاكثر فلا تفاوت بين الاكثر والجميع ودعوى ان الانتقال من الحكم
 على الاكثر يكون بلا ضمنية التزديد ولا يكون من الحكم على الجميع غير
 مسموعة من غير دليل (قوله التمثيل اثبات حكم واحد في جزئ لثبوت في جزئ آخر
 لمعنى مشترك بينهما) المراد بالمعنى المشترك هو كلى جعل الامر ان جزئين له نقول
 لا يخص هذا الاستدلال بمعنى مشترك بان يكون الجزئ على جزئ بل مثله
 في الاتحاج ان يستدل بحال مصاحب لشيء على حال مصاحب آخر له فيقال
 زيد ميت لشدة البرد فعمرو ميت لاشتراك شدة البرد بينهما واستواء نسبته
 اليهما ويقال سلم زيد عن البرد للنار فكذا عمرو فتخصيص التمثيل
 بما خصوه مفوت لكثير من الاستدلالات مثله فينبغي ان يفسر بآيات الحكم
 لا مر لثبوت في آخر لمشارك بينهما فتأمل واحسن التدبر (قوله كما يجب
 على المنطقي النظر في صورة الاقضية آه) اي في صورتها الكلية والبحث
 عن مواد الاقضية لا يقتصر على ما ذكرناه فان بيان انه اذا اريد موجبة
 كلية يجب ان تكون قضيتا القياس موجبتين كليتين وانه اذا كان المطلوب

دائمة يجب ان يجعل القضيتان اى قضيتين الى غير ذلك من مباحث مواد
 الاقيسة الا انه فرغ عنها في ضمن مباحث القياس (قوله واليقين هو
 اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاده بأنه لا يمكن ان يكون الا كذا أه) فان قلت
 الاولى ان يقال هو الجزم بالشيء بأنه كذا لانه يغنى عن تسويل قوله مع اعتقاده
 بأنه لا يمكن ان يكون الا كذا على ان في هذا التطويل مفسد لانه يوجب
 ان يكون في كل جزم اعتقادات مع ظهور بطلانه واوسلم فا لاعتقاد الثاني
 هو السلب لا الحصر وايضا يوجب ان لا يكون يقين الا في الضرورية قلت
 ما ذكره هو تفصيل معنى الجزم فان الجزم هو اعتقاد الشيء بأنه كذا مع عدم
 تجوز جانب النقيض باعتقاده انه لا يمكن ان يكون الا كذا ولا شبهة في ان
 عدم التجوز حالة اجالية تفصيله ذلك فقولك يلزم ان يكون في كل
 جزم اعتقادات ان اردت به بالفعل فلا يلزم وان اردت به بالقوة فلا مجال
 لانكاره واندفع ايضا انحصار اليقين في الضرورية فان المراد بعدم الامكان
 عدم تجوز العقل للنقيض نعم لاثنازع في ان الظاهر ان يقول مع اعتقاده انه
 لا يمكن ان لا يكون الا كذا (قوله قولنا الاربعة زوج أه) يشبه ان يكون
 اولية فان من التصور الاربعة والزوج جزم بالنسبة كما ان من تصورها
 والمنقسم الى المنساويين لان الزوج يفسر بالمنقسم بمنساويين نعم لو كان
 للزوج مفهوم آخر لكان مما نحن فيه لكن غير بين ولا مبين (قوله كالحكم
 بان الشمس مضبئة) جعل الشخصية من المشاهدات ظاهرا واما جعل الكلية
 كقولنا كل نار حارة ففيه اشكال لان الحس لم يشاهد كل نار ولو فرض المشاهدة
 فالفرق بينها وبين كل حيوان بحرك فكه الاسفل مشكل حتى يجعل احديهما
 مكشبة من الاستقراء والاخرى بديهية وقد ذكر السيد السند في بعض تصانيفه
 انه اذا شاهد الحس بعض جزئيات النار يحصل له حدس بان كل نارة جارة وفيه انه
 لا ينفع في جعلها من المشاهدات بل يصير من الحدسات (قوله سميت
 وجدانيات) المشهور ان الوجداني ما يدركه الحاكم من احوال نفسه بالقوى
 الباطنة (قوله وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير
 احوال العقل نواظريهم على الكذب) احوال العقل نواظريهم على الكذب
 انما هي في المحسوس اذا الامر العقلي وان اخبر به جميع العالم لا يستحيل العقل

تواطئهم على الكذب فلا يرد ان شرط التواتر ان يكون في المحسوس وقد
فات هذا البيان وهم بالشكالك قوى وهو انهم جعلوا خبر الرسول عليه السلام
نظرا ياستفاد من قولك هذا خبر الرسول مصدق بالعجزة وكل خبر الرسول
صادق والخبر المتواتر بديهما مع انه ايضا مستند الى نظر هكذا هذا خبر جمع
يستحيل العقل تطاؤهم على الكذب وكل خبر كذلك فهو صادق ولو لان
خبر الرسول من النظريات لم يخصص اليقينات في ست (قوله وان كان غير
حسن السمع) فيه ان الجزئيات لا يجب ان تكون في غير حسن السمع فان العلم
بان الصوت الحسن يوجب رقة القلب ولله اذا سمع زيد كلاما طويلا يحفظه انما هو
بتكرار منشا هذه السمع (قوله والحدث هو سرعة الانتقال من المبادى الى
المطالب) لانه ليس فيه الترتيب بل يحصل المبادى مرتبة ولا يتأتى الحركة
الاولى في قوله اذا حركة فيه اصلا نظرا وانه اراد اذا بشرط فيه الحركة
اصلا (قوله ويقال به الفكر فانه حركة الذهن) فيه ان حركة الذهن
لتقابل السرعة فانه وصف الحركة وانما يقال به الفكر لو فسر ببطوء حركة
الذهن وجوابه ان لاحركة في الفكر بل جعل نسبة تدرج في الانتقال بالحركة
وتجوز عنه بالحركة وكذلك نسبة عدم التدرج في الانتقال بسرعة الحركة
وعبر عنه بها (قوله والمجربات والحدسيات ليست حجة على الغير آه) فيه
ان التواتر ايضا ليس حجة على الغير لجواز ان لا يستحيل عنده تواطؤ الجمع الذي
يستحيل عندك تطاؤهم على الكذب (قوله لانه يعطى اليقينة في الذهن
والخارج آه) الاولى لاكتفاء باعطاء اليقينة في الخارج لان اعطاء اليقينة في الذهن
متحقق في الانى ايضا ولا اعتداد بها في التسمية لما (قوله وهي قضايا
يعترف بها جميع الناس آه) لا يشمل التعريف بظواهره مشهورات قوم
ومشهورات اهل صناعة الا ان يراد بجمع الناس جميع ناس اشتهر ذلك
بينهم ولا يخص بمص الاقوام بمشهورات لتفاوت العادة والادب والصناعة
مخصص بها لتفاوت في الرقة والعلاوة وفي الجمية وعددها (قوله كما يفعله
الخطباء والوعاظ) كانه لم يلتفت الى الفقهاء مع ان ادلة الفقه ظنية تبا عالمنا
قبل ان الفقه علم اداته يقينية وبيانه مذكور في كتب الاصول مع تزيفه لكن كان
الاوجه بعد ان يجعل فرض النفي منه تحصيل المقاصد الظنية كالمسائل
الظنية (قوله العسل مرة الى آخره) الفاء ان العسل مرة للتفريق من ظهور

كذبها وتأثيرها مبني على ارادة انه يستحيل الى الصفراء و يصير مرة و يوجب
 الحق و كأنه بالعسل مرة و المرة بكسر الميم و تشديد الزاء (قوله و انما قيدنا بالامور الغير
 المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب) فيه انه اذا لم يكن
 حكم الوهم في المحسوس كاذبا يغني قوله كاذبة عن قوله في امور غير محسوسة
 فلا يكون ذكره مفيدا بل مزيد توضيح فالاولى و انما قلنا في امور غير محسوسة
 (قوله و لان الوهم والحس سبقا الى النفس) اي سبقا على النفس اليها
 و ادركها قبل ان تدركهما فسخرها المراد بقوله و لولاد فع العقل انه لولا
 دفع انفس الكماله حكم الوهم وقد اشعر بكما لها بتعيرها في هذا المقام
 بالعقل دون النفس كالتعير السابق الذي في مقام غلبة الوهم والحس عليها
 (قوله والغرض منه تغليب الخضم الى آخره) اي الغرض من تأليفه مع العلم
 بانها سقسطة و اما يدون العلم فيكون الغرض تحصيل الجهول (قوله
 فبان يكون المطلوب و بعض مقدماته شيئا واحدا) ومنه صورة الدور
 فان المطلوب مقدمة دليله لانه مقدمته والمراد بالمقدمة ما يعم البعيدة والقريبة
 (قوله و بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة) انما قيد الكاذبة
 بالشبيهة بالصادقة لان الكاذبة لو لم تشابه الصادقة لا تصير سببا للغلط
 و لا يعتقد بها المستدل (قوله و اما من حيث الصورة) اراد بالصورة ما يكون
 منشأ الغلط و جعل اللفظ بمنزلة الصورة المحسوسة للشيء لجامع انه ينتقل منهما
 الى ما هو الخفي من الامر المعنوي (قوله و اما من حيث المعنى فكعدم رعاية
 وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان و فرس فهو انسان الى آخره)
 يجعل العنوان مجموع الانسان والفرس و كعدم رعاية الاتصاف بالمحمول
 فيها كقولنا كل انسان فهو فرس وكل صهال فهو فرس ينتج بعض الانسان
 صهال (قوله و كاخذ الذهنيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث حادث
 الى آخره) فان الحدوث موجود ذهني والحكم عليه قضية ذهنية اخذت
 خارجية لان ما يحكم عليه بالحدوث هو الموجود الخارجي (قوله و كاخذ
 الخارجيات مكان الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن الى آخره)
 فانه قضية محمولها الموجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن
 خارجية لتزيل الموجود في الذهن منزلة الموجود في المحل فقد اخذنا الخارجية

١٩٢

مكان الذهبية لان الحكم على الموجود الذهني بالقيام بالشيء اخذ الخارجية
 مكان الذهبية (قوله وفي اخذ وضع الطبيعية مكان السلبية من باب فساد المادة
 نظر الى آخره) يمكن دفعه بان في اخذ الطبيعية خلطاً وخطأ في الحركة
 الاولى حيث اخير لتحصيل الحكم على الانسان بالجنسية الحيوان جنس
 وهذا خطأ في المادة وخطأ في الصورة حيث جعلت الطبيعية كبرى (قوله
 والالجاز ان تكون العلوم المتفرقة علماً واحداً) الاولى والاستحسن اذا شبهة
 في الجواز والاشتراط مبنى على رعاية ما هو المستحسن في التدوين والتعليم
 (قوله لعدم توقف العلم عليه) عدم توقف العلم اول المسئلة لان من لا يسلم انه
 ليس حينئذ يجزئه لا يسلم انه يتوقف عليه الا ان يراد عدم توقف العلم عليه اجالا
 (قوله بل هو من مقدمات الشروع فيه على مامر) ومقدمة الشروع لا تكون
 جزءاً من العلم والالكان الشروع فيه شروعا في العلم من غير توقف عليه
 ويمكن اختيار ان المراد التصديق بالموضوعية وهو مقدمة الشروع من حيث
 تعرفه المسائل وتتميز عن غيرها وجزء العلم من حيث يعلمه انه يتعين لان يجعل
 في المسئلة موضوعا لا محمولا وقد يقال الحصر ممنوع فليكن المراد التصديق
 بوجود الموضوع ويرد بانه مردود بان الشيخ صرح في الشفاء بانه من المبادئ
 التصديقية نعم ان كان يعترض به على صاحب النظر لكان وجهها لتقرير
 ان النظر قاصر ولك ان تقول فليكن عده من المبادئ التصديقية مخالفة من
 الشيخ مع من بعده جزءاً على حدة فلا يرد به توجيه كلام المصنف (قوله لامتناع
 ان يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان) هذا التمايز اذا كانت المسئلة نظرية كما
 هو ظاهر تعريف المصنف اما لوجوز كونها بديهية كما صرح به الشارح
 حيث قيد تعريفها بقوله ان كانت كسبية فلا يتم فلتكن مسئلة بديهية يكون
 محمولها ذاتياً للموضوعها هذا آخر ما وقفنا لنصويره

في هذه الاوراق من قبض الفياض على

الاطلاق وارجو ان ينفع به

ذوالابصار في الاقطار

والآفاق



*Restored through
a grant from*

Morgan Guaranty Trust Co.

